الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف -المسيلة

كلية :العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية
رقم: .....

ميدان: علوم اقتصادية تجارية وعلوم التسيير
فرع: العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد دولي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمـــي

إعداد الطلبة:
حليس محفوظ
فلوس فوزي

تحت عنوان:

محددات الاستثمار الأجنبي في الجزائر

لجنة المناقشة:

د. زيتوني كمال	**جامعة محمد بوضياف المسيلة**	**رئيســا**
د. سراي صالح	**جامعة محمد بوضياف المسيلة**	**مشرفا و مقررا**
د. يحياوي عمر	**جامعة محمد بوضياف المسيلة**	**مناقشا**

السنة الجامعية : 2023/2022

شكر و عرفان

الحمد والشكر الله عز وجل على ما أنعمه علينا

نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ الفاضل

"سراي صالح"

نشكره على كل المجهودات المبذولة وعلى النصائح القيمة التي قدمها لنا لإتمام هذا البحث.

كما نتقدم بالشكر لكل من قدم لنا يد العون في إنجاز هذا البحث سواء من قريب أو من بعيد

كما لا ننسى أن نشكر جميع أساتذة أطوار مشوارنا الدراسي من الابتدائي إلى الجامعي.

فهرس المحتويات

المقدمة

- ❖ الفصل الأول: الاطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر
- ➢ المبحث الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر
  - ✓ المطلب الأول: مفاهيم حول الاستثمار الاجنبي المباشر
  - ✓ المطلب الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر
  - ✓ المطلب الثالث: الحوافز المالية والتمويلية للاستثمار الأجنبي
- ➢ المبحث الثاني:الطبيعة الإقتصادية للدول النامية
  - ✓ المطلب الأول: الخصائص الإقتصادية للدول النامية
  - ✓ المطلب الثاني: أهمية و أهداف توجه الدول النامية لجلب الإستثمار الأجنبي المباشر
  - ✓ المطلب الثالث: انعكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر
- ❖ الفصل الثاني: الإجراءات و الأطر المنظمة للمناخ الإستثماري في الجزائر
- ➢ المبحث الأول: الإجراءات و الأطر المنظمة للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
  - ✓ المطلب الأول : مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
  - ✓ المطلب الثاني: تطور الإطار التنظيمي للإقتصاد الوطني
  - ✓ المطلب الثالث: الخطوات و الإجراءات الخاصة بمشروعات الإستثمار
- ➢ المبحث الثاني: دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في الفترة (2022/2015)
  - ✓ المطلب الأول : مبادئ منهجية حول الدراسة القياسية
  - ✓ المطلب الثاني : النماذج الانحدارية الخطية
  - ✓ المطلب الثالث : تقييم معلمات النموذج الخطي (باستعمال البرنامج EVIEWS)

المقدمة العامة:

- المدخل :

في إطار عولمة إقتصادية واسعة الأبعاد تسعى الكثير من البلدان النامية إلى بناء قاعدة إقتصادية تكسبها مكانة تنافسية في السوق العالمية، و لتحقيق ذلك كان عليها أن تعمل على جلب أكبر قدر ممكن من رؤوس الأموال الأجنبية ، ولقد أثبت الإستثمار الأجنبي المباشر مرونته خالل الأزمات المالية، لذلك فإن العديد من الدول النامية تفضله على التدفقات الأخرى لرأس المال الأجنبي .

إن المأثور التقليدي لإقتصاد التنمية قد نظر بإستمرار إلى تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على الدول النامية نظرة حسنة،وهو منظور ناشئ مباشرة عن الإفتراضات الكلاسيكية الحديثة السائدة عن عمل السوق،إذ أن المستثمرين الأجانب يقومون بجلب موارد جديدة نادرة و التي تتمثل في التكنولوجيا وحتى الإدارة ومهارة التسويق،وبذلك تحسين الكفاءة و زيادة فرص العمل .

لذلك نجد أن صانعي السياسات الإقتصادية في الدول النامية يولون أهمية بالغة للإستثمارات الأجنبية المباشرة عند صياغتهم لخطط التنمية الإقتصادية و الإجتماعية بهذه الدول و هنا بعد ان أدت هذه الإستثمارات دورا متميزا في كل من الدول المتقدمة و حديثة التصنيع على حد سواء .

إن الإستثمار الأجنبي المباشر يساهم بشكل كبير في تحسين وسائل الإنتاج المختلفة سواء التقنية أو الإيجارية، بالإضافة الى تطوير البنية الأساسية للدول المضيفة، كما أن الحصول على التقنية من خلال الإستثمارات الأجنبية المباشرة يؤدي إلى إستفادة المؤسسات المحلية للبلد المضيف من تواجد هذه التقنية، و ذلك من خلال الأفكار الجديدة في العملية الإنتاجية و نوعية التدريب العملي للعمالة المحلية من قبل الشركات متعددة الجنسيات التي تستثمر في البلد المضيف .

و من جهة أخرى فإن وجود الإستثمار الأجنبي المباشر بالدول النامية يؤدي الى خلق المنافسة بين المؤسسات المحلية و نظرائها من الشركات متعددة الجنسيات المستثمرة في البلد المضيف، و بالتالي يكون على المؤسسات المحلية ان تغير و تطور من منشأتها إن أرادت الحفاظ على بقائها و إستمرارها في النّشاط، الأمر الذي يؤدي إلى التحسين و إضفاء الفعالية على منتجات المؤسسات الوطنية للبلد المضيف .

فالجزائر كبلد نامي عرف عدّة تقلبات و إضطرابات إقتصادية حادّة ترجع إلى ظروف داخلية و خارجية أبرزها المديونية التي تعتبر من أهم مشاكل التبعية ، مما دفع بالحكومة الجزائرية إلى البحث عن حلول قد تكون إيجابية و سلبية في نفس الوقت، وكانت أول مرحلة إنتقالية من نظام مركزي إلى إقتصاد السوق.

الفصل الأول:

الإطـــار المفاهيمي
للاستثمار الأجنبي المباشر

- تمهيد :

تعتبر الإستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة محور إهتمام الباحثين ورجال الأعمال في كل من الدول النامية والدول المتقدمة، وذلك منذ بداية النصف الثاني من القرن الماضي .وبصفة عامة يتركز الجدل حول جدوى هذه الإستثمارات لما تحققه من منافع وفوائد، وعلى هذا الأساس قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين :

المبحث الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر .

المبحث الثاني: الطبيعة الإقتصادية للدول النامية.

المبحث الأول : عموميات حول الإستثمار الأجنبي المباشر

لقد كان لتدفق رؤوس الأموال الدولية المظهر البالغ الأهمية في بروز العولمة على وجه أوسع وأشمل، وأهم ما يميز ذلك هو التنافس المشتد بين الدول لاستقطاب أكبر قدر ممكن من هذه التدفقات، ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أشكال هذه التدفقات

ونظرا لكون الاستثمار يعتبر الوسيلة ذات الأهمية التي تساهم في عملية التنمية لأي دولة ما كان من الضروري أن نعرج قليلا على موضوع الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال مفهومه ، أشكاله، خصائصه ، مزاياه و عيوبه و أهم النظريات المفسرة له.

المطلب الأول : مفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر حركة من حركات رؤوس الأموال الطويلة الأجل و مظهرا من مظاهر تفتح الاقتصاديات و اندماجها في الاقتصاد العالمي، و عاملا أساسيا في ربط و تفعيل العلاقات الاقتصادية الدولية لذا فقد تزايد الاهتمام به في السنوات الأخيرة خاصة من طرف الدول النامية باعتباره شكلا من أشكال التمويل الخارجي البديل عن القروض الأجنبية و وسيلة حيوية تضمن انتقال التكنولوجيا والتقنيات الحديثة بما يساهم في تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية ودعم النمو[1]

"إن مفهوم الاستثمار في اللغة لم يخرج عن كونه طلب الحصول على الثمرة و ثمرة الشيء ما تولد عنه وثمر الرجل ماله أي أحسن القيام به و نماه " [2]

" أما رجال الاقتصاد فقد اختلفوا بشان إيراد تعريف أو مفهوم اقتصادي موحد للاستثمار فمنهم من ذهب إلى تعريفه بأنه : عبارة عن الإضافة الجديدة من المنتجات الإنتاجية، أو الرأسمالية إلى رأسمال الدولة المتاح " .

في حين عرفه آخرون بأنه عبارة عن التوظيف المنتج لرأس المال أو هو عبارة عن توجيه للأموال نحو استخدامات تؤدي إلى إشباع حاجات اقتصادية وقد أكدت الإستنتاجات التي توصل إليها المؤتمر الذي ضم إقتصاديين و ممثلين لكبار رجال الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية في مارس 1961على أن الإستثمار الأجنبي أصبح القناة الرئيسية للعالقات الدولية . **فما هي خصائصه وأشكاله ؟"**[3]

1- أحمد سويلم ، الاستثمارات الأجنبية في مجال العقارات ، دراسة مقارنة بين القانون والفقه الإسلامي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، منشأة المعارف بالإسكندرية ،2009 ص 23

2- موسى بودهان ، القوانين الأساسية للاستثمار في الدول المغاربية ، نصوص منقحة وفقا لأحدث تعديلات، الجزائر، دار مدني ، 2006 ، ص 10

3- مبارك سلوس ، التسيير المالي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2001 ، ص 115

ينفرد الاستثمار الأجنبي المباشر بخصائص تميزه عن بقية التدفقات المالية الأخرى **ومن أهم هذه الخصائص نذكر ما يلي:**

- الاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته إستثمار منتج، فهو بالضرورة إستغلال أمثل لما يستعمله من موارد، حيث لا يقدم المستثمر الأجنبي على إستثمار أمواله وخبراته في الدول المنافسة، إلا بعد دراسات معمقة عن الجدوى الإقتصادية للمشروع وكافة بدائله التكتيكية والفنية المتاحة.
- يساهم الاستثمار الأجنبي في عمليات التنمية الإقتصادية، وذلك من خلال الوفرات الإقتصادية والمنافع الإجتماعية التي تحقق نتيجة لتواجده. - يتصف الاستثمار الأجنبي المباشر بالتغير، حيث يتميز بتحركاته جريا وراء الربح والفائدة وبذلك فهو ينتقل إلى الأماكن التي توفر له أعلى الأرباح، أين توجد التسهيلات والإعفاءات واليد العاملة الرخيصة.
- يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن كل من القروض التجارية والمساعدات الإنمائية الرسمية التي أصبحت شديدة المشروطية في أن تحويل الأرباح المترتبة عليه يرتبط بمدى النجاح الذي تحققه المشروعات المحولة عن طريق هذا الاستثمار، بينما لا يوجد أي ارتباط بين خدمة الديون ومدى نجاح المشروعات[1]
- يتميز هذا الشكل من أشكال التدفقات المالية عن غيره من الأشكال الأخرى بأنه يتضمن تحركات رأس المال ليس فقط في شكل حصص ملكية وإنما في شكل آلات وتكنولوجيا ومعرفة ومهارات[2]
- يتجه الاستثمار المباشر إلى الدولة المضيفة التي يحقق فيها أكبر عائد صافي بعد طرح أو خصم المخاطر والتكاليف وبذلك فهو يتجه بكثرة إلى الدول ذات مناخ الاستثمار الملائم والمناسب .
- يؤدي الاستثمار المباشر إلى خلق فرص وظيفية جديدة ورفع مهارات العمال والمساهمة في مساعدة الشركات المحلية على تطوير قدراتها الإنتاجية للدخول إلى الأسواق العالمية .

لقد سبق و أن ذكرنا عند تحديدنا لمفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر أن ملكية المشروع يمكن أن تكون جزئية أو مطلقة ، **ومن هذا المنطلق يمكننا تقسيم الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى - :**

- إستثمارات مشتركة
- إستثمارات مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي

1- ماجد أحمد عطا الله، مرجع سابق، ص 103 104

2- أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الإقتصادية العربية الدار الجامعية ، مصر،2005، ص19

- **(أ) – الإستثمار المشترك :**

يعتبر الإستثمار المشترك بمثابة مشروع يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر، من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، و المشاركة هنا لا تقتصر على حصة رأس المال فقط، بل تمتد أيضا إلى إدارة المشروع .ومن خلال هذا المفهوم يمكن القول بأن هذا النوع من الإستثمارات الأجنبية المباشرة ينطوي على الجوانب التالية :

- إتفاق طويل الأجل بين طرفين إستثماريين، أحدهما وطني و الآخر أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي داخل حدود دولة الطرف المضيف.
- يمكن للطرف الوطني أن يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص
- قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة في شركة إستثمار مشترك .
- المشاركة في مشروع الإستثمار لا تقتصر على تقديم حصة في رأس المال فقط ، وإنما قد تكون من خلال تقديم الخبرة، العمل أو التكنولوجيا بصفة عامة .

وتجدر الإشارة أنه في كل حالة من الحالات السابقة، لا بد أن يكون لكل طرف من أطراف الإستثمار حق المشاركة في إدارة المشروع [1]

و في الواقع نجد أن الدول النامية قد لجأت إلى إنشاء هذا النوع من الإستثمارات ألجنبية المباشرة، نظرا لكونه وسيلة مراقبة على المؤسسة متعددة الجنسيات التي تعمل في إقليمها فمثال نجد أن الدول الإشتراكية سابقا كانت تسمح بشكل وحيد من أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر بمساهمة أجنبية لا تتعدى 49 % من قيمة المشروع[2].

ب) – الإستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي :

يعتبر هذا النوع من الإستثمارات الأجنبية المباشرة أكثر تفضيلا من طرف الشركات متعددة الجنسيات، وتجدر الإشارة هنا إلى أن إكتساب الحيازة لا يتحقق إلى بعد الوصول إلى حد حق المراقبة (بلوغ عتبة الملكية) [3]

إن تفضيل الشركات متعددة الجنسيات لهذا النوع من الإستثمارات الأجنبية المباشرة يقابله في الواقع تردّد ، بل الرفض في بعض الأحيان من طرف الدول النامية المضيفة، إذ أنها لا تقبل بالترخيص الكامل لملكية المشروع . الإستثماري ، بسبب خوفها من التّبعية الإقتصادية وما يترتب عليها من آثار سياسية على الصعيدين المحلي والدولي، إلى جانب الحذر من إحتمالات الوقوع في حالة احتكار

1 - أبو قحف عبد السلام السياسات و الأشكال المختلفة للإستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر،1980 ،ص34-35

2 - فارس فضيل، الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية محاضرة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 1998

3 - أبو قحف عبد السلام، نفس المرجع، ص35.

الشركات متعددة الجنسيات لأسواقها ومع إفتراض قبول هذه الأسباب (المذكورة سابقا)، فإن هناك بعض الدول النامية في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وحتى في إفريقيا تمنح فرصا للشركات متعددة الجنسيات بالتملك المطلق للمشروع الإستثماري ،كوسيلة تمكنها من جذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الكثير من مجالات النّشاط الإقتصادي .

إن حالة التردد والخوف لدى الدول النامية الأخرى لم تؤيد لحد الآن بدائل علمية وعملية بشأن الآثار السياسية الإقتصادية السلبية الناجمة عن ترخيص الملكية المطلقة المتعلقة بالمشروع الإستثماري للشركات متعددة الجنسيات، وإنما درجة تحكم الدولة المضيفة

في وضع عدد من الضوابط و النظم و التوجيه الجيد للاستثمارات الأجنبية مهما كان نوعها، هو الذي بإمكانه التخفيف من حدة الآثار السلبية، باإلضافة إلى تعظيم العوائد المتوقعة لهذه الدول من وراء الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

(ج) - مشروعات أو عمليات التجميع:

تكون هذه المشروعات على شكل إتفاقية بين الطرف الوطني و الطرف الأجنبي (عام أوخاص) ، حيث يقوم هذا أألخير بتزويد الطرف الأول بمكونات منتوج معين لتجميعها كي تصبح منتوجا نهائيا تام الصنع، وفي بعض الحالات و خاصة في الدول النامية يقوم الطرف الأجنبي بتقييم الخبرة أو المعرفة اللازمة و المتعلقة بالتصميم الداخلي للمصنع وطرق التخزين و الصيانة و التجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد متفق عليه.ومشروعات أو عمليات التجميع قد تأخذ شكل اإلستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل لمشروعات الإستثمار للطرف الأجنبي [1] .

(د) – المناطق الحرة :

المنطقة الحرة هي جزء من الأرض تابع لدولة ما ويتم توضيح حدودها بطريقة قاطعة و تعتبر المنطقة الحرة جمركيا إمتدادا للخارج فهي معزولة باعتبار جمركي، إلا أنها خاضعة للسيادة الوطنية من وجهة النظر السياسية، وفي داخل المنطقة الحرة يسمح بإقامة المشاريع الخاصة برؤوس الموال الأجنبية أو الوطنية أو المشتركة ويتم فيها تداول البضائع المحلية و الخارجية و تجرى عليها بعض العمليات الصناعية ولا تدفع رسوما جمركية على تلك البضائع إلّا عند إجتيازها حدود المنطقة الحرة إلى داخل الدولة[2] .

ينطوي هذا النوع من الإستثمارات مزايا وعيوب من وجهة نظر الدول المضيفة والشركات المستثمرة يمكن صياغتها على النحو التالي :

[1] - أبو قحف عبد السلام، إدارة الأعمال الدولية ، مصر مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، ص274

[2] - أنور عبد الخالق، محمد عباس المناطق الحرة، القاهرة، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، 1978 ، ص97.

❖ **مزايا الإيجابية للإستثمار الأجنبي المباشر**

أولا – من وجهة الدول المضيفة

- الاستثمار المشترك يساهم إذا أحسن تنظيمه وإدارته في زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والتنمية التكنولوجية.
- خلق فرص جديدة للعمل وما يرتبط بها من منافع أخرى.
- تحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير والإستيراد...الخ.
- تنمية قدرات المديرين الوطنيين وخلق علاقات تكامل إقتصادية رأسية أمامية وخلفية مع النشاطات الإقتصادية والتنمية المختلفة بالدول المضيفة.
- يعتبر الاستثمار المشترك من أكثر أنواع الإستثمار الأجنبي المباشر قبولا في معظم الدول النامية[1]

ثانيا – من وجهة نظر الشركات المستثمرة

- إعتبار الإستثمار الأجنبي أهم مصدرلتحول المواد الخامة إلى شركة الأم.
- إمكانية الإستفادة من القروض المحلية في توسيع النشاط.
- إنخفاض تكلفة عوامل الإنتاج المتوقعة يعظم من حجم الأرباح العائدة من المشروع الإستثماري.

❖ **عيوب الإستثمار الأجنبي المباشر**

تنتج هذه الآثار من التركيبة أو توجه الإستثمار الأجنبي من حيث النّشاط و كذلك المنافسة البيئة كما يمكن تصنيف الآثار على النحو الأتي :

أولا – من وجهة الدول المضيفة

- نظرا لإنخفاض القدرة المالية للمستثمر الوطني فقد يؤدي إلى صغر حجم المشروع و بالتالي تقليل من إسهاماتها في تحقيق أهداف الدولة خاصة في ما يخص زيادة فرض التوظيف و التحديث التكنولوجي وإشباع حاجات السوق المحلية من المنتجات و إنخفاض معدل العملات الأجنبية .
- أن تتعلق المنافع المذكورة على مدى توافر الطرف الوطني ذو الاستعداد الجيد وتوفر القدرة الفنية والإدارية والمالية على المشاركة في مشروعات الاستثمار المشترك وخاصة في الدول المختلفة
- إن مساهمة مشروعات الإستثمار في تحقيق أهداف الدول النامية الخاصة بتوفير رأسمال أجنبي ولتحسين ميزان مدفوعاتها أقل بكثير بالمقارنة مع المشروعات المملوكة ملكية مطلقة من طرف المستثمر الأجنبي

[1] - عبد السلام أبو قحف الأشكال والسياسات المختلفة للإستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2007 ، ص17

- إن مساهمة الاستثمار المشترك في تحقيق أهداف الدول النامية الخاصة بتوفير العملات الأجنبية (رأس المال الأجنبي) وتحسين ميزان المدفوعات يعتبر أقل بالمقارنة بمشروعات الاستثمار المملوكة ملكية مطلقة بالمستثمر الأجنبي[1] .

ثانيا – من وجهة نظر الشركات المستثمرة

- قيمة المشروع وحجمه و إحتياجه إلى رأسمال كبير.
- قد يسعى الطرف الوطني بعد فترة زمنية إلى إقصاء الطرف الأجنبي من المشروع مما يؤدي إلى إرتفاع درجة الخطر غير التجاري و هذا يتنافى مع أهداف المستثمر الأجنبي في البقاء و النمو و الإستقرار في السوق .
- تأثير إنخفاض قدرات المستثمر الوطني المالية و الفنية سلبا على فعالية مشروع الإستثمار في تحقيق الأهداف الطويلة و القصيرة الأجل .

❖ **أشكال أخرى للإستثمار الأجنبي المباشر**

توجد أشكال أخرى للاستثمار الأجنبي المباشر لم يتم إدراجها في التصنيفات السابقة

نذكر منها:

أولا : عمليات التملك والاندماج وعمليات التجميع

تم اللجوء إلى عمليات التملك و الاندماج من طرف الشركات متعددة الجنسيات بهدف الاستعانة بمصادر خارجية لمواجهة المنافسة الدولية القوية، بحيث يعد هذا النوع من الاستثمار من أهم استراتجيات الاستثمار الأجنبي المباشر للدخول إلى أسواق عالمية[2]، وقد عرف تقدما بارزا خاصة بعد التحولات الاقتصادية التي مست القطاعات الاقتصادية الهامة كالقطاع المصرفي وقطاع الإتصالات و الصناعات الإستخراجية إن عملية التملك و الاندماج لا تقتصر فقط على الاقتصاديات المتقدمة و إنما تطلب أيضا في الاقتصاديات النامية التي سعت بكل إمكانياتها إلى التكيف مع التحولات الاقتصادية العالمية من أجل الاستفادة من المزايا التي يقدمها هذا النوع من الاستراتجيات الاستثمارية و من أبرزها تنمية القدرة التنافسية و تطوير أساليب الإدارة و تحسين كفاءة العمال[3] .

1 - عبد المطلب عبد الحميد مرجع سابق، ص 67

2- مدحت كاظم، الاقتصاد الصناعي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000 ، ص ص 33/34

3 - قاشي فايزة، الاقتصاد الدولي، تنقل السلع و حركة عناصر الإنتاج، منشورات الأديب دار الأديب الجزائر، طبعة 2007 ، ص 150

أما بالنسبة لمشروعات أو عمليات التجميع فتنشئ بموجب إتفاقية أو أكثر بين طرفين أحدهما محلي و الأخر أجنبي حيث يتعهد الطرف الأخير بتوفير و تزويد الطرف المحلي بمكونات وعناصر الإنتاج المختلفة الضرورية لغرض تجميعها و تحويلها إلى منتج نهائي، و قد يأخذ هذا النوع من الاستثمار شكل الاستثمار المشترك أو المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي لذلك فهو الإستراتجية الاستثمارية المفضلة لدي غالية المستثمرين كونه يمكنهم من الاستفادة من مزايا الإستثمار بنوعيه[1] .

ثانيا : الاستثمارات الأفقية و العمودية

تعرف الاستثمارات العمودية بإستراتيجية الترشيد، وتقوم على أساس التنمية غير المتوازنة و التي تتحقق من خلال اندماج مشاريع تنتج سلعا عبر مراحل مختلفة ومتتابعة من العمليات الإنتاجية ، حيث تجزئ العملية الإنتاجية بين مجموعة من الدول في سلسلة أنشطة متنوعة (التجميع، التركيب و التسويق) دافع الاستفادة من مزايا تلك الدول وتحفيز الاستثمار فيها[2] .

بالتالي فإن هذا النوع من الاستثمار يركز على فكرة تخصص كل فرع من فروع الشركة متعددة الجنسيات المنتشرة عبر العالم في مرحلة معينة من الإنتاج من أجل إمداد الشركة الأم بالمنتجات الوسطية و غير النهائية اللازمة للإنتاج هذا الأخير الذي يوجه في الغالب إلى التصدير لخدمة أسواق البلد الأم دون الأسواق المحلية المضيفة و تستفيد الشركات المتبنية لهذا النوع من الاستثمار من تحسين وتعزيز القدرات التنافسية من خلال استغلال وفرات الحجم و تدني مستوى التكاليف، ويقسم الاستثمار العمودي إلى:

الاستثمار العمودي الخلفي :

وهو الاستثمار القائم على أساس استغلال كل عملية إنتاجية خلفية كأحد مستلزمات العملية الإنتاجية الأمامية، و هو يجسد رغبة الشركات في السيطرة على مصادر المواد الأولية بالدول المضيفة عن طريق الشراء و الإندماج.

الاستثمار العمودي الأمامي

وهو الاستثمار الذي يعبر عن محاولة الشركات السيطرة على منافذ التوزيع بالاندماج أو الشراء ، و يتم اللجوء إليه في حالة عدم قدرة منافذ التوزيع المتوفرة على تلبية حاجيات الشركة و تحقيق

[1] - ماجد أحمد عطا الله، مرجع سابق، ص 105

[2] - عفيفي صديق محمد، التسويق الدولي، نظم التصدير والإستيراد الطبعة العاشرة مكتبة عين الشمس، مصر، 2015، ص 24

أهدافها في الوصول إلى المستهلك المستهدف و تقديم الخدمة بالأسعار أو بالطريقة التي تزيد من قوتها

.الاستثمار العمودي المختلط

وهو الاستثمار الذي يجمع ما بين الاستثمار العمودي الخلفي و الأمامي

ووفقا للاستثمارات الأفقية فإن فروع الشركات متعددة الجنسيات تكون مستقلة عن الشركة الأم بحيث تبقى العلاقة مقتصرة فقط على ملكية عناصر الإنتاج و التحويل التكنولوجي و التمويل، بحيث تقوم بإنتاج منتجات متشابهة مستخدمة نفس التكنولوجيا و العلامات التجارية في البلد الأم دون أي جهد إضافي

و يعتبر الاستثمار الأفقي من أكثر الأنواع انتشارا كونه يسهل عملية الوصول إلى الأسواق الخارجية والتغلب على القيود التجارية كالحواجز الجمركية وتكاليف النقل هذا فضلا عن تخفيف تكاليف الاتصال ما بين الفروع و يتحقق خاصة في الصناعات الإلكترونية و أجهزة الاتصالات والصناعات الدوائية وصناعات السيارات و قطاع الغيار وتتطلب توفر بعض العناصر لنجاحها يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- اتساع سوق الدولة المضيفة لحجم الاستثمارات الأفقية.
- قدرة الشركات على الاستفادة من اقتصاديات الحجم.
- اعتبار هذه الإستراتجية بديلا لعمليات التجارة الخارجية خاصة التي تقوم في شكل منح الترخيص و التصدير وذلك نتيجة ارتفاع التكاليف ووجود العوائق الجمركية.

➢ المطلب الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

إن إختلاف في النظريات المفسرة لإلستثمار الأجنبي المباشر، دليل على الصعوبة التّي واجهناها في تحديد مفهومه، و نظرا للتأثير المزدوج لهذه الظاهرة الإقتصادية على الدولة الأم و الدولة المضيفة، فإن العديد من المدارس تناولت هذا الموضوع و كل مدرسة كان لها تفسيرا يتماشى و الفرضيات التي تقوم عليها، و في هذا الإطار نقسم هذه التفسيرات إلى :

- **التفسير التقليدي .**
- **التفسير الحديث .**

الفرع الأول :التفسير التقليدي للاستثمار الأجنبي المباشر

لقد تعددت النظريات التي تناولت التفسير التقليدي للاستثمار الأجنبي المباشر، وسنقوم بعرض لبعض هذه النظريات، و المتمثلة في النظرية الكلاسيكية، نظرية رأس المال و نظرية أخطار التبادل .

(أ) – النظرية الكلاسيكية :

ينطلق العديد من المفكرين الإقتصاديين الكلاسيك في تحليلهم للاستثمار الأجنبي المباشر من المنافسة التامة، السوق الكاملة ، لا وجود لتدخل الدولة و لا وجود لعرقلة الحدود الجغرافية ضد حركة رأس المال و عناصر الانتاج1 .

و نجد أن الكلاسيك يفترضون أن منافع الإستثمار الأجنبي المباشر تعود على الشركات متعددة الجنسيات ، فهم يعتبرون أن الإستثمار الأجنبي المباشر عبارة عن مباراة من طرف واحد والفائز فيها هو الشركات متعددة الجنسيات و ليست الدول المضيفة، حيث يستند الكلاسيك في وجهة نظرهم هذه إلى عدد من المبررات يمكن تلخيصها كالأتي :

- تحويل قدر كبير من الأرباح المحققة من طرف الشركات متعددة الجنسيات إلى الدولة الأم بدلا من إعادة إستثمارها في الدولة المضيفة.
- قيام الشركات متعددة الجنسيات بتحويل التكنولوجيا التي لا تتلاءم مع متطلبات التنمية في الدول المضيفة .
- وجود الشركات متعددة الجنسيات قد يوسع الفجوة بين أفراد المجتمع، فيما يخص هيكل توزيع الدخول، و ذلك من خلال الأجور المرتفعة التي تقدمها الشركات الأجنبية مقارنة مع نظيراتها من الشركات المحلية .
- التأثير على سيادة الدولة المضيفة و استقلاليتها من خلال :
- إعتماد التقدم التكنولوجي في الدولة المضيفة على الدولة الأجنبية .
- خلق التبعية الإقتصادية .

خلق التبعية السياسية .

- تركيز معظم الإستثمارات الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات في الصناعات الإستراتيجية بدرجة أكبر من التحويلية أو غيرها من الأنشطة الإنتاجية الأخرى قد يزيد من الشعور بالنوايا الإستغلالية لهذه الشركات [2] .

[1] - جيل برتان ، الاستثمار الدولي ، ترجمة على مقلد و علي زيعور ، منشورات عويدات، لبنان ، 1981 ، ص 7

[2] - أبو قحف عبد السالم ، إقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي، مرجع سابق ، ص419

(ب) – نظرية رأس المال

تعتمد هذه النظرية في تفسيرها للاستثمار الأجنبي المباشر على عامل واحد من عوامل الإنتاج والمتمثل في رأس المال النقدي، إذ أن الأولوية في إنشغالات هذه النظرية هي البحث عن كيفية تحقيق أكبر مردودية ممكنة لرأس المال النقدي .فنجد أن المؤسسة لا تتوقف عن الإستثمار إلا عندما يتساوى الربح المحقق مع التكلفة الحدية، و على الصعيد الدولي تكون تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر من قبل الدول ذات المردودية الضعيفة نحو الدول التي تتميز بمردودية قوية لرأس المال، و في هذا الإطار هناك العديد من الباحثين الإقتصاديين الذين قاموا بأبحاث في هذا الموضوع، و يمكن تقسيمهم إلى فئتين :

- **الفئة الأولى** : ترى هذه الفئة أن كل القرارات المتعلقة بعملية الاستثمار والصادرة من المؤسسة تكون مرتبطة بمعدل نمو الأسواق ، بمعنى أن تطور الاستثمار الأجنبي المباشر يتوقف على مدى نمو الأسواق، و هذا الأخير له أهمية كبيرة مقارنة بمعدل الربح.
- **الفئة الثانية** : ترى هذه الفئة أن هناك عملية إحلال بين المستثمرين المحليين والأجانب بغض النظر عن الحدود الجغرافية ، حيث أن عملية الإحلال هذه ترتكز أساسا على ميكانيزمات التمويل، مما يدفع إلى خلق منافسة قوية بين المستثمرين المحليين واألجانب، وترى هذه الفئة كذلك أن قرارات الإستثمار المباشر الصادرة عن المؤسسة تكون مرتبطة بكل من معدل نمو السوق ومعدل الربح .

(ج)- نظرية أخطار التبادل

يعتبر معدل التبادل هو المحرك الأساسي لعجلة الإستثمار الأجنبي المباشر، حسب ما أكد عليه الكثير من أصحاب هذه النظرية، ومن بينهم (R.Z-ALIBER) الذي يرى أن هذا المحرك يعد بمثابة العامل الأساسي الذي يستخدم في تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا باعتبار أن التوقعات المتعلقة بمحتوى التبادلات تبقى غير أكيدة مع مراعاة وجود مناطق نقدية مختلفة في العالم، فالشركات التي تقيم بالمناطق ذات العملة القوية تقوم باستعمال إمكانياتها المالية للاستثمار في مناطق تمتاز بعملة ضعيفة، و نأخذ على سبيل المثال الإستثمارات
الأمريكية في بعض البلدان الأوروبية ذات العملة الضعيفة، مما يجعل المؤسسة تأخذ بعين الإعتبار معدل التبادل وكل الأخطار التي تنجم عن تغيراته قبل أن تتخذ أي قرار يتعلق باستثماراتها في الخارج .

❖ **التعليق على وجهة النظر التقليدية**

يمكن تلخيص أهم و أبرز التفسيرات حسب رأي الدكتور " عبد السالم أبو قحف" كما يلي:

- عدم إمكانية إعتبار الإستثمار الأجنبي مثاليا في سلوكاته في الدول النامية أو أن هدفه هو السعي لتحقيق أهداف الدول المضيفة على حساب أهدافها.
- قيام الإستثمار الأجنبي باستغلال الصناعات الإستراتيجية و الاستحواذ الكامل للمواد الأولية للبلد المضيف من أجل ضمان الاستمرارية في الإنتاج .
- هيمنة الشركات المتعددة الجنسيات على إدارة المشاريع الإستثمارية و رغبتها بتحقيق الأهداف المسطرة بفرض إستثمارات مباشرة يؤدي بتدخل البلد الأم في الشؤون الداخلية للبلد المضيف.
- لجوء الشركات المستثمرة إلى تخصيص 50 % بمشاركتها أو إمتالكها للمشروع راجع إلى التخوف من مصادرة الملكية أو خطرالتأميم في بعض من الدول النامية والذي يؤدي إلى تراجع مستوى تحقيق الرفاهية .

➢ الفرع الثاني : التفسير الحديث للاستثمار الأجنبي المباشر

إن التفسير الحديث للاستثمار الأجنبي المباشر اختلف عن التفسير التقليدي، و سنقوم في هذا الإطار بالتطرق إلى أهم النظريات التي تناولت هذا الموضوع و المتمثلة في نظرية نظام الاقتصاد العالمي، نظرية دورة حياة المنتوج وأخيرا نظرية نموذج إحتكار القلة الدولي .

(أ)- نظرية نظام الاقتصاد العالمي :

يعتبر (Charles -A. Michalet) من رواد هذه النظرية، و التي تربط تصدير رؤوس الأموال بالتركيز الاقتصادي، فحسب رأيه تعتبر المؤسسات متعددة الجنسيات مؤسسات وطنية ذات إمكانيات كبيرة انبثقت من القطاع المركز.

وتقوم هذه المؤسسات بتوسيع نشاطها في الخارج لسببين رئيسين:

- على مستوى مخطط الإنتاج، تحاول المؤسسات متعددة الجنسيات جلب المنفعة من خلال الفوارق الموجودة في تكاليف الإنتاج من بلد لآخر، وخاصة تلك التكاليف المتعلقة بالأجور
- على مستوى المخطط التسويقي، تحاول المؤسسات متعددة الجنسيات إجتياز مختلف التعريفات المفروضة من طرف الدول الأخرى ، و كذا من أجل تقليص تكاليف النقل، و إستغلال أحسن مكان من أجل مجابهة المنافسين المحليين أو الأجانب .

ونجد أن الفوارق في الأجور لها جانب مهم للمؤسسات التي تستثمر في الخارج، و لكن يبقى هدفها الأساسي هو البحث عن أكبر حصة ممكنة من المشاريع الاستثمارية .

(ب)- نظرية دور حياة المنتوج :

حسب (Vernon) فإن حياة المنتوج تمر بثلاث مراحل، تتمثل في مرحلة ميلاد منتوج جديد

، مرحلة النضج وأخيرا مرحلة المنتوج العادي فعملية إنشاء منتوج جديد تستلزم تخصيص نفقات البحث والتطوير، وكذا توفير الموارد البشرية المؤهلة، إلى جانب ذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار تكاليف هذه العملية، كما يجب أن يطرح المنتوج لأول مرة في الدول الألكثر تطورا (السوق المحلي)، وفي إطار هذه المرحلة نجد أن عملية خلق منتوج جديد وطرحه في السوق تكون في الدول التي تتميز بشروط تكاليف وطلب يسمحان بذلك، لهذه الأسباب فإن المنتوج الجديد يصنع إلى جوار السوق النهائي ويبقى مستقرا في الدول التي طرح فيها لأول مرة.

وبعد عرض هذا المنتوج في السوق المحلي سوف يعرف تحسنا، وهذا بفضل المعلومات التي يقدمها السوق، لينتقل تدريجيا إلى مرحلة النضج، وفي هذه المرحلة يمكن للمؤسسة أن تقوم بعرضه في الأسواق الأجنبية، وأثناء مرحلة النضج نجد أن المؤسسة تتمكن من تخفيض التكاليف المتعلقة بالمنتوج، وبالتالي سوف يزداد الطلب عليه، إلى جانب ذلك فإن إمتياز هذا المنتوج بتكنولوجيا عالية عامل مهم في نقله إلى الأسواق الأجنبية .

ولما تفقد المؤسسات احتكارها التكنولوجي ، ينتقل المنتوج إلى مرحلة المنتوج العادي، والذي يتميز بالمعرفة الدقيقة لإجراءات التصنيع، إلى جانب التحكم الكلي في شروط البيع والتسويق من طرف المؤسسات الأخرى .

و في هذا الإطار نجد أن إنتاجية السلعة تنتقل إلى المنطقة التي تعطيها مستوى أكبر من الفعالية الإقتصادية.

هكذا، فإن عملية تصنيع المنتوج تتطلب نقله إلى دول أقل تطورا، أين تكون تكلفة اليد العاملة منخفضة، و هذا ما يفسر قيام الاستثمار الأجنبي المباشر[1] .

(ج)- نظرية نموذج إحتكار القلة الدولي :

بالنسبة للإقتصاد الكندي (Stephen Hymer) ، فإن المؤسسات متعددة الجنسيات تتواجد في الصناعات المركزة، و الأسواق التي تتميز بإحتكار القلة، و أن هذه المؤسسات تمتلك ميزة تكنولوجية، تنظيمية أو غيرها،

ففي الصناعات حيث تكون التكنولوجيا أكثر تعقيدا وحيث تكون الحواجز الناجمة عن إقتصاديات الحجم معتبرة، نجد تواجد أغلبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

فالمؤسسات متعددة الجنسيات تقوم بتنظيم العالم آخذة تنظيمها الداخلي الخاص كنموذج لذلك، وانطالقا من هذا التوجه، عمل(Hymer) على محاولة تبيين أن العالم منظم على شاكلة النموذج المذكور

[1] - أبو قحف عبد السالم، إقتصاديات الأعمال و الإستثمار الدولي، مرجع سابق، ص 422 .

و للمقاربة إستند إلى نظرية أمريكية للتنظيم نظرية (Chandler) ، والتي تتعلق بسيرورة وتطور الهياكل التنظيمية للمؤسسات.

وحسب هذه النظرية، يوجد في المؤسسات الكبرى، الوطنية منها و متعددة الجنسيات **ثلاث مستويات للسلطة**[1]

- **المستوى الأول :** و فيه يصاغ المخطط العام للمؤسسة و تحدد التوجهات الكبرى .
- **المستوى الثاني :** الخاص بالإدارة الوسيطية، وهو مكلف بالربط بين نشاطات المستوى الثالث .
- **المستوى الثالث :** وهو أدنى هذه المستويات، يتكون من جملة المهام التنفيذية، ويتعلق الأمر بالتنظيم اليومي في إطار الإعداد لمخطط الإنتاج .

➢ التعليق على وجهة نظر المدرسة الحديثة :

من أهم النقاط التي جاءت بها جل النظريات الحديثة في تفسيرات الاستثمار الأجنبي المباشر هي الأهمية من توظيف المهارات في التنمية الإستثمارات و مع ذلك الأخذ بعين الإعتبار الأثار الإيجابية والسلبية التي لا يمكن تجاهلها و نستنتج ما يلي:

1- لا نستطيع الحكم بأن دولة متطورة جاءت نتيجة وجود الإستثمارات الأجنبية و أنها متخلفة بعدم وجودها.

2- توفير مجموعة من الإجراءات التي تسمح بإستقطاب رؤوس الأموال و جعل الإستثمار الأجنبي ملائم مع المناخ السائد في تحقيق التنمية الإقتصادية و الإجتماعية و تحسين العالقات السياسية الخارجية ، كما لا يمكن تجاهل بالنتائج المحققة زيادة على عرضه لتيار الكالسيكي و الذي يؤكد أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق الرفاهية.

طرح بعض الحقائق المؤيدة لما ذكرناه سابقا:

- الدور الذي تلعبه الإمتيازات و الإعفاءات الضريبية من طرف الحكومات في جذب المزيد من الإستثمار و يتجلى ذلك في المنح الملكية المطلقة للمشروع الإستثماري .
- زيادة النمو في معدل الحصص تصدير السلع الصناعية للدول مثل " تايوان " ، " البرازيل" "هونغ كونغ " ، "تايالند " و " ماليزيا " ..... الخ.
- زيادة التدفق للرأسمال الأجنبي للدول النامية.

و في الأخير يمكننا القول بأن جل الإستثمار الأجنبي يدعم المصالح المشتركة بين الطرفين خاصة من جانب العائد الإستثماري لكلاهما فلا يخلو أي إستثمار من الجوانب السلبية و إنما بالإمكان الحد من هذه

[1] - سعيد النجار، افاق الإستثمار في الوطن العربي،إتحاد المصارف العربية، القاهرة، مصر،1998،ص 78.

السلبيات ووضع قوانين و إجراءات تمس بالدرجة الأولى طبيعة الإستثمار و جعل الثقة متبادلة بين المستثمر المحلي و الأجنبي و الإستفادة بأكبر قدر ممكن.

- **المطلب الثالث : الحوافز المالية والتمويلية للاستثمار الأجنبي**

تلعب حوافز الاستثمار التي تمنحها الدول النامية للمستثمر الأجنبي دورًا محدودًا في جذب الاستثمار الأجنبي، لا سيما عندما تمنح هذه الحوافز لتكون عوضا عن إنعدام المزايا النسبية الأخرى في الدول المضيفة للإستثمار وتتمثل هذه الحوافز في حوافز مالية، تمويلية، حوافز أخرى.

- **أولا: الحوافز المالية**

وتتمثل في الحوافز الضريبية بصفة أساسية ومن أهم أشكالها الإعفاءات الضريبية المؤقتة، إئتمانات ضريبية الاستثمار الاستهلاك المعجل للأصول الرأسمالية، إعفاء السلع الرأسمالية المستوردة من الرسوم الجمركية أو من ضرائب الواردات الأخرى، بالإضافة إلى حوافز التصدير، علاوة على الحوافز الخاصة التي تطبق لتشجيع الاستثمار في المناطق الحرة لكل مراحل الصادرات.

- **ثانيا : الحوافز التمويلية**

تتمثل في الأنواع الأساسية منها في الإعانات الحكومية المباشرة لتغطية جزء من تكلفة رأس المال، الإنتاج، تكاليف التسويق المرتبطة بالمشروع الاستثماري، وفي الإئتمان الحكومي المدعم، وكذلك مشاركة الحكومة في ملكية أسهم

المشروعات الاستثمارية التي تتضمن مخاطر تجارية مرتفعة، تأمين حكومي بمعدلات تفضيلية لتغطية أنواع معينة من المخاطر، تغير أسعار الصرف أو المخاطر غير التجارية مثل التأميم والمصادرة[1] .

- **ثالثا : الحوافز الأخرى تشمل المعاملة التفضيلية للاستثمار الأجنبي المباشر في مجالات الصرف الأجنبي**

ضمان تحويل رأس المال والأرباح إلى الخارج وتشمل أيضا تزويد المستثمر بالخدمات الأساسية مثل تنفيذ وإدارة المشروعات تزويد المستثمر بمعلومات من السوق، توفير المواد الخام، تقديم النصح بخصوص عمليات الإنتاج وفن التسويق المساعدة في التدريب، تزويد المستثمر بالنية الأساسية من أرض ومبان ومرافق عامة بأسعار تقل عن الأسعار التجارية، وتسهم هذه الحوافز في تخفيض تكاليف إنشاء المشروعات بشكل غير مباشر وبالتالي إمكانية تحقيق معدل عائد مرتفع[2]

[1] - منور أو سرير عليان نذير حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ،جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف الجزائر العدد 02 ،2005 ص 121-122

[2] - منور أوسرير عليان ،نذير، مرجع سابق، ص120-121

➢ **رابعا : الحوافز المرتبطة بالضمان ضد المخاطر [1]:** هناك ثلاثة (03) أنواع من الضمانات ضد المخاطر

- **الضمانات المادية: يتمثل في:**
- ضمانات حرية تحويل رأس المال و عوائده.
- ضمانات التعويض عن الأضرار التي تصيب الإستثمارات بسبب الخسارة الناجمة عن تغير سعر الصرف
- **الضمانات القانونية** : تتمثل هذه الضمانات في التعويض عن التأميم و ذلك بمرافقة إجراءات التأميم ألي سبب موضوعي مقنع و يدفع تعويض عاجل و فعلي خلال مدة معقولة.
- **الضمانات القضائية** : و تتمثل هذه الضمانات في توضيح الطرق التي يتم من خلالها حل النزاعات المتعلقة بالإستثمارات و تشمل المسائل التالية :
- حل النزاعات عن طريق هيئة قضائية أو تحكمية.
- القانون الواجب تطبيقه إذا كان النزاع موجه إلى المحاكم الوطنية، فإنه يطبق القانون الوطني الداخلي، أما إذا طرح أمام التحكيم المؤسساتي، فنظام التحكيم الذي يختاره الطرفين هوالذي يطبق القيمة القانونية للقرار التحكيمي.

➢ المبحث الثاني:الطبيعة الإقتصادية للدول النامية

إن الدول النامية تتميز بعدة خصائص، و أن درجة تأثير هذه الأخيرة على الإستثمار الأجنبي المباشر يختلف من دولة لآخرى ، كما يختلف على مستوى الدولة الواحدة من فترة إلى أخرى، وفي دراستنا لخصائص الدول النامية تجدر بنا الإشارة إلى أن التطرق إلى كل الخصائص بالتفصيل قد يبعدنا عن إطار بحثنا، لذلك إرتأينا إلى التركيز على أهم الخصائص التي لها عالقة مع تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

➢ المطلب الأول: الخصائص الإقتصادية للدول النامية

تتميز الدول النامية بخصائص في الجانب الإقتصادي أهمها:

- **الإنفجار السكاني** : يعتبر من أهم المميزات حيث تقدر نسبة السكان في الدول النامية ب 80 % من سكان العالم مما يؤدي إلى إنخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل.

[1] - عليوش قربوع كمال "قانون االستثمارات في الجزائر " ديوان المطبوعات الجامعية ،1999 ،ص 110.

- **إرتفاع معدلات البطالة :** ان معدل النمو السكاني ينعكس بالدرجة الأولى على حجم اليد العاملة التي قد تزيد عن حاجة مستوى الإنتاج و يشير تقدير التنمية في العالم عام 1995 إلى توفير مليار فرصة عمل جديدة في هذه الدول خلال الفترة (1996 – 2001)[1] .

- **التضخم :** تعد الدول النامية أكثر دول العالم تضررا من مشكل التضخم وهذا راجع إلى عدم حداثة النظام المصرفي بها وسوء الرقابة. وكذا تنظيم البنوك التجارية من طرف البنك المركزي.

- **ثقل المديونية:** إن حجم المديونية التي عرفتها البلدان النامية في الفترة الثمانينات كان له أثر سلبي على النشاط الاقتصادي مما دعاها إلى إعادة جدولة ديون كانت قصيرة الأجل إلى استثمارها في المشاريع طويلة الأجل و كذلك طريقة تعبئة المدخرات المحلية إلا أن هذا كان محدوداً على عدد من الدول المعنية.

- **انتهاج سياسة التعديل الهيكلي :** لقد عرفنا أن الدول النامية عانت من مشكل المديونية مما جعلها تعيد النظر في سياستها المالية والإقتصادية الداخلية والخارجية عن طريق إعادة جدولة ديونها وطلبها القروض جديدة في عملية الإنعاش الاقتصادي و استمرارها في دفع فوائد الدين العام و هذا مع الربط ببرنامج التكيف الهيكلي وخاصة بعد دخول معظم هذا النظام الرأسمالي و بالإضافة إلى عدة إجراءات و كل هذا أدى إلى تراجع دخل الفرد خلال (1981- 1990) حيث بلغ في أمريكا اللاتينية وآسيا الغربية حوالي 0.9% سنويا مع إرتفاع نسبة البطالة والفقر ..... الخ .

ضعف الفترة التنافسية والتفاوضية : مع التطورات الجديدة التي عرفها العالم هذا التطور لم يأتي بالخير على هذه البلدان فقد أصبح اهتمامها منصبا على الدعم من طرف الهيئات و المنظمات الدولية في

إطار العولمة كما أصبحت رهينة للتقييم الدولي للعمل و اعتبارها كمنتج و مصدر للمواد الخام كما انخفضت نسبة مساهمتها في الإنتاج العالمي مقارنة مع الدول الصناعية فقد إنتاجها العالمي ب % 75 من هذا الإنتاج و كل هذا على حساب البلدان النامية.

➢ المطلب الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر و أهداف توجه الدول النامية لجلبه

إن الأسباب الفارطة الذكر أجبرت الجزائر إلى التفكير في وضع إصلاحات اقتصادية جديدة بهدف تحسين الأداء العام للاقتصاد، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة ،

[1] - تقرير التنمية في العالم لعام 1995 من طرف البنك الدولي، واشنطن، ص 82.

والقضاء على جميع التجاوزات والتلاعبات التي حدثت خلال إصلاحات الهيكلة العضوية والمالية، وقد أدركت الجزائر أنه لا مناص من الاعتماد على اقتصاد السوق، وأمام الوضعية المالية الصعبة التي عرفتها خلال تلك الفترة وجدت الجزائر نفسها مجبرة للتعامل مع صندوق النقد الدول .

تلجأ الدول النامية إلى تشجيع جلب الإستثمارت الأجنبية المباشرة بإعتبارها عامل محرك لعجلة التنمية الشاملة، و لهذا تسعى الدول النامية من وراء ذلك لتحقيق عدة أهداف، نظرا لآهميتها :

❖ الفرع الأول : أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية

يعتبر الاستثمار الأجنبي من أهم العوامل التي تعتمد عليها الدول النامية من أجل دفع عجلة التنمية الإقتصادية ذلك لكونه أنه يساهم بشكل فعال في رفع الطاقة الإنتاجية وخلق مناصب الشغل والحصول على العملة الصعبة و زيادة الإيرادات الضريبية كما يعتبر الإستثمار المباشر من أهم المكاسب المالية الجديدة للدول النامية التي تحررها من مشاكل للحصول على القروض البنكية فعلى عكس هذه الأخيرة فإن الإستثمار الأجنبي المباشر مرتبط بالمشاريع معينة أي تحويل رؤوس الأموال لتنفيذ المشاريع المرهونة بالنتائج المتوصل إليها، ولا يعتبر كمصدر للديون لأن المديونية مستقلة كل الاستقلال عن تدفق السيولة للمشاريع .

وحسب " O C D E" « فإن الإستثمار الأجنبي المباشر من جهته هو خاصية تصبح بعدها إمكانية تحويل مؤهلات التسيير و الموارد التكنولوجية بإعتبار طرد الاستثمار (paquet de l'investissement) المتمثل في العناصر الأساسية التالية :

- ✓ **تقنية الإنتاج (technique de production)** و نقصد بها الإستحواذ على الإمكانيات التكنولوجية و إستعمالها بشكل عقلاني في سيرورة الإنتاج الذي يسمح بزيادة طاقة الإنتاج و المرودية .
- ✓ **السدود (équipement)** و نقصد به جلب الاستثمار المباشر ليسمح بتطوير المجالات التي تحتاج إلى التجهيز العام كالطرقات ، السدود ، الري..... الخ.
- ✓ **مؤهلات التسيير و المراقب(compétences de gestion et de control)** و هو الإستثمار الذي يسمح بتحقيق التسيير الفعال على مستوى المجالات الإقتصادية و من تم مراقبا العمليات ونتائجها
- ✓ **قدرة الحصول على رأسمال (capacité de se procurer des fonds)** يعني أن يستطيع التوجه للاستثمار الأجنبي المباشر يسمح للدول المستقبلة له على تدفق رؤوس الأموال الدولية

إليها التي يسمح العجز الخاص بتمويل الاستثمارات والمناجم عن ضعف و ضئالة استثمارها المحلي وكذلك تخبطها في دوامة المديونية.

ثم إن نقل التكنولوجيا عن طريق العملية الإستثمارية يسمح بإستخدام أقل الحقوق الإستغلال الخاص بالمعارف و المهارات، و أن هذه المشاكل دفعت بالدول النامية إلى ترقية سياسية فتح الطرد (ouverture du paquet) **التي تتميز بأربعة مهمة** :

أولا : العمل على الفصل بين العمليات الخاصة بالإستثمار و العمليات التي تسبقه الشيء الذي يسمح بتعديل الخيارات غير الناجعة و غير المقنعة مع مراعاة حتمية تكوين إطارات وطنية من أجل تعبئتها مستقبال لالستقالل المحكم للتكنولوجيا .

ثانيا : مراقبة كل الإستثمارات المرتبطة بالتكنولوجيا و عمليات الإنتاج و هي تعبر عن فرصة حسنة للدول النامية من أجل حصولها على التكنولوجيا و إتقانها مع مراعاة الشرط الجديد و المتمثل في ضرورة تعبئة كل الطاقات المؤطرة و جعلها رهن العمل من أجل التسيير و الإستغلال الأحسن للتكنولوجيا .

ثالثا : تمويل شراء الجزء المهم من الإستثمار ، و ذلك عن طريق الإقتراض الأجنبي و هذا الإقتراض يسدد عن طريق المداخيل المتحصل عليها من قبل المشاريع الخاصة و على العكس فإن الإستثمار المباشر مرهون بمدى نجاح المشروع و لا يتعلق بمقتضيات الديون .

رابعا : إظهار الفوارق بين النواة الصلبة للتكنولوجيا و العناصر المحيطة بها و التي ليست بها عالقة مباشرة لسير عملية الإنتاج و عليه فإنه يتأكد لنا أن الدول المضيفة تلتزم فقط بشراء العناصر المكونة للمراحل المتعاقبة للإنتاج و

إدماجها ، و ذلك بشكل إنفرادي يسمح في بعض الأحيان بتحقيق الفعالية والأرباح كأحسن عملية مقارنة بعملية نقل التكنولوجيا في شكل مفتاح في اليد

إن ما تجدر الإشارة إليه هنا ، هو أن فعالية العناصر المكونة لطرد الإستثمار المباشر " paquet direct de l'investissement " و توافقها يسمح بالحصول على التكنولوجيا مما يؤدي بدوره إلى تعجيل سيرورة التنمية حسب " O C D E " و إن سياسة فتح الطرد تقوم أساسا على التفرقة بين الجانب التقني للملكية و تسيرها.

❖ **الفرع الثاني : أهداف توجه الدول النامية لجلب الإستثمار الأجنبي المباشر**

تلجا الدول النامية إلى تشجيع جلب الإستثمارات الأجنبية المباشرة بإعتبارها عامل محرك لعجلة التنمية الشاملة، و لهذا تسعى الدول النامية من وراء ذلك لتحقيق عدة أهداف، و التي يمكننا التفريق بين نوعين منها، إما ذات طابع داخلي أو ذات طابع خارجي

- **الأهداف ذات الطابع الداخلي: نذكر منها**

1- تحقيق التوافق بين جذب المشروعات الإستثمارات المباشرة الأجنبية و الإقتصاد الوطني ، و ذلك بتوسيعها محليا لخدمة و إنعاش الإقتصاد الوطني و بالتالي إعطاء حركية و فعالية اثر من خلال تنمية الميدان الصناعي على وجه الخصوص .

2- توسيع المشروعات المتميزة بكثافة العمالة حتى يتم خلق مناصب شغل، و تقليص حجم البطالة و كذلك تحقيق الرفاهية الإجتماعية الحديثة و إعادة توزيع الدخل القومي، و هذا ما نجده خاصة عند الدول الصناعية الحديثة و على رأسها كوريا الجنوبية ، سنغافورة ، ماليزيا ، و كذا بعض دول أمريكا اللاتينية : كالبرازيل ،المكسيك ، بحيث قامت بجذب الإستثمار الأجنبي المباشر و توجيهه نحو المناطق الأهلية بالسكان و ذات البطالة الكبيرة ، مما أدى إلى التخفيض منها ، و بالتالي تنمية هذه المناطق و إنعاشها.

3- إحلال اليد العاملة المحلية بدلا من اليد العاملة الأجنبية الشيء الذي يسمح لهذه الدول بتحقيق التكوين و المهارة و التكنولوجيا العالمية لليد العاملة المحلية و هذا ما يسمح بإكتساب مستويات متقدمة من التكنولوجيا .

4- رفع من الإنتاج القومي الخام و الزيادة في مستوى القيمة المضافة ، و زيادة الموارد الجبائية نظرا للأهمية البالغة للجباية في تمويل إستراتجية التنمية مع تكليف البحث و التطوير

- **الأهداف الإقتصادية ذات الطابع الخارجي[1] : نذكر منها**

1- تحقيق إحلال الإنتاج المحلي المنتجات المستوردة للحد من الواردات ، و هذا ما إستطاعت الدول الصناعية الجديدة الحد من الواردات كالبرازيل ،هونغ كونغ ، كوريا الجنوبية ، خاصة فيما يخص بعض المنتجات البسيطة كالنسيج ، المواد الغذائية ، .....الخ.

2- في المنتجات الموجهة للتصدير، و الذي يفتح مجالا واسعا للحصول على العملة الصعبة إضافة إلى ترقية الصادرات و تطويرها من أجل تحقيق عالمية الطلب على المنتجات ، و هذا الهدف الخارجي ينعكس إيجابيا على الهدف الداخلي المتمثل في التشغيل .

- **و الجدير بالذكر أن بعض الدول النامية تصب جل إهتماماتها في إطار تحقيق الأهداف من خلال :**

[1]- C.FRED . BARGESTEN THOMAS ; the order meteor " les multinationals aujord' hui " op. Cit. p 379et 388.

1- منح إمتيازات كبيرة لآصحاب الإستثمار الأجنبي المباشر ، و هذا بإعفاء جزئي أو كلي للضرائب ، فمثال قامت كوريا بالسماح لآصحاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة الحق الملكية لرؤوس الأموال الخاصة بالفروع الإنتاجية و ذلك بنسبة % 100 مقابل مراعاة هذه الأخيرة لضرورة التصدير.

2- فرض إلتزامات التصدير على الشركات التي تقوم بالإستثمار المباشر في هذه الدول النامية فمثال : تايوان بإقامة الإستثمار الأجنبي المباشر على إقليمها إلا إذا كان الإستثمار يهدف للتصدير و حين إن رومانية تشترط على الشركات المستثمرة أن تقوم بتصدير كامل إنتاجها % 10 إلى الأسواق ذات قوة العملة الصعبة.

3- إضافة إلى الإنتاج الموجه للتصدير ، تهدف الدول النامية إلى مطالبة أصحاب الإستثمار الأجنبي المباشر بجلب رؤوس أموالهم ، من أجل تحقيق تمويل ذاتي خاص بمشاريعهم هذا ما يسمح بتحسين الميزان التجاري الشيء الذي يؤدي إلى تحسين ميزان المدفوعات.

هناك أهداف أخرى لا يمكن حصرها ، لأنها تختلف بإختلاف إستراتجيات المسطرة من قبل الدول النامية.

➢ المطلب الثالث انعكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر

قد ساعدت الظروف التي عرفتها البلدان النامية في أواخر الثمانينات و بداية التسعينات في زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية و هذا نتيجة لعدة أسباب منها إنخفاض أسعار الفائدة و تباطؤ النمو في البلدان المتقدمة إلى الخروج هذه الرؤوس الأموال بحثا عن معدلات عائد أكبر و مخاطر أقل إلا أنه رغم زيادة التدفقات الإستثمارية إلى البلدان النامية إلا أنه يلاحظ تهميش الأغلبية منها حيث توجه هذه الأخيرة (القسم الأكبر) إلى ما يزيد عن 12 بلد نامي و التي تعد حديثة التصنيع و نجد أن 10 دول منها تقاسمت % 76من إجمالي

تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة فيها و تحصلت 74 بلد أقل نمو على ما ال يتجاوز 6.0 % من هذه الإستثمارات .

و من خلال توزيع الإستثمارات المباشرة على الصعيد العالمي فقد تحصلت الصين 15 % دول شرق آسيا 25 % عام 1994اما في عام 1993 فقدرت حصة إفريقيا 6.2 % و أمريكا اللاتينية عام 1992 31و تتمركز قرابة 45 % من الإستثمارات اللاتينية و الإعفاءات للمستثمرين .

➢ الفرع الأول : مشاكل الاستثمار

يمكن تقسيم المشاكل التي تحد من تدفق الإستثمار إلى الدول النامية كالآتي :

- **المشاكل الإقتصادية**

1- عدم الإستقرار الإقتصادي حيث لم توضح الحكومات موقفها من الإستثمار الأجنبي.

2- إختلال الهياكل القاعدية كمشاكل المواصلات و النقل و الطاقة و المياه.....الخ.

3- ضعف و نقص أسواق رأسمال اللازمة لتمويل المشاريع الإستثمارية.

4- محدودية السوق المحلي و هذا نتيجة الإنخفاض الدخل الفردي و بالتالي الإستهلاك.

5- إحتكار القطاع العام على معظم القطاعات مما يصعب دخول المستثمر الأجنبي في إحدى القطاعات

6- تدخل الحكومة لتحديد أسعار سلع المنتجة و هذا ما يعارض أهداف المستثمر

7- تذبذب أسعار صرف العملة المحلية مما يؤدي إلى تذبذب أرباح المستثمرين

8- قلة تنوع المنتجات المحلية و بالتالي تعتمد على سياستها الإنتاجية على الإنتاج المواد الخامة والمواد الغذائية

9- تأثر البلدان النامية بأسعار أسواق العالمية (أسواق النفط) وانعكاسه على إيرادات الدولة إيجاب وسلبا .

10- المشاكل التي يواجهها المستثمر الأجنبي في النظام الضريبي و كذا الإعفاءات التي تمنحها الدول الإستثمارية قد يؤد إلى تشجيع الفساد الإداري و البيروقراطي مما يسمح أو يشجع على التهرب الضريبي

11- تعمل الكثير من الدول على تشجيع المنافسة و التخفيف من حماية السلع المحلية، إلا أن النظام الجمركي قد يعطل في بعض الأحيان وصول معدات رأسمالية المستوردة إلى المصانع في الوقت المناسب و ما ينتج عنه من تكاليف

12- ضعف النظام النقدي المصرفي و كذا التحديد غير الموضوعي لأسعار الفائدة و كذا السياسة المنتهجة في الإصدار النقدي و كل هذا كان من أسباب التضخم الحاد الذي تعرفه هذه الدول مما يؤدي إلى إنخفاض أسعار العملة المحلية و هذا ما يؤدي إلى نفور المستثمرين الأجانب .

- **المشاكل القانونية** [1]

1- عدم وجود نص صريح ينظم المشاريع الإستثمارية و الإستثمارات و هذا ما يصعب إستيعاب المستثمر للقانون الذي يعمل به هذه الدول و ذلك أن قطاع الإستثمار قطاع جديد العهد بها .

2- تذبذب التشريعات المنظمة للاستثمارات مما يولد الشعور بالخطر و قلة الثقة و الإطمئنان .

3- عدم وجود أو نقص تشريعات لحماية الرأسمال المستثمر و عدم الإلتزامات بالإتفاقيات المبرمة مع المستثمر .

4- تعدد الأجهزة و الإدارات التي يتعامل معها المستثمر و هذا ما قد ينتج بعض التعارض فيما بينها، نتيجة لعدم التنسيق بين مهامها و اختصاصاتها .

[1] أحمد شرف الدين " المعوقات القانونية للاستثمارات تشخيص الحالة المصرية " في ندوة حول التنسيق الضريبي لتنمية الاستثمارات العربية (مجموعة أعمال ألمانة العربية لجامعة الدول العربية) القاهرة، مصر، 1995 ،ص 297 32

5- القيود المفروضة على تملك الأراضي و العقارات و على حركة رأسمال و تحويل الأرباح وإلزامه بالمشاركة المحلية و كذا نسبة المشاركة الأجنبية و كل هذا فتعتبر كقيود تحد من فرص الإستثمار المتاحة للمستثمرين و تحد من سلطتهم على هذه المشاريع.

6- فرض بعض القيود القانونية تؤدي إلى إضعاف ثقة المستثمر بالتشريعات الخاصة.

- **المشاكل السياسية والاجتماعية**

1- الإستقرار السياسي و الإضطرابات الأمنية في بعض الدول النامية مما يضعف من حجم الثقة المتبادلة بين الأطراف و عدم الإطمئنان .

2- إنخفاض المستوى المعيشي للفرد إضافة لبعض السلوكيات و العادات و التقاليد و تدهور المستوى لثقافي كل هذا ال يشجع على الإستثمار بهذه الدول .

3- فرض بعض أنواع الإستثمارات و هذا بهدف إمتصاص البطالة و مما قد يحد من حرية المستثمر

4- نقص الملتقيات و الندوات الدولية مما يضعف من حجم التنسيق الدبلوماسي الذي ال يسمح بعرض الضمانات و الواقع الداخلي للبلدان المضيفة.

➢ الفرع الثاني : نصيب الدول النامية من الاستثمار الاجنبي المباشر

لقد تمكنت مجموعة من الدول أمريكا اللاتينية و آسيا من تخطي العوائق المذكورة أعلاه وجذب الإستثمار الأجنبي ، لكونها عاشت عدة تحولات نحو أنظمة موجهة للخارج بدرجة كبيرة و ذلك منذ منتصف الثمانينات[1] ، و من أهم مميزات الإستقرار السياسي و الإقتصادي ر و إضافة إلى توفر قوانين و النظم الحاكمة لعملية الإستثمار و توفرها على البنية التحتية أهمها : سنغافورة ، ماليزيا، الصين، تايوان ، و في أمريكا اللاتينية منها المكسيك، الأرجنتين، البرازيل.

ولكن بالرغم مما ذكر أيضا لازالت دول أخرى تعاني من الصراعات الأهلية إضافة إلى العجز الهيكلي و حجم أسواقها المحدودة حيث وصل نمو الناتج الوطني الإجمالي في إفريقيا، جنوب الصحراء إلى 2.3 % (باستثناء جنوب افريقيا) للفترة 1983-1989 و1.4 % في الفترة 1990-1995 .[2]

وإن من أهم المعوقات التي تواجه الإستثمار الأجنبي المباشر هو البطء الشديد في خصخصة المشروعات التي تملكها الدولة حيث وصل عائد إفريقيا ، جنوب الصحراء من الخوصصة 3.2 مليار دولار خلال (1983-1994) ، في حين بلغ في أمريكا اللاتينية 4.63 مليار دولار ، و في أوروبا ووسط آسيا 3.6 مليار دولار[3].

[1] مجلة التمويل و التنمية ، مارس 1995 ص 5
[2] مجلة التمويل و التنمية ، مارس 1995 ص 5
[3] مجلة التمويل و التنمية ، مارس 1995 ص 5

ومن هنا نستنتج ان معظم الاستثمار الاجنبي المباشر يتأرجح بين كل من دول شرق آسيا و امريكا اللاتينية هذا من جهة ومن جهة اخرى ، ان بعض الدول حديثة التصنيع مثل الصين و هونغ آونغ و سنغافورة و تايوان ، بدأت تطهر كدول لها وزن في مجال استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر [1].

و مع بداية القرن الواحد و العشرون زاد التدفقات من الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول النامية من 332343 مليار دولار عام 2005 لينتقل الى 658002 مليار دولار عام 2008 و كما نعلم ان مع خلال نفس العام شهد العالم ازمة مالية (ازمة الرهن العقاري) لذلك انخفض خلال سنة 2009 الى 510578 مليار دولار الى غاية سنة 2010 الذي عرف تحسنا حيث بلغ تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول النامية 573568 مليار دولار من اجمالي الاستثمار الاجنبي الوافد الى العالم الذي قدر نهاية سنة 2010 ب 1243671 مليار دولار منها 601906 مليار دولار حجم الاستثمارات الوافدة للدول المتقدمة ، و الجدول الموالي يوضح ذلك.

الوحدة : مليار دولار

الدول	2005	2006	2007	2008	2009	2010
النامية	332343	429459	573032	658002	519578	473568
المتقدمة	619134	977888	1306818	965113	602835	601906
العالم	982593	1461863	1970940	1744101	1185030	1243671

Source :UNCTAD ,WWW .UNCTAD.ORG, 2011,P187

الجدول رقم (01) : تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول النامية و المتقدمة خلال الفترة 2005-2010

وفي هذا الصدد هناك وجهات نظر متعددة ،مرتبطة بالمناخ الاستثماري منها وجهة نظر المستثمر الى توفر مناخ استثماري مناسب لاستثماراته ،دون دخول في مشاكل مع الدول المضيفة للاستثمار . هناك وجهة نظر الدولة المضيفة حيث تقيس آثار هذا الاستثمار من حيث الفوائد و التكاليف و هناك وجهات نظر اخرى ، ترتبط بالمناخ الاستثماري مثل وجهة نظر الدول المرتبطة بصورة من التكامل مع الدول المضيفة أو مع الدول المستثمرة ، كما ان هناك وجهات نظر اطراف اخرى مثل الدول المجاورة[2] .

[1] رضا عبد السلام ، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في عصر العولمة ، المكتبة العصرية ، ص 107-108

[2] عبد القادر بابا ،مرجع سبق ذآره ، ص72-74.

خلاصة الفصل

إن الاهتمام الواضح بموضوع الاستثمار الاجنبي المباشر من طرف مختلف المدارس الاقتصادية, المفكرين الاقتصاديين، الخبراء وجل دول العالم جاء ليعكس حقيقة معينة أن هذا الأخير هو ظاهرة اقتصادية جديرة بالدراسة و التفسير .

و قد تجلّى من مختلف الدراسات حول تحديد مفهوم له، الاختلاف الواضح بين جميع هؤلاء في تسميته و ماهيته و محدّداته و هذا ما يؤكّد حقيقة أنّه ظاهرة اقتصادية معقّدة الجوانب إلاّ أنّه من جانب أخر تجلّى التوافق بينهم جميعا على أنّه حركة من حركات رؤوس الأموال الدولية طويلة المدى.

إن الاستثمار الاجنبي المباشر يتدفق للدول المضيفة في أشكال مختلفة تتخذ إما صورة الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أو في صورة الاستثمارات المشتركة التي تعود فيها له حصة معينة من الرأسمال، إلى جانب أن هذه الأشكال هي في الحقيقة مرهونة من حيث التطبيق بسياسات الدول المضيفة و استراتجيات الشركات الأجنبية .

ومن جهة أخرى، إنّ الاستثمار المباشر الأجنبي من حيث التدفقات و مختلف توجّهاته تحكمها في الواقع محدّدات رئيسية، فهي تتلخص في عمومها في الظروف الملائمة التي يجب أن تتوافر لأجل أن يكون هذا الاستثمار المباشر الأجنبي فعّالا سواء بالنسبة للدول المضيفة أو بالنسبة للشركات الأجنبية و على رأسها الشركات متعددة الجنسيات التي تعتبر أداة رئيسية أو قناة رئيسية لتجسيده .

كما أصبحت الدول النامية تؤمن بأن الإستثمار الأجنبي المباشر من أهم العوامل و أمكنها و أقدرها على دفع عجلة التنمية الشاملة إلى الأمام ، و الجزائر من بين تلك الدول التي تحاول تحقيق هذا التوجه و تجسيده في الواقع الإقتصادي من أجل تحقيق التنمية الشاملة، و هذا ما سنراه من خلال دراستنا للفصل الثاني....

الفصل الثاني:

الإجراءات و الأطر المنظمة للمناخ الإستثماري في الجزائر

❖ المبحث الأول : الإجرءات والأطر المنظمة للمناخ الإستثماري في الجزائر

لقد انتهجت الجزائر بعد الاستقلال النظام الاشتراكي الذي يعتمد على القطاع العام و المؤسسات العمومية كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية و اعادة بناء الاقتصاد الجزائري ، و اعتمدت على مواردها الداخلية في تمويل المشاريع الاستثمارية و المتمثلة اساسا في المحروقات التي تشكل 98,5 % من الصادرات الوطنية ، ومن ثم لم تلجأ بالتصريح قانونيا على القطاع الخاص باعتباره قطاع مستغل و لم تعطى الاولوية للاستثمار الخاص و لكن بعد نقص موارد الدولة من جراء انخفاض اسعار البترول عمدت الى تشجيع الاستثمارات الخاصة الوطنية منها و الاجنبية بوضع القوانين الملائمة لذلك .

❖ المطلب الأول : مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يتأثر تدفق الاستثمار الأجنبي بشكل رئيسي بمجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، التي تسود في البلد المستقبل للاستثمار حيث تمثل هذه الأوضاع ما يسمى "بمناخ الاستثمار"، فحتى يكون هناك استثمار يجب أن يتهيأ المناخ الاستثماري الملائم لذلك **(الفرع الأول)** ، بالاعتماد على مختلف المقومات الأمنية والسياسية والتشريعية والقانونية والادارية والثقافية والاجتماعية **(الفرع الثاني) .**

يعتبر إنطلاق بورصة الجزائر للقيم المنقولة و إنشاء سوق القيم المنقولة و كذا إنشاء سوق لقيم الخزينة العامة ، و إستكمال مشروع الإصلاحات الهيكلية للإقتصاد حسب البرنامج المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي من أهم و أبرز ما حققته الجزائر من تطورات إقتصادية خلال العشرية الأخيرة.

- **الفرع الأول : مفهوم المناخ الإستثماري**

هناك عدة تعريفات للمناخ الاستثماري، إلا أننا سنشير إلى بعض منها:

- المناخ الاستثماري هو مجموعة السياسات والمؤشرات والأدوات التي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على القرارات الاستثمارية، فهو مجموعة من المكوّنات والمعوقات والأدوات والمؤشرات التي تشير في مجموعها إذا ما كان هناك تشجيع وجذب وتحفيز للاستثمار أم لا[1].

- ونجد كذلك تعريف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار التي ترى أن المناخ الاستثماري هو مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية ، وتأثير تلك الظروف والأوضاع سلبًا أو إيجابًاً على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية ،

[1] كريم بعداش ، **الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005**.أطروحة دكتوراه غير منشورة.النقود والمالية.كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير: جامعة الجزائر، 2008/2007، ص29.

وبالتالي على حركة واتجاهات الاستثمارات ، وهي تشمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية ، كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية[1] .

وهكذا نستخلص أنّ مناخ الاستثمار هو مجموعة الظروف الاقتصادية، والسياسية والاجتماعية والقانونية التي تشكل البيئة المحدّدة للاستثمار.

- **الفرع الثاني : مقومات المناخ الاستثماري**

✓ **أولا - المناخ السياسي والاستقرار الأمني :**

يعتبر العامل السياسي أكثر العوامل أهمية في اتخاذ القرارات الاستثمراية الخاصة بل وحتى العامة ، نظرا لما تتمتع به من دور مهم في قائمة العوامل المشكلة للبيئة الاستثمارية في أي بلد، حيث أن للاستقرار السياسي تأثيرا كبيرا على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشر ة أو غير المباشرة، فالمستثمر الأجنبي يتخذ قرارا بقبول أو رفض المشروع ليس على أساس حجم السوق أو العائد فقط ، وإنما على أساس درجة الاستقرار السياسي في البلد كما يرتبط الاستقرار السياسي بالاستقرار الأمني ، حيث أن هذا الأخير يوفر الظروف المناسبة للأول من جهة، ويحمي الأفراد والممتلكات من أخطار الفوضى والجريمة من جهة أخرى، كما يتأثر المناخ السياسي والأمني بمجموعة من العوامل أهمها :

- النمط السياسي المتبع من حيث كونه نظاما ديموقراطيا أو دكتاتوريا .
- موقف الأحزاب السياسية من الاستثمارات الأجنبية .
- درجة الوعي السياسي من حيث الرغبة في السماح للاستثمارات الأجنبية للمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
- دور المؤسسة العسكرية في إدارة شؤون البلد المضيف ودرجة الوعي السياسي لديها ومدى تفهمها لمشاكل التنمية الاقتصادية .

✓ **ثانيا - المناخ التشريعي والقانوني :**

تعتمد الاستثمارات بصفة رئيسية على وجود قوانين وتشريعات تكفل للمستثمرين وإعفاءات جمركية وضريبية، بالإضافة لضمانات ضد المخاطر غير التجارية ، ويعتبر التشريع أداة لترجمة السياسة الاستثمارية للدولة أو للتعبير عنها في كافة نواحيها الاقتصادية والمالية والإدارية وغيرها، وعليه لنجاح هذا المناخ لا بد من وجود عدة مقومات أهمها :

•

[1] صياد شهيناز، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي " دراسة حالة الجزائر"، مذكرة تخرج لنيل 44 شهادة ماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير والعلوم الاجتماعية، جامعة وهران، 5015 ،ص 16.

- كل ما تميزت قوانين وتشريعات الاستثمار بالوضوح والمرونة وعدم التضارب فيما بينها كلما كانت جاذبة للاستثمار والعكس صحيح .
- كلماّ كان قانون الاستثمار والتشريعات المكملة تحتوي على الضمانات الكافية للاستثمار، من عدم مصادرة وعدم تأميم لأموال المشروعات وحرية تحويل الأرباح للخارج وخروج ودخول رأس المال المستثمر وأيضا تضمن إعفاءات ضريبية وجمركية، كلما كان ذلك جاذبا للاستثمار والعكس صحيح.

✓ **ثالثا : المناخ الاقتصادي :**

إن القيام بالاستثمارات الأجنبية ليس عملية عفوية، وانما تخضع لمجموعة من العوامل التي تؤثر في مسار هذه الاستثمارات، و المتمثلة في حجم السوق المحلي والنمو الإقتصادي بالإضافة إلى السياسة الاقتصادية الواضحة[1] ، ويمكن إجمال أهم العوامل المؤثرة في المناخ الاقتصادي فيما يلي:

- مقدار الموارد الطبيعية المتاحة داخل البلد .
- مقدار البنية التحتية ومدى صالحيتها .
- درجة المنافسة المتاحة داخل الدول والقدرة على مواجهة المنافسة الخارجية .
- مرونة السياسة المالية والنقدية، وما تحتويه من تحفيزات .
- مدى كفاءة البنوك وقدرتها على توفير المعلومات للمستثمر ومعدلات الفائدة على التسهيلات الإئتمانية، ومدى كفاءة سوق المال داخل الدولة .
- مدى استقرار السياسات السعرية ومعدلات التضخم
- درجة الحماية المتبعة داخل الدولة من حيث ضمان حقوق المستثمرين في تحويل رأس المال والأرباح ؛

✓ **رابعا : المناخ الإداري :**

يعتبر النظام الإداري السائد في الدولة من العوامل المهمة لخلق بيئة إدارية جاذبة للاستثمار، ومن أهم مظاهر البيئة الإدارية نجد :

- وجود أجهزة حكومية تقوم على العملية الإدارية بطريقة تقلل من الزمن المطلوب للحصول على الترخيص لانشاء مشروع استثماري .
- كما يتطلب ذلك تخفيض أو القضاء على بيروقراطية الجهاز الحكومي، ومحاربة الفساد المالي والإداري في الأجهزة الحكومية.

[1] سعيدي يحيى، مرجع سابق، ص 195.

✓ **خامسا : المناخ الثقافي والإجتماعي :**

يشتمل هذا المناخ على مجموعة من العوامل المؤثرة مكانية على نشاط المشروع وامكانية تكملته، ومقدار التعاون المطلوب ويبرز ذلك من خلال :

- دور السياسة التعليمية والتدريبية والتكوينية المعتمدة .
- درجة الوعي بعناصر ومقومات التقدم الاقتصادي ودرجة تفاهم وتعاون أفراد المجتمع لنشاط الشركات الأجنبية ؛
- دور الجمعيات والنقابات العمالية في تنظيم وتحسين أداء القوى العاملة .

❖ المطلب الثاني : تطور الإطار التنظيمي للإقتصاد الوطني

لقد عالجت الجزائر مسألة الاستثمارات منذ الاستقلال عن طريق مجموعة من القوانين المتعاقبة كانت تتلاءم مع طبيعة كل مرحلة، مع وضع حقيقي لعلاقة القطاع العام بالقطاع الخاص وقدرات كل منهما بدءا من قوانين ما قبل الإصلاحات وصولا الى قوانين ما بعد الاصلاحات [1].

ولقد توجهت جهود الدول النامية مجتمعة، سواء في آسيا أو في أمريكا اللاتينية أو في أفريقيا، نحو ترقية و تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في أرجائها، و ذلك من خلال سعيها الحثيث نحو تحسين بيئة الاستثمار في أقاليمها و سن القوانين و التشريعات المحفزة على استقطاب هذا الاستثمار .

و تعد الجزائر من بين الدول المتخلفة التي اقتنعت بعدم قدرتها على تحقيق تنميتها الاقتصادية بمعزل عن مشاركة الاستثمار الأجنبي المباشر ، لذلك أقبلت الجزائر ، و منذ بداية التسعينات، على عهد جديد اتسم بميل ملحوظ نحو تحسين بيئة الاستثمار المحلية و ترقية لاستثمار الأجنبي و تهيئة الإطار القانوني و التنظيمي من أجل ذلك .

و تتميز البيئة الاستثمارية في الجزائر بجملة من المواصفات و الخصائص حيث سيتم عرضها و تحليل ملاحمها اللصيقة بالاستثمار الأجنبي المباشر من خلال **ثلاثة عناصر أساسية و هي المحددات القانونية ، الإدارية و الاقتصادية**

[1] - سلمان حسن: "الاستثمارات الأجنبية المباشرة والميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية"، مذكرة ماجستير، منشورة، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004 ،ص 36-37

✓ المحددات القانونية و الإدارية و السياسية :

يتضمن الاستثمار الأجنبي المباشر على العديد من المزايا من بينها نقل التكنولوجيا ومهارات و تشجيع المنافسة داخل السوق المحلي ، وكذلك خلق فرص عمل. وكل ذلك يؤدي على المدى البعيد إلى رفع إنتاجية السوق المحلي و النمو الإقتصادي و التصدير، لهذا اشتد التنافس بين الدول على جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال إزالة الحواجز التي تعيقها و منح الحوافز و الضمانات التي تسهل قدومها، وكانت الجزائر من بني الدول التي و ضعت قوانين استثمار و تشريعات قدمت من خلالها ضمانات واسعة للمستثمرين الأجانب والمحلين على حد السواء، و هذا ما سنتطرق إليه في هذا الجزء .

- **المحددات القانونية والتشريعية :**

إن عملية تشجيع الاستثمار في الجزائر قد بدأت بالتحفيز المخفف من خلال القوانين الصادرة مباشرة بعد الاستقلال ، تم تعديل هذه القوانين استجابة للظروف الاقتصادية الداخلية و المتطلبات الدولية، ثم إلى التحرير الكامل بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10 (مادته 183) .

و قانون النقد و القرض هو قانون خاص بالنقد و القرض و ليس خاص بالاستثمار، و إنما له علاقة وطيدة بالاستثمارات ، حيث جاء تحت عنوان تنظيم سوق الصرف و حركة رؤوس الأموال ، يتيح هذا القانون إمكانية معالجة ملفات الاستثمار على مستوى بنك الجزائر، و يكرس مبدأ وضع نظام بنكي على مستويين ،ويعين ذلك أن التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية و نشاط البنوك الأخرى[1] .

حدد هذا القانون بوضوح العلاقة الجديدة لحركة رؤوس الأموال مع الخارج و جسد بذلك و لأول مرة شعار (الباب مفتوح) ، حيث يرخص للمقيمين وغير المقيمين الحرية الكاملة للقيام بالشراكة أو بالاستثمار المباشر وتحويل رؤوس الأموال بين الجزائرو الخارج لتمويل مشاريع اقتصادية .

و قد أقر هذا القانون أربعة مبادئ نذكرها فيما يلي[2] :

- **المبدأ الأول : حرية الاستثمار .**
- **المبدأ الثاني : حرية تحويل رؤوس الأموال .**
- **المبدأ الثالث : تبسيط وتسهيل عملية قبول الاستثمار**
- **المبدأ الرابع : تطبيق الضمانات الواردة في الاتفاقية الدولية التي وقعت عليها الجزائر .**

[1] - -قانون رقم 90- 10 المؤرخ في 14 أفريل 1999 المتعلق بالنقد والقرض

[2] - -كمال عليوش قربوع، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999 ، ص 13

- **قانون الاستثمار لسنة 1993**

لقد قام المشرع الجزائري بإصدار القانون رقم 93/12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 الذي ألغى صراحة

كل القوانين الصادرة في نفس الموضوع و القوانين المخالفة له و ذلك ما نصت عليه المادة 49 و التي كانت كما يلي "عدا القوانين المتعلقة بالمحروقات تلغى جميع الأحكام السابقة المخالفة لهذا المرسوم التشريعي[1]"

إن المرسوم التشريعي لسنة 1993 هو نتيجة سياسة اقتصادية لمرحلة دامت ثلاثين سنة أراد المشرع من خلاله مسايرة الإصلاحات الاقتصادية التي بدأت منذ سنة 1988. بإنشاء المؤسسات العمومية الاقتصادية، كما يهدف إلى تحرير الاقتصاد الوطني بإرساء قواعد اقتصاد السوق، و بالتالي الانتقال من سياسة مناهضة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فتح الباب على مصراعيه للرأسمال الخاص الوطني والأجنبي، فكان بذلك الهدف المعلن هو التنمية، لكن الهدف الحقيقي هو البحث عن حل للخروج من أزمة المديونية على هذا الأساس فاللجوء إلى الاستثمار الأجنبي المباشر هو وسيلة لحل أزمة المديونية، فالخروج من المديونية هو الذي سيسمح للجزائر بأن تسطر سياسة تنموية كما سبق لها و أن فعلت ذلك في السبعينات[2].

و لقد جاء هذا القانون بمجموعة من الحوافز الممنوحة للمستثمر الأجنبي السواء التي نذكر منها :

- تخفيض رسم عقود التأسيس و تثبيته بنسبة 5%.
- إعفاء ملكيتها العقارية من الرسم العقاري.
- إعفاء مشترياتها العقارية من ضريبية نقل الملكية.
- تخفيض نسبة الرسوم الجمركية لتبلغ 3% على السلع المستوردة و المتعلقة بالإنجاز.
- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات و الدفع الجزافي و الرسم على النشاط الصناعي و التجاري لمدة تتراوح بين 2 و 5 سنوات وفق تقدير وكالة ترقية و تدعيم الاستثمارات و تطبيق نسبة مخفظة على الأرباح المعاد استثمارها بعد انتهاء فترة الإعفاء الأصلية.

[1] - مرسوم تشريعي رقم 93-12 المؤرخ في05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، عدد 64-93 الموافق ل10 اكتوبر 1993

[2] - كمال عليوش قربوع، قانون الاستثمارات في الجزائر، مرجع سبق ذكره،ص16

- **قانون الاستثمار لسنة 2001**

الصادر في 20 أوت 2001 و المتعلق بتطوير الاستثمار في الجزائر في سياق الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الدولة الجزائرية منذ سنوات عديدة ، و المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية و تسييرها و خوصصتها ، إلى جانب نصوص قانونية أخرى ذات طابع تشريعي و تنظيمي الإطار القانوني الذي يحكم الاستثمار في الجزائر

و لقد جاء هذا القانون بمجموعة من الأحكام تكرس المبادئ التالية [1]:

- اقرار مبدأ الحرية الكاملة للاستثمار و الغاء أي نوع من التصريح السابق ؛
- المساواة بين جميع المستثمرين في الحقوق و الواجبات ؛
- تسهيل انطلاق العملية الاستثمارية من خلال ايجاد اطار يتولى التعامل مع المستثمرين وهو يتمثل حاليا بالشباك الموحد اللامركزي المتواجد في اهم المدن الجزائرية ؛

و يبدي الملاحظون املا كبيرا على هذا القانون لما له من ميزات متحددة في تشجيع الاستثمار و تتمثل الاهداف التي جاء بها في :

1. تحفيز و زيادة تدفقات رؤوس الاموال الاجنبية ؛
2. تعبئة رؤوس الاموال الوطنية و الاجنبية ؛
3. خلق مناصب شغل ؛
4. اعادة بعث الآلية الاقتصادية ؛
5. زيادة التصدير خارج قطاع المحروقات ؛
6. تدعيم دور القطاع الخاص الوطني و الاجنبي و زيادة فعالية في تحريك دواليب الاقتصاد الوطني ؛
7. تحقيق توازن جهوي في المشاريع الاقتصادية.

كما يسعى الى تسهيل نظام الاجراءات و مرافقة المشاريع من اجل تحقيقها في اقرب الآجال و تجميع كل المؤسسات المهتمة بالموضوع في هيئة واحدة هي الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار يكون لها تمثيل على المستوى الجهوي، أما تم الغاء كل تمييز بين الاستثمار العمومي و الخاص المحلي او الاجنبي ، كما نص في المادة الرابعة منه على حرية الاستثمارات مع احترام التشريعات و التنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة و حماية البيئة .

و قد صدر هذا الامر بعد سلسلة من النقاشات و الملتقيات بمشاركة الاجانب من عدة دول و هذا للاستفادة من تجاربهم في مجال تشجيع الاستثمار ، و تم عدة لقاءات مع مستشارين من

[1] - الامر رقم 03/01 المؤرخ في 2001/08/20 المتعلق بتطوير الاستثمار ، الجريدة الرسمية المؤرخة في 2001/08/23 ، العدد 47 ، ص194

المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي و من اعضاء النقابات العمالية حتى يتم اعطاء تصور حول الفلسفة العامة للقانون الجديد.

- **الأمر رقم 08/06 المتعلق بتطوير الاستثمار**

لقد جاء صدور الأمر الرئاسي رقم 08/06 الصادر في 15 جويلية 2006 يعدل و يتمم الامر رقم 01-03 و يتضمن هذا الامر مجموعة من التعديلات و التتمات يمكننا ذكر اهمها فيما يلي :

- ❖ تنجز الاستثمارات في حرية تامة مع مراعاة التشريع و التنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة و حماية البيئة ، و تستفيد هذه الاستثمارات بقوة القانون من الحماية و الضمانات المنصوص عليها في القوانين و التنظيمات المعمول بها ، و تخضع الاستثمارات التي تستفيد من مزايا هذا الامر قبل انجازها الى التصريح بالاستثمار لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.
- ❖ تستفيد الاستثمارات ذات الاهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني من مزايا تعد عن طريق التفاوض بين المستثمر و الوكالة التي تتصرف باسم الدولة تحت اشراف الوزير المكلف بترقية الاستثمار ، و تحدد الاستثمارات ذات الاهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني حسب معايير تضبط عن طريق التنظيم بعد رأي مطابق من المجلس الوطني للاستثمار.
- ❖ ينشأ لدى الوزير المكلف بترقية الاستثمارات مجلس وطني للاستثمارات و يوضع تحت سلطة و رئاسة الحكومة ، كما يكلف هذا المجلس بالمسائل المتصلة باستراتيجيات الاستثمارات و سياسة دعم الاستثمار و بالموافقة على الاتفاقيات المنصوص عليها في المادة 12 ، و بصفة عامة بكل المسائل المتصلة بتنفيذ احكام هذا الامر .
- ❖ تنجز المتابعة التي تمارسها الوكالة من خلال موافقة و مساعدة المستثمرين و كذا جمع المعلومات الاحصائية المختلفة .[1]

- **المحددات الإدارية**

فيما يتعلق بالتطورات المؤسسية المتعلقة بتنظيم الاستثمار و توجهيه لجأت الجزائر الى استحداث اطار هيكلي فعال يتولى مهام تذليل كل العقبات التي من شأنها ان تعيق المستثمرين و بالخصوص الاجانب، و تسهيل عملية الترخيص للاستثمارات و متابعتها و الحرص على تنفيذ بنود و التشريعات بخصوص منح المزايا و الضمانات و اتخاذ اساليب أكثر فعالية لإعلام المستثمرين الاجانب بفرص الاستثمار و النشاطات التي يمكن الاستثمار فيها و السهر لى تنفيذ كل الالتزامات

[1] - دحماني مناد ، صديقي سعيد ،اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر و دوره في التنمية دراسة تحليلية لحالة الجزائر في الفترة 1995-2005، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية ،فرع تسيير و اقتصاد مؤسسة، البويرة، 2009-2010

سواء من جانبها او تلك التي يتعهد بها المستثمرون الاجانب و تدعيما للاطار القانوني للاستثمار تم انشاء هياكل ادارية لمساندة و تطوير الاستثمار .

- **أولا : وكالة دعم وترقية الاستثمارات في الجزائر (APSI)**

(Agence de Promotion et Suivie des Investissement)

تأسست هذه الوكالة يوم 17-10-1993 حسب ما جاء في المرسوم التنفيذي رقم 91-319 المؤرخ في 12-10-1993 ، و هي جهاز حكومي له طابع إداري أنشأ لخدمة المستثمرين و المروجين ، فهي المرجع الأساسي لكل ما يتعلق بالاستثمارات المحلية و الأجنبية في الجزائر لاسيما بعد إنشاء الشباك الموحد .

و تتمتع الوكالة بالشخصية المعنوية و الاستقلال المادي ، وهي موضوعة تحت وصاية رئيس الحكومة، حيث يشرف على الوكالة رئيس الإدارة ، و يتولى شؤون عملها مدير عام يرأس جميع مصاحلها، يتصرف باسمها، و هي تهدف إلى ما يلي[1] :

- تدعيم و مساعدة المستثمرين في إطار المشاريع الاستثمارية ؛
- تضمن ترقية الاستثمارات و تنفيذ كل التدابير التنظيمية ؛
- تضمن متابعة احترام المستثمرين بالالتزامات المتعاقد عليها ؛
- تضع تحت تصرف المستثمرين كل المعلومات المتعلقة بغرض الاستثمار؛
- تساعد المستثمرين على الاستفادة من الإجراءات التحفيزية للاستثمار؛
- تجري تقييم مشاريع الاستثمار و إحصائه ؛
- تنشر القرارات المتعلقة بالاستثمارات التي استفادت من امتيازات؛
- تنسيق بين الوكلاء في المناطق الحرة ؛
- تنظيم ندوات، ملتقيات و أيام دراسية يرتبط محتواها بهدفه ؛
- تشغيل كل الدراسات في مجال الاستثمار؛
- الاعتماد على خبرات و أجهزة الشباك الوحيد و تشغيل أجهزة تنسيقية في تقييم و متابعة إنجاز المشاريع و هذا بقيامها بما يلي :
- بنك معلومات حول إمكانيات الاستثمار في البلاد.
- قنوات للإعلام الوطني و العالمي.
- خبراء اختصاصين محليين و أجانب .

[1]- تشام فاروق، دور وأهمية مناخ الاستثمار في رفع القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، في مداخلة الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و تحديات المناخ الاقتصادي الجديد، 23/22 أفريل 2003 ،جامعة البليدة، ص .12

- **ثانيا : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) :**

(Agence National de Developpement de l'Iinvestissement)

في إطار تذليل الصعوبات التي لا زالت تعترض أصحاب المشاريع الاستثمارية و من أجل تجاوزها و محاولة استقطاب و توطين الاستثمارات الوطنية و الأجنبية ، أنشأت الدولة و بموجب الأمر رقم 03/01 المتعلق بتنمية الاستثمار الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمارات سنة 2001 التي حلت محل الوكالة السابقة، و هي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي وتهدف من خلال عملها إلى تقليص أجال منح التراخيص اللازمة إلى 30 يوما بدلا من 60 يوما، و من المهام الرئيسية للوكالة :

- ضمان ترقية الاستثمارات و تطويرها و متابعتها ؛
- استقبال المستثمرين المقيمين و غير المقيمين و إعلامهم و مساعدتهم ؛
- تسهيل القيام بالإجراءات التأسيسية للمؤسسات و تجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشبابيك الوحيدة اللامركزية ؛
- تسير و منح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به؛
- تسيير صندوق دعم الاستثمار المذكور في المادة 28 من الأمر 01- 03 ؛
- التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء ؛
- المشاركة في تطوير و ترقية مجالات و أشكال جديدة للاستثمار؛
- تقدم كل الخدمات الإدارية و المعلومات المتعلقة بالاستثمار سواء للمقيمين أو غير المقيمين و تبلغهم بقرار القبول أو الرفض للاستثمار المرغوب و المزايا و الحوافز المطلوبة و هذا في مدة أقصاها 30 يوما اعتبارا من تاريخ إيداع الطلب ، تبليغ المستثمر بقرار منحه المزايا المطلوبة أو رفض منحه إياه[1] .

- تتولى المؤسسة مهمة منح المساحات العقارية للاستثمار الصناعي، السياحي و الخدماتي و هذا الأمر في غاية الأهمية لأن منح العقارات كان يتم بصفة غير منسقة و في غاية التعقيد .

[1] - بلعوج بولعيد ، معوقات الاستثمار في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد 04 ، ص 76

- يبين قرار الوكالة ، زيادة على اسم المستفيد، المزايا الممنوح إياها وكذا الواجبات التي تقع على عاتقه طبقا للقانون .

يوجد مقر الوكالة في مدينة الجزائر و للوكالة هياكل و أجهزة تعمل على تجسيد دعم و تطوير الاستثمارات و هي : الشبابيك الوحيدة اللامركزية على المستوى الوطني تشمل الإدارات و الهيئات العمومية المعنية، كما يمكنها إنشاء مكاتب تمثيل في الخارج .و تحدد عدد الهياكل المحلية و المكاتب في الخارج و مكان تواجدها عن طريق التنظيم .ما يلاحظ على نشاط و مهام هذه الوكالة هو افتقارها إلى الوسائل و الإمكانيات لتطوير و ترقية الاستثمار (موقع الكتروني ديناميكي، دليل للمستثمر بإحصائيات دقيقة و فعلية....).

- **ثانيا : المجلس الوطني للاستثمار (CNI)**: يرأسه المجلس الوطني للاستثمار رئيس الحكومة و هو مكلف بالآتي :

1- اقتراح إستراتيجية و أولويات الاستثمار.

2- تحديد الامتيازات و أشكال دعم الاستثمارات .

3- تشجيع إنشاء و تنمية المؤسسات و الأدوات المالية المتعلقة بتمويل الاستثمارات .

4- المصادقة على مشاريع اتفاقيات الاستثمار؛

5- عقد دورات لدراسة المشاريع الاستثمارية المقدمة من طرف الوآالة الوطنية لتطوير الاستثمار ؛

يعد المجلس الوطني للاستثمار من أهم ما جاء به الأمر 01-03 فهو مكون من أكبر وصاية للدولة (على الأقل ثمانية وزراء) و يترأسه رئيس الحكومة .

و هذا المجلس كلف مباشرة بتطبيق التشريعات المتعلقة بالاستثمار مما جعله بعيد نوعا ما عن الواقعية ، بالإضافة إلى أن سلطاته لها أهمية بالغة بالنسبة للمستثمر خاصة ما يتعلق بالحوافز الممنوحة للمستثمرين، و لكن في الواقع هناك صعوبة كبيرة في تطبيق التشريعات و في منح الحوافز للمستثمر[1].

[1]- منصوري الزين، آليات تشجيع الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية ، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية و بنوك، جامعة الجزائر ، السنة غير متوفرة.

- **ثالثا الشباك الوحيد اللامركزي**

أحدث هذا الشباك من أجل رفع العوائق البيروقراطية و تسهيل الإجراءات الإدارية أمام المستثمرين المحليين و الأجانب تم إنشاء الشباك الموحد لتوفير أفضل التسهيلات لعمليات الاستثمار. و هو هيئة تابعة للوكالة يضم الأدوات و التنظيمات التي لها علاقة بالاستثمار و يقوم بتقديم الخدمات الإدارية و الضرورية بالتنسيق مع الجهات و الهيئات التي لها علاقة بإقامة المشروعات ، من أجل تسهيل الإجراءات التأسيسية للمشاريع وانجازها بشكل لا مركزي على مستوى الولايات المعنية .

ومن أبرز الاجراءات المتعلقة بما يلي :

1- تأسيس و تسجيل الشركات ؛
2- المرافقات و التراخيص بما في ذلك اصدارات تراخيص البناء ؛
3- المزايا المتعلقة بالاستثمار ؛
4- على هذا النحو هو مكلف ايضا باستقبال المستثمرين ، بعد تلقيه تصريحاتهم ، اقامة و اصدار شهادات الايداع ، و قرارا منح المزايا ؛

يتكون هذا الشباك من مختلف مكاتب ممثلي الهيئات والمؤسسات المعنية بالاستثمار، وعبر هذا الشباك فإن الوكالة الوطنية لتشجيع الإستثمار ANDI تقوم بإبلاغ المستثمرين بقرار منح المزايا في أجل أقصاه 30 يوم، كما تسلم كل الوثائق المطلوبة قانونا لإنجاز الاستثمار ، ويخضع التماس خدمات الشباك الوحيد كجهاز لامركزي لإدارة المستثمرين باستثناء إيداع تصريح الإستثمار وطلب المزايا وإنشاء هذا الجهاز من أجل تأمين سهولة عمليات الاستثمار، وهو المخاطب الوحيد للمستثمرين.

- **محددات الاقتصادية**

يعتبر المناخ الاستثماري وتشجيع جذب رأس المال المحلي والأجنبي للمساهمة في مشاريع التنمية الاقتصادية في الدولة ، إحدى الركائز الأساسية لمواصلة الاقتصاد الجزائري مسيرته على طريق الإصلاح، و ذلك من أجل تحقيق مستويات مرتفعة من الإنتاجية، و الرفاهية الاقتصادية ، الاجتماعية للمواطنين. و تتلخص جملة العوامل الاقتصادية المتوفرة في الجزائر و العاملة على جذب المستثمرين الأجانب في **النظام الجبائي و المصرفي، القطاع الإنتاجي، الموارد الطبيعية و البشرية و حجم السوق.**

- **النظام الجبائي والمصرفي و التجارة الخارجية**

✓ **أولا : النظام الجبائي**

يهدف الإصلاح الضريبي في الجزائر لسنة 1991 إلى أن تلعب الضريبة دورا جديدا لمواكبة النظام الاقتصادي الجديد، و أن تستعمل الضريبة كأداة التشجيع الأنشطة الاقتصادية وتوجيهها توجيها يتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية، كما يرمي إلى تحقيق هدف رئيسي يكمن في إنعاش الاقتصاد الوطني سيما تطور المؤسسة من خلال التكيف مع الديناميكية الاقتصادية. و في هذا الإطار تضمن قانون الاستثمار لسنة 1993 من الحوافز الضريبية و الإعفاءات منها[1] :

- تخفيض نسبة الاقتطاع الخاص على أرباح الشركات إلى 30%.
- تخفيض معدلات الرسم على القيمة المضافة.
- تستفيد المؤسسات المصدرة من إعفاء لمدة 5 سنوات من الضريبة على أرباح الشركات و إعفاء كلي من الرسم على النشاط المهني و الرسم على القيمة المضافة.

كذلك قدم الأمر الرئاسي 03/01 مجموعة من الحوافز الجبائية منها:

- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة و التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع و الخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.
- الإعفاء من دفع رسم نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

✓ **ثانيا : النظام المصرفي والنقدي**

يندرج الإصلاح المصرفي في الجزائر و الذي تجلى بوضوح بعد صدور قانون النقد و القرض بموجب قانون 10-90 الصادر في 14 أفريل 1990 ضمن سياق الإصلاحات الاقتصادية و سياق التحرير الاقتصادي و المصرفي، و ذلك بغية تعميق مسار التحول الاقتصادي الذي بدأته الجزائر مع مطلع التسعينات.

و لقد أحدث قانون النقد و القرض ،90/10 نقلة نوعية للنظام المصرفي الجزائري، الذي كان يتميز

[1] - مرسوم تشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار ، الجريدة الرسمية، عدد 64-93 ، الموافق ل10 أكتوبر 1993

باحتكار الدولة حيث قام بفتح السوق المصرفية أمام المستثمرين المقيمين، و غير المقيمين أيا كانت جنسيتهم، و لم يعد القطاع المصرفي طبقا لأحكام قانون 90/10 محتكرا من قبل الدولة، على النحو الذي يتبين لنا مما يلي [1] :

أ- **إنشاء بنوك ومؤسسات مالية خاضعة للقانون الجزائري:** حيث تنص المادة 129 من قانون النقد القرض على أنه " يرخص المجلس بتأسيس كل بنك وكل مؤسسة مالية خاضعة للقانون الجزائري". انطلاقا من هذا النص من حق المستثمر الاختيار بين الاستثمار في شكل بنوك تجارية أو في شكل مؤسسة مالية.

ب- **إنشاء فروع لبنوك أو مؤسسات مالية أجنبية:** في هذا الشأن رخصت المادة 130 من قانون النقد القرض للبنوك و المؤسسات المالية الأجنبية إمكانية فتح فروع لها بالجزائر.

ج- **إنشاء مكاتب تمثيل لبنوك أو مؤسسات مالية أجنبية :** و مهمتها تمثيل و رعاية مصالح الشركة الأم، و يؤسس هذا الإنشاء على نص المادة 127 من قانون النقد و القرض، كما أجاز لمكتب التمثيل استعمال العلامة و الاسم التجاري للشركة الأم.

د- إنشاء شركات مصرفية ذات اقتصاد مختلط يمكن تأسيس البنوك المختلطة الاقتصاد على نص المادة 128 حيث يمكن للمستثمر الأجنبي إقامة بنوك مختلطة الاقتصاد مع البنوك المحلية.

وفيما يخص الدينار الجزائري فإن بنك الجزائر يقوم بتسييره وفقا لنظام التعويم المدار لسعر الصرف بداية من سنة 1996 بعد أن كان مربوط بسلة من العملات عددها 14 عملة بين 1974 – 1994، و هذا بتدخل البنك المركزي في سوق الصرف ما بين البنوك و هذا ما سمح بالثبات النسبي لسعر الصرف، وكان لتنامي الاحتياطات من العملة الصعبة و وصولها إلى مستوى 62 مليار دولار أمريكي في أفريل 2006 المساهمة الكبيرة لاستقرار الدينار الجزائري [2]. و بالتالي توفر بيئة مستقرة لنشاط الاستثمار الأجنبي المباشر .

✓ ثالثا : التجارة الخارجية

[1] - عجة الجيلالي، الاصلاحات المصرفية في القانون الجزائري في إطار التسيير الصارم لشؤون النقد و المال، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد4 ،جامعة الشلف، جوان 2006 ، ص 307 – 309

[2] - محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقييم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد 4 ،جوان 2006 ، ص 243 – 246

لقد عرف نظام تأطير التجارة الخارجية تحولات تدريجية تضع الاقتصاد الجزائري في إطار الانفتاح التام منذ سنة 1991 ، سمح إلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية بالوصول إلى التحولات التالية :

- إلغاء كل الإجراءات الإدارية التي تحد من التجارة الخارجية.
- تفكيك نظام الحماية غير الجمركية.
- إعادة الاعتبار للحماية التعريفية و في نفس الوقت تقليص عدد و مستويات معدلات الحقوق الجمركية.

و لقد تم تفكيك احتكار الدولة للتجارة الخارجية ابتداء من سنة 1994 في إطار برنامج إعادة الهيكلة الصناعية الذي سمح بتحرير سعر صرف الدينار الجزائري لصفقات التجارة الخارجية و حرية الحصول على العملة الصعبة لمجمل المتعاملين الاقتصاديين.

و لقد تكرس مبدأ حرية التجارية الخارجية في الجزائر بصدور الأمر رقم 03/04 الصادر 19 جويلية 2003 المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد البضائع و تصديرها، حيث تنجز هذه المعاملات بحرية و تستثنى من محال تطبيق هذا الأمر عمليات تصدير و استيراد المنتجات التي تخلي بالأمن و النظام العام و الأخلاق[1].

- **القطاع الانتاجي**

✓ **أولا : القطاع الفلاحي :**

يعد القطاع الفلاحي من اهم القطاعات الاقتصادية في الجزائر يساهم بحوالي 9,5 من الناتج المحلي الخام ، وهي بالإضافة الى دورها التقليدي المتمثل في ضمان الامن الغذائي و تغطية حاجات السكان فإنها تساهم في تنمية باقي القطاعات الاقتصادية و في الحفاظ على استقرار سكان الارياف و توفير مناصب شغل . ان القطاع الفلاحي في الجزائر مهمش من قبل المستثمرين الاجانب رغم توافر العديد من الفرص و مجالات الاستثمار :

- الانشطة الفلاحية و تربية المواشي في الاراضي المستصلحة و الزراعات الصناعية (كالقطن ، الحبوب الزيتية ، الطماطم ...الخ) ؛
- انتاج الاسمدة و الاطر المطاطية ، انتاج المتوجات البيتروكيمياوية القاعدية ، الالياف التركيبية (الاسمدة الفوسفاتية ، الآزوتية ، العضوية) ؛
- استصلاح الاراضي (تصريف المياه و تطهيرها ، اعداد شبكات المباني و التشجير ...) ؛

[1] - دليل الاستثمار في الجزائر، ص 31 – 32 ،الموقع www.algeria.kpmg.com/fr/Documents/Investirar.pdf

- المنشآت الاساسية و نباتات التجهيز الريفي المتعلقة بالإنتاج الفلاحي (تحسين المحال العقاري و حظائر الحيوانات)؛

وفي هذا الاطار فقد رصدت الجزائر خلال المخطط الحماسي (2010-2014) اكثر من 13 مليار دولار لدعم التنمية فلاحية و الريفية .

✓ **ثانيا : قطاع الصناعة**

يتمتع الاقتصاد الجزائري بنسيج صناعي هام: و هو قطاع تم تكوينه في سنوات السبعينات وما بعدها، و هو عبارة عن قدرات اقتصادية كامنة، كون أغلب هذه المؤسسات تشتغل دون طاقتها الإنتاجية بالنظر إلى عدم قدرتها على التحكم التكنولوجي من جهة و تشبعها بفائض العمالة من جهة أخرى. فضلا عن معاناة البعض منها من تقادم الأداة الإنتاجية و تعرضها الانقطاعات المستمرة في المخزونات من المواد الوسيطة لمحدودية قدراتها المالية، و عدم قدرتها على تحصيل ديونها المترتبة في أغلب الأحيان على الإدارات العمومية و المجموعات المحلية. و رغم مشاكل القطاع الصناعي العمومي إلا أنه يفتح مجالا واسعا للشراكة الأجنبية لأن بعض مشاكله مرتبطة في الواقع بأنماط التسيير التي تحتاج إلى تغيير، مع الجهود التي تبذلها السلطة لتطهيره و تأهيله، فضلا عن محاولات إصلاح المحيط الاقتصادي الكلي و من هنا فبإمكان الشراكة الأجنبية الإفادة من هذا الوضع، سواء بالاشتراك في رأسمال هذه المؤسسات، أو التكفل بإدارتها أو حيازتها[1] .

✓ **ثالثا: قطاع السياحة**

يتميز قطاع السياحة في الجزائر بركود واضح في مجال الاستثمار ابتداءً من الثمانيات ، وهذا راجع الى التباطؤ الحاصل سواء تعلق الامر بإنجاز الهياكل او من حيث انشاء المؤسسات المؤهلة لنمو الصناعة السياحة . و في نفس السياق اشار عدد من الخبراء و مشاركة الوكالة الفرنسية للاستثمارات الدولية ان القطاع السياحي بمنطقة الشرق الاوسط يمثل 10 % من الناتج المحلي ، الا انه يظل تحت المستوى في عدد من الدول من بينها الجزائر من حيث حصتها السياحة في الناتج المحلي الخام في الرتبة 147 من مجموع 174 دولة ، بعيدا عن تونس التي تحتل المرتبة 39 اما المغرب في الرتبة 42 ، و لم تسجل الجزائر حسب التقرير سوى 1,23 مليون سائح ثلاثة ارباعهم من المغتربين ، و لكن سجل التقرير تحسن خلال السنتين 2009-2010 ، الا ان حصة الجزائر لاتزال تقدر ب 2 % من

[1] - قدي عبد المجيد، الاقتصاد الجزائري و الشراكة الأجنبية خارج المحروقات في ظل المناخ الاستثماري الجديد، في مداخلات ، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الجزائرية وتحديات المناخ االقتصادي الجديد، جامعة ورقلة، 22-23 أفريل2003 ،ص 9

التدفقات السياحية ، كما سجلت عائدات بلغت 105 مليون اورو مقابل 4,9 مليار اورو لمصر و 3,1 مليار اورو للمغرب الارقام تبين ضعف السياحة في الجزائر و نسبة النمو السياحي بها يبقى ضعيف من 10 % سنة 2004 و 2005 الى 11 % سنة 2007 ، و حافظ على نفس النسبة الى غاية 2009 اما 2011فسجلت نسبة النمو 12 % ، الا انها تتوفر على مقومات سياحية هائلة سواء كانت في السياحة الساحلية او الجبلية و حتى الصحراوية.

1- **الامكانيات السياحية المتوفرة في الجزائر** : تحوي الجزائر على مساحة شاسعة و لديها ساحل كبير يطل على البحر الابيض المتوسط بطول 1200 كلم ، و تحوي على صحراء واسعة تمثل 80 % من المساحة الكلية للجزائر ،كما تتضمن جبال الطاسيلي ، تمتلك ايضا ثروة تاريخية لاهم الاثار الرومانية ، و في هذا الاطار عملت الجزائر على :

- 174 منطقة للتوسع السياحي بمساحة تتجاوز 74000هكتار تتوزع على آامل التراب الوطني ،
- تأسيس الوكالة الوطنية لتنمية السياحة من اجل فحص و ترقية الاستثمارات السياحية ،
- اطلقت السلطات برنامجا للخصخصة في شكل عروض لبيع الفنادق التابعة لشركة تسيير المساهمات

2- **فرص الاستثمار في القطاع السياحي :**

- اقامة الفنادق و المراكز التجارية الكبيرة ، فتوجد العديد من المناطق التي تزال عذراء من حيث المرافق السابقة ؛
- اقامة القرى السياحية ؛
- الخدمات المكملة من نقل سياحي و مطاعم و ملاعب رياضية و اماكن للترفيه.

3- **آفاق تطوير الاستثمار في الجزائر :** من عوامل جذب المستثمرين الاجانب للقطاع السياحي في الجزائر هو الاطمئنان على مستقبل القطاع وهذا لضمان اكبر قدر من الارباح للمستثمرين ، وفي هذا الصدد قامت وزارة السياحة و تهيئة الاقليم بوضع الاطار الاستراتيجي المرجعي للسياحة في الجزائر (2008-2023) الذي كان جزء من المخطط الوطني للتهيئة الاقليمية و المندرج ضمن التنمية المستدامة ، فكانت نظرتها للتنمية السياحية في مختلف الآفاق ، المدى القصير 2009 و المتوسط 2015 و الطويل 2025 ، تهدف الى

ضمان التوازن الثلاثي المتمثل في العدالة الاجتماعية الفعالية الاقتصادية و حماية البيئة على المستوى الوطني في العشرين سنة القادمة .

و من هداف هذا المخطط - :

- اعادة تثمين القدرات الطبيعية و الثقافية ؛
- تحسين الخدمات و الصورة السياحية للجزائر ؛
- اعادة تأهيل المؤسسات الفندقية و السياحية ؛

- **الموارد الطبيعية والبشرية :**

✓ **أولا : الموارد الطبيعية**

تعد الجزائر ثاني أكبر الدول الأفريقية سعة بمساحة تقدر بـ 741 381 2 كلم، حيث تزخر هذه المساحة بتنوع الأقاليم، و تعدد الموارد، و بالأهمية الإستراتيجية للموقع الجغرافي المتربعة عليه. تتميز المنطقة الشمالية بكونها مركزا للتجمعات السكانية نظرا لاعتدال مناخها و رطوبة جوها و تنوع تضاريسها

و صلاحية أجزاء معتبرة من أراضيها للزراعة. في حين يتميز الجنوب بكونه منطقة صحراوية تتربع على أكثر من 80% من المساحة الكلية للبلاد، تتسم بتوفرها على احتياطات معتبرة من الموارد الطبيعية و المواد الأولية و مصادر الطاقة وكثير من المعادن المهمة و الغير مستغلة استغلالا كاملا. كما أن الجزائر بموقعها الجغرافي تعتبر مدخلا لأفريقيا و منفذا مهما لأوربا، فساحلها الممتد على طول 1200 كلم يجعلها تبدو من بين الدول المتوسطية الأكثر أهمية في توطيد الصلة لوجيستيكيا بين الضفتين الشمالية و الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط.

وتسعى العديد من الشركات المتعددة الجنسيات نحو الاستفادة من الموارد الطبيعية ، المواد الخام التي تتمتع بها العديد من الدول النامية و خاصة في مجال البترول و الغاز و العديد من الصناعات الاستراتيجية الاخرى ، ويشجع هذا النوع زيادة الصادرات من المواد الاولية و زيادة الواردات من السلع الرأسمالية و مدخلات الانتاج الوسيطية و المواد الاستهلاكية .

✓ **ثانيا : المورد الطبيعية**

تساهم الشركات المتعددة الجنسيات اسهاما فعالا في نقل التكنولوجي و منشآت الصناعية الكائنة في الدول المضيفة ، و تتوقف درجة الاستفادة الصناعة من هذه التكنولوجيا على مدى قدرتها على استيعابها و التكيف معها ، و يتحدد ذلك في ضوء الكفاءات البشرية المتوفرة و مدى الاستثمار المحلي في انشطة البحوث و التطوير.

و تشمل الكفاءات البشرية مختلف القدرات الفنية و الادارية و التنظيمية و يأتي التعليم و التدريب المهني في صدارة العوامل المؤثرة في مستوى الموارد البشرية ، فارتفاع نسبة التعليم وزيادة الاهتمام بالتدريب المهني يزيد من مهارة العمالة ، لذا فإن توفر العمالة المؤهلة و المدربة فنيا يعد من العناصر الهامة في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، آما يعتبر الاستثمار المحلي المتزايد في انشطة البحوث و التطوير و توفر مراكز البحث العلمي محددا ضروريا لاتخاذ قرار الاستثمار في دولة معينة ، اذ يعكس توفر العوامل زيادة القدرة على التكيف مع طرق الانتاج و استيعاب التكنولوجيا الجديدة في الدولة [1].

✓ **ثالثا : حجم السوق**

يتأثر الاستثمار الاجنبي المباشر بحجم الطلب على منتوجات المشروع الاستثماري و الذي يحدده حجم السوق و احتمالات نموه فوجود المشروع في منطقة ذات استهلاك كبير و واسع يغير العديد من التكاليف التي يتحملها المستثمر و هذا راجع للطلب الكبير على المنتوج ومن ثم العمل على استغلال الطاقة الانتاجية المتاحة و منه تحقيق تكلفة انتاج الوحدة الواحدة في ظل ثبات التكاليف الثابتة ،ومن جهة اخرى فإن الاستثمار الاجنبي المباشر استثمار طويل الاجل ومنه فإن المستثمر عند توطنه في دولة ما للاستثمار خلال هذه المدة الطويلة فإنه يأمل لزيادة الارباح على مدار العمر الانتاجي للمشروع الاستثماري و التي يحددها احتمال نمو الاسواق ، ومن المقاييس المستعملة لقياس حجم السوق المحلية

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي و عدد السكان ،فالمقياس الاول يمكن اعتباره مؤشر للطلب الجاري اما المقياس الثاني فيعد مؤشر للحجم المطلق للسوق و بالتالي احتمالاته المستقبلية.

وهناك علاقة ايجابية تربط بين الناتج المحلي الاجمالي و الاستثمارات الاجنبية المتدفقة الى البلد فنمو مستوى الناتج المحلي الاجمالي يؤدي الى زيادة مستوى الدخل الفردي مما يجعله يتطلع الى انماط استهلاكية جديدة و بالتالي يصبح بحاجة الى استثمارات اولية لتغطية الطلبات المتزايدة في البلد المضيف.

➢ **المطلب الثالث: الخطوات و الإجراءات الخاصة بمشروعات الإستثمار**

بالنظر إلى ما جاء في هذا الصدد في التشريع الجزائري فإنه وطبقا لوكالة دعم وترقية الإستثمار، فإن دورها كامل في الإستثمارات الأجنبية المباشرة، وبالتالي ما عدا ذلك فهو

[1] - أميرة حسب الله محمد ، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر و غير المباشر في البنية الاقتصادية العربية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2005

راجع إلى الوزارات والهيئات الخاصة و سنتطرق إلى الإجراءات الخاصة بالإستثمارات المباشرة و المرتبطة بالوكالة الوطنية لترقية و تدعيم الإستثمار.

✓ **الفرع الأول: التصريح بالاستثمار و طلب المزايا**

أقر التشريع الجزائري رقم 93/12 في المادة 03 حرية الاستثمارات مع مراعاة التشريع والتنظيم، وتتمثل هذه الاستثمارات في إنجاز مشروع جديد أو توسيع الهيكلة و إعادتها أو إعادة الإعتبار للنشاط و تكون هذه الإستثمارات قبل بدايتها محل تصريح لدى وكالة ANDI يقوم به المستثمر بنفسه و ذلك يتبين ما يلي[1] :

- مجال النشاط و الموقع .
- مناصب الشغل المتوفرة و التكنولوجيا المتعامل معها .
- مخططات الإستثمار والتمويل والتقييم المالي للمشروع .
- المدة التقديرية لإنجاز المشروع و الالتزامات المرتبطة بإنجازه .

ويكون هذا التصريح مرفق بجل الوثائق المشترطة من طرف التشريع المعمول به، و يتضمن طلب الإستفادة من المزايا السابقة ، وبعد إتمام الإجراءات للوكالة مدة 60 يوم إبتداءً من إيداع التصريح وطلب الإستفادة من المزايا لتبليغ المستثمر بناءً على تفويض من الإدارات المعينة و مدتها في حالة الموافقة و كذا تقديم كل الوثائق المطلوبة قانونا لإنجاز المشروع[2] .

✓ **الفرع الثاني: المتابعة**

تكون الاستثمارات المستفيدة من الامتيازات المنصوص عليها موضوع متابعة من قبل وكالة ANDI طيلة فترة الإستفادة من هذه الإمتيازات و تتم هذه المتابعة حسب المادة 03 من المرسوم التنفيذي في اتجاهين :

(أ)- في إتجاه المستثمر : التأكد من كونه لا يعترضه أي عائق في إنجاز مشروعه و مساعدته عند الحاجة إلى الإدارات و الهيئات المعينة بصفة أو بأخرى .

(ب)- في اتجاه السلطات العمومية : التأكد من مدى احترام القواعد و الإلتزامات المتبادلة و المبرمة مع المستثمر مقابل المزايا الممنوحة .

✓ **الفرع الثالث : الطعن**

[1] - فارس فوضيل : " الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية " رسالة ماجيستار كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة الجزائر، 1998، ص50.

[2] - المرسوم التشريعي رقم 23-12 المادة 04 المتعلق بترقية الإستثمار

في حالة الاحتجاج على قرار الوكالة الوطنية لترقية و دعم الاستثمار و ذلك عند فرض المزايا المطلوبة أو منح فترة إعفاء أقل من الفترة المطلوبة أو منح نظام تشجيعي غير الذي طلب أو عدم الرد في الآجال القانونية المحددة بـ 60 يوم 87 و كما نصت المادة 09 من المرسوم التشريعي أنه يمكن للمستثمر رفع طعن أمام السلطة الوصية على الوكالة الوطنية في أجل أقصاه 5 أيام ابتداء من تاريخ تسليم الطعن 88 و يقدمها و يوقعها المستثمر ذاته .

- **معوقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و الضمانات الخاصة لحمايته**

لقد اكدت الحكومة الجزائرية على عزمها لتشجيع الاستثمارات الاجنبية المباشرة و حمايتها لتمكن المستثمر الأجنبي في المشاركة في بناء و تطوير ونمو الاقتصاد الوطني ، هذا من خلال الضمانات والحوافز التي تضعها الجزائر من أجر اغراء المستثمرين الأجانب و هذه الضمانات والحوافز منصوص و مذكورة في القانون و كذا من خلال الاتفاقيات[1] المبرمة بين الجزائر و الدول الأخرى على المستوى الثنائي ومتعدد الأطراف.

رغم ما تملكه الجزائر من إمكانيات طبيعية و بشرية و طاقوية تؤهلها إلى إحتلال الصدارة في قيمة الاستثمارات الوافدة إليها إلا أنها تعاني تعقيدات في الإجراءات الإدارية و القانونية و كذلك نقص المعلومات و الإحصاءات و كثرة القوانين الخاصة بالاستثمار و عدم الاستقرار .

- **طاقات الجزائر لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة**

لا يتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الا بتوفير عوامل تشجعه على ذلك ، و على غرار بعض الدول المتخلفة المحظوظة تتوفر الجزائر على الكثير من المزايا و خاصة منها ذات البعد الطبيعي ، و التي تعززت حديثا بتوجه ملحوظ نحو تدعيمها بجملة من الاجراءات التنظيمية و التشريعية و الاصلاحات الهيكلية المحفزة على استقدام الاستثمار الاجنبي المباشر ، و لذلك تسعى الجزائر بكل ما اتيت كمن قوة في الآونة الاخيرة لاستقطاب اكبر عدد ممكن من الاستثمارات الاجنبية وهذا من خلال الموراد الطبيعية تجعلها محل مراقبة و أطماع الدول الغربية و خاصة الشركات المتعددة الجنسيات وجعلها محل اهتمام المستثمرين الاجانب و هذا ما سنراه في هذا المطلب:

- **الفرع الأول : توفر الموراد الطبيعية وسياسات نشيطة للتقييم**

إن غنى الأرض الجزائرية وتوفرها على موارد طبيعية هائلة يمثل عاملا مهما، وورقة رابحة بالنسبة للاقتصاد الوطني الذي يجب عليه أن يلعب دورا جيو إستراتيجيا في

[1] - عبد المجيد اونيس ، **الاستثمار الاجنبي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة واقع و آفاق** ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأمين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، يومي 17 و 18 افريل 2006 ، جامعة التكوين المتواصل ، الجزائر ، ص 225

المنطقة، كما أن الثروات المتمثلة في كل من الغاز والبترول مميزة جدا، فقطاع الطاقة يشكل عنصر إستقطاب بالنسبة للمستثمرين الأجانب حيث أن الجزائر هي الممول الثالث بالغاز الطبيعي للإتحاد الأوربي والممول الرابع فيما يخص الطاقة لذلك فان العالقات السياسية والثقافية مع الإتحاد الأوربي يمكن أن تزيد بقوة، وفي هذا الصدد فقد تم إنجاز أنبوبي نقل الغاز الجزائري إلى أوربا عبر كل من تونس والمغرب وهناك أنبوب ثالث سيربط الجزائر مباشرة بأوربا عن طريق إسبانيا فهو في قيد الانجاز .

إن القدرة الطاقوية (غاز+ بترول) تم تقييمها بشكل جيد من طرف السلطات الجزائرية لا سيما في الفترة الراهنة بعد تأكدها أنها تشكل عاملا من أهم العوامل المستقطبة للمستثمر الأجنبي، حيث تمثل هذه السياسة النشيطة مثال يحتذي به في القطاعات الأخرى ، وفضلا عن البترول والغاز تتوفر الجزائر على طاقات منجمية هائلة مثل: الحديد بإحتياطات ضخمة من الأكبر عالميا ضف إلى ذلك الفوسفات والنحاس والذهب والفضة .

أ- **الطاقة :** تحتل الجزائر على الساحة الطاقوية الدولية المرتبة الخامسة عشر في مجال الاحتياطات النفطية،و الثامنة عشر في مجال الإنتاج، و الثانية عشر في مجال التصدير، و تقدر طاقة التكرير التي تتوفر عليها الجزائر بـ 22 مليون طن سنة 2005، و تحتل الجزائر المرتبة السابعة عالميا في مجال موارد الغاز الطبيعي المؤكدة، وتأتي في المرتبة الخامسة من حيث الإنتاج و الثالثة في مجال التصدير بعد روسيا وكندا، و تجعل هذه الأرقام من الجزائر بلدا طاقويا في الفضاء المتوسطي، و تمنحها مكانة مسيطر كونها أول منتج و مصدر للنفط و الغاز الطبيعي في حوض المتوسط[1].

و تملك الجزائر إمكانيات معتبرة و متنوعة من حيث توفر مصادر و قدرات التموين بالطاقة الكهربائية والغاز ، أهلتها كي تصنف من بين أحسن الدول الأفريقية في هذا المجال. إن أكثر من 95% من المنازل في الجزائر مزودة بالطاقة الكهربائية، و أن حوالي 150 000 مسكنا جديدا يربط سنويا بشبكة الطاقة الكهربائية التي ستمتد على طول 345 900 كلم مع نهاية سنة 2005، حسب تقديرات Sonelgaz ، لملاقاة الطلب المتزايد و المقدر بحوالي 30 % و تقدر القدرات الحالية لإنتاج الطاقة الكهربائية بـ 5800 مليون وات، و السعي حثيث نحو زيادة هذه القدرات إلى 8800 م/وات قبل نهاية سنة 2010 و من أجل بلوغ ذلك ، فتح القطاع أمام الاستثمار الأجنبي،

[1] - دليل الاستثمار في الجزائر ، ص 24 ، www.algeria.kpmg.com/fr/Documents/Investirar.pdf ،

بعد ما أعيد هيكلته بتأسيس شركة الطاقة الجزائرية التي تطمح بدورها إلى اختراق سوق الغاز الأوروبي عن طريق الشراكة في مشروعات الطاقة التي تعتمد في مدخلاتها على الغاز الطبيعي[1].

ب- **المعادن**: تعتبر الجزائر من البلدان الغنية بالمعادن و يتصدر الحديد قائمتها و يتمركز على الحدود الجزائرية التونسية و بالتحديد بمنجم الونزة و بوخضرة و يبلغ حجم الإنتاج و يبلغ حجم الإنتاج السنوي حوالي 35مليون طن سنويا. كما يحتوي غار جبيلات بتندوف على حقل حديد من أكبر الحقول في العالم باحتياطي قدره 2 مليار طن و هو ذو نوعية ممتازة، إلا أنه غير مستغل لبعده عن مناطق التصدير والتصنيع بحوالي 2000 كلم بحكم موقعه الجغرافي. أما بقية المعادن الأخرى فهي الفوسفات و أهم مناجمه في شرق الجزائر في جبل العنق و الكويف باحتياطي يفوق 1 مليار طن و بإنتاج سنوي يقدر بـ 1.2 مليون طن. هذا بالإضافة إلى الزنك و الرصاص في عين بربر قرب عنابة، و الزئبق في الرغاية بإنتاج يقدر بـ 23 ألف طن سنويا.

ج- **الثروة الغابية :** تغطي الغابات أربع ملايين هكتار منها 700.000 هكتار ذات تشجير حديث أنجز في إطار عمليات التشجير التي قامت بها البلاد منذ الاستقلال، وهناك مشروع كبير سمي بـ السد الأخضر على شكل حاشية غابية من الشرق إلى الغرب في المنطقة الشمالية للصحراء، طوله 1500 كلم ، و عرضه 20 كلم ، أما الغابات الطبيعية فهي متواجدة بصفة رئيسية في الشمال و تغطي 650.000 هكتار منها 60 % من الصنوبر، و فيما يخص الأراضي الزراعية فهي متواجدة بشكل رئيسي في المنطقة الشمالية و الداخلية فالمنطقة الشمالية تزرع به الخضر و الفواكه، أما المنطقة الداخلية فهي موجهة بشكل كبير لزراعة الحبوب

- **الفرع الثاني : المورد البشرية**

تتوفر الجزائر على قدرات بشرية هائلة و هي ذات مستوى تكويني مرتفع، و هذا للنسبة المتزايدة من عدد الطلبة في الجامعات الجزائرية في التدرج و ما بعد التدرج و التي يظهرها الجدول رقم (2)

[1] - -كمال مرداوي، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتخلفة، مرجع سبق ذكره، ص 363

السنة	في التدرج	ما بعد التدرج
2016/2015	285554	16941
2017/2016	339518	18126
2018/2017	372647	19225
2019/2018	407995	20864
2020/2019	466084	22533
2021/2020	543869	26060
2022/2021	589993	26279

تطور عدد الطلبة بالجامعات الجزائرية خلال الفترة (2022/2015)

المصدر: وزارة التعليم العالي و البحث العلمي .

من الجدول نلاحظ الزيادة الكبيرة في عدد الطلبة بالجامعات الجزائرية حيث بلغ عددهم 589993 في الموسم 2022/2021 كذلك نجد ارتفاع كبير في نسبة الطلبة لما بعد التدرج (ماجستير، مدارس الدكتوراه، تكوين متخصص ، دكتوراه) و هذا ما سمح بتوفير يد عاملة هائلة من النوعية المقبولة إذ أنها لم ترق إلى المستوى المطلوب وبالتالي فإن كل هذا سمح بتحسين مرونة سوق العمل خاصة بعدما تم إقرار مبدأ حرية التشغيل، ويستطيع بذلك أرباب العمل إبرام عقود تشغيل مباشرة مع العامل ومن جهة أخرى فإن التكلفة المنخفضة نسبيا للشغل يمكن أن تساهم في زيادة تنافسية المنطقة لجلب المستثمرين الأجانب

- **الفرع الثالث : البنية التحتية**

ان المنشآت المختلفة ضرورية لسير النشاط الاقتصادي لأي بلد ، وفق المتطلبات الاقتصادية الحديثة حيث تلعب دورا هاما في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر ، و الجزائر من خلال سياستها لترقية الاستثمار قامت بتوفير بنية تحتية هامة لخدمة الاقتصاد الوطني بالإضافة الى انجازاتها الاحرى بهدف الاندماج مع الاقتصاديات العالمية ، و ما تتطلبه من بنية تحتية متطورة و بذلك تمتلك الجزائر هياكل قاعدية لا بأس

بها يمكن ان تزيد من ثقة المستثمر الاجنبي اتجاه السوق الجزائرية ، ففي مجال النقل تعتبر الجزائر من اكبر البلدان الافريقية و العربية مساحة و شبكة الطرق تقدر بأكثر من 10700كلم ، كما تمتلك عدد من المطارات حيث بلغ مجموعها 35 مطارا دوليا اهمها ك الجزائر العاصمة ، وهران ، قسنطينة ، عنابة . في حين بلغ عدد الموانئ 45 ميناء منها 35 ميناء للصيد و 10موانئ تجارية منها ميناءين للنفط ، بينما يبلغ طول السكك الحديدية 4700 كلم .

اما في مجال الطاقة الكهربائية ، فيبلغ انتاج الكهرباء ما يقارب 6000 ميغاوات مع تغطية كهربائية تقارب 97 % من التراب الوطني . اما بالنسبة للاتصالات تتنوع بين الهواتف الجوالة و الارضية ، بالإضافة الى الفاكس و شبكة الانترنت ، فلقد بلغت خطوط الهاتف الثابت 03 ملايين خط سنة 2011 ،اما عدد مشتركي الهاتف النقال فقد وصل الى 2,35 مليون زبون مقارنة بسنة 2010 اين كان عددهم 7,32 مليون أي بزيادة تصل الى 5,2 مليون و حسب آخر الاحصائيات فإن 95%من السكان في خدمات المتعاملين الثلاثة للهاتف النقال .

نظرا لأهمية البنية التحتية كعامل جذب للمستثمر الأجنبي فيجب أن يعاد النظر في هذه الشبكة أو العنصر الحيوي لإستقطاب المستثمرين، فهو لا يزال يعاني التأخر لاسيما من ناحية الطرقات.

تعد السوق الجزائرية موقعا رخيصا للاستثمار لخدمة الاسواق العالمية ، كما انها تحوي منظومة جبائية خاصة بالشركات معقولة و نسبة ضريبية تختلف حسب الدخل (الدخل الشهري) ، اما الضريبة على دخل المساهمين فتقدر 12,5 % فيما يخص الرسوم :

- الرسم على النشاط المهني : 2% ، الرسم على القيمة المضافة : 7 و 17% ، اعياء المستخدمين : 26% .

كما يلاحظ تحسن في مجمل المؤشرات الاقتصادية كما يوضحه الجدول الموالي :

الجدول رقم (03) : بعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر :

مؤشرات اقتصادية	2011	2021
معدل التضخم	%4	%7.9
المديونية (مليار دولار)	30	30.97
معدل النمو	%2	%4
احتياطات الصرف (مليار دولار)	18	182
الواردات (مليار دولار)	10	46.45
الصادرات (مليار دولار)	20	73.36

- **الفرع الرابع : الظروف السياسية والأمنية**

إستقلت الجزائر سنة 1962 وإعتمدت النظام الجمهوري في إطار المبادئ الإسلامية التي ناد بها بيان أول نوفمبر 1954 الذي تمثله حاليا ثلاث سلطات - :السلطة التنفيذية ممثلة في رئيس الجمهورية المنتخب من طرف الشعب لمدة 5 سنوات بالإضافة إلى رئيس الحكومة متبوعا بطاقمه الوزاري - .السلطة التشريعية ممثلة في البرلمان المكون من غرفتين، المجلس الشعبي الوطني و مجلس الأمة ، حيث ينتخبان كذلك لمدة 05 سنوات، بالإضافة إلى هاتين السلطتين هناك السلطة القضائية .حتى الآن نلاحظ إن النظام السياسي في الجزائر هو نظام ديمقراطي وهو من أكثر الأنظمة مناسبة لتوفير الإستقرار و الأمن و بالتالي هو أحسن الأنظمة جلبا للاستثمار الأجنبي و المستثمرين مقارنة بالنظام الملكي المطبق مثال في المغرب .

لكن تميزت العشرية الأخيرة بعند إنتخابنت 1992 بعدم الإستقرار السياسي ، جسده التغيير المستمر للقاضي الأول للبلاد ، فبعد إحداث العنف و اللاأمن التي عصفت بالجزائر في مطلع التسعينيات غداة توقيف المسار الإنتخابي و فقدان الحكام التحكم في زمام الأمور و

تعاقب الوزارات مئات الأشخاص وعرفت الجزائر أكثر من 10 حكومات متتالية سقطت الواحدة تلوى الأخرى لعجز كل واحدة منها عن إيجاد الحل للوضع الإقتصادي والإجتماعي والسياسي العام لا سيما الأمني الذي كان يتدهور يوم بعد يوم، أين فقدت في هذه المرحلة الثقة بين الحاكم و المحكوم وهو ما جعل الجزائر تصنف منن بين الدول ذات الخطر السياسي المرتفع الذي قلص جاذبيتها لالستثمار الأجنبي المباشر ،لاسيما ترافق ذلك مع تدهور خطير للوضع الأمني ومنع حصار أجنبي غير معلن جسده مقاطعة الشركات الأجنبية للمطارات الجزائرية و تراجع العدد الهائل للسياح الأجانب ، والملاحظ في الفترة الأخيرة تحسن للوضع الأمني وذلك بداية من العهدتين الأخيرتين بإصدار مختلف القوانين و المراسيم المساعدة على إستقرار الوضع لا سيما القانون المدني ومن كنن له من أثر كبير في توفير الأمن وعودة الإستقرار لمجتمع ذاق الويلات ورست الطائرات الأجنبية في المطارات الجزائرية بعد غياب أكثر من 6 سنوات وفتحت الوكالات التجارية الأجنبية من جديد و بالتالي زيادة توافد الإستثمار الأجنبي المباشر .

لكن تميزت العشرية الأخيرة بعد إنتخابات 1992 بعدم الإستقرار السياسي، جسده التغيير المستمر للقاضي الأول للبلاد، فبعد إحداث العنف و اللاأمن التي عصفت بالجزائر في مطلع التسعينيات غداة توقيف المسار الإنتخابي و فقدان الحكام التحكم في زمام الأمور وتعاقب الوزارات مئات الأشخاص وعرفت الجزائر أكثر من 10 حكومات متتالية سقطت الواحدة تلوى الأخرى لعجز كل واحدة منها عن إيجاد الحل للوضع الإقتصادي والإجتماعي والسياسي العام لا سيما الأمني الذي كان يتدهور يوم بعد يوم، أين فقدت في هذه المرحلة الثقة بين الحاكم والمحكوم وهو ما جعل الجزائر تصنف من بين الدول ذات الخطر السياسي المرتفع الذي قلص جاذبيتها للاستثمار الأجنبي المباشر ، لاسيما ترافق ذلك مع تدهور خطير للوضع الأمني ومع حصار أجنبي غير معلن جسده مقاطعة الشركات الأجنبية للمطارات الجزائرية وتراجع العدد الهائل للسياح الأجانب ، والملاحظ في الفترة الأخيرة تحسن للوضع الأمني وذلك بداية من العهدتين الأخيرتين بإصدار مختلف القوانين و المراسيم المساعدة على إستقرار الوضع لا سيما القانون المدني وما كان له من أثر كبير في توفير الأمن وعودة الإستقرار لمجتمع ذاق الويلات ورست الطائرات الأجنبية في المطارات الجزائرية بعد غياب أكثر من 6 سنوات وفتحت الوكالات التجارية الأجنبية من جديد و بالتالي زيادة توافد الإستثمار الأجنبي المباشر .

➢ **الفرع الخامس : الوضعية الاقتصادية**

لقد عرف الاقتصاد الجزائري مشاكل جمة غداة إنخفاض أسعار البترول سنة 1986 وتجلى ذلك في تراجع إيرادات الصادرات وفي الجباية البترولية وعجز الميزانية وفي تدهور معدلات التبادل الصافية و معدلات التبادل الداخلية وتراجع احتياطي الصرف، وكان من نتيجة ذلك المزيد من اللجوء إلى الاقتراض الخارجي الذي ترتب عنه ارتفاع في مؤشر المديونية الخارجي منسوبا إلى الناتج الداخلي الخام، وفي مؤشر خدمة الدين منسوبا للصادرات الذي بلغ سنة 1993 حوالي 82.2% ومعدل نمو سالب (-2) ومعدل تضخم 20.5% وكان من نتيجة تطبيق برامج التصحيح الهيكلي تحسن المؤشرات

الاقتصادية الكلية ابتداء من سنة 1995، تراجع في معدل التضخم، تراجع في نسبة خدمة المديونية، تحسن في إحتياطات الصرف ، وتحسن نسبي في معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي واستمرار هذا الوضع على حاله وفيما يلي نورد بعض المؤشرات الأساسية :

- بلغ الناتج الداخلي الاسمي الخام 4241.8 مليار دج سنة 2001 ليصل سنة 2002 إلى 4455.3 مليار دج بمعدل نمو حقيقي 4.1% وأثر السعر يقدر بـ 1.2% .
- بلغ معدل التضخم المحسوب على أساس المؤشر العام السنوي للأسعار عند الإستهلاك 0.34% سنة 2000 و 4.23% سنة 2001 و 1.43% سنة 2002 ، ويفسر هذا الإنخفاض رغم تزايد الطلب الداخلي بإرتفاع الإنتاج الوطني من جهة وزيادة معتبرة للواردات من جهة أخرى، وكذلك بأثر الإنتقال من نظام تعريفي لحقوق الجمارك ذي 4 نسب (40 ، 25 ، 15%، 5%) إلى نظام ذي 3 نسب (30% ، 15% ، 5%) ، وإنخفاض الرسم الإضافي المؤقت من 60 إلى 48% مما أثر على الأسعار عند الإستيراد وعلى المؤشر العام.
- سعر إعادة الخصم لبنك الجزائر إنتقل من 6 سنة 2001 إلى 5.5% سنة 2002 وإلى 4.5% في جوان 2003 ، كما أن إنخفاض تغير مؤشر الأسعار عند الاستهلاك قد سمح بظهور نسب فائدة حقيقية إيجابية على مدى كل الفترة 1997-2002.
- سجل الحساب الجاري رصيدا إيجابيا بلغ 5414 مليون دولار سنة 2002 مقابل 7064 مليون دولار سنة 2001 أي إنخفاض قدره 39.6% بسبب تراجع إيرادات المحروقات.
- إحتياطي الصرف ارتفع من 18.1 مليار دولار إلى 23.11 مليار دولار.
- نسبة مخزون المديونية الخارجية إلى الناتج الداخلي الخام من 41.1 سنة 2001 إلى 40.5% سنة 2002 ، كما إنخفضت نسبة خدمة المديونية الخارجية إلى الصادرات من 22.1% إلى 20.9% .

- إنخفاض رصيد الميزانية من 70.9 مليار دج (1.67- % من الناتج المحلي الإجمالي) سنة 2001 إلى 17.3 مليار دج (0.39- %) سنة 2002، هذه المؤشرات جميعها تبين مدى التحسن النسبي الذي يعرفه الاقتصاد الجزائري.

❖ وفي الأخير فإن كل هذه المؤشرات تقول أن الوضعية الاقتصادية في تحسن وبحالة مقبولة لكن ليست بالدرجة التي تجلب أطماع المستثمر الأجنبي وتجعله يستثمر أمواله دون مخاطرة.

➢ **معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر**

رغم ما قامت به الجزائر من سياسات إصالحية و المزايا المتعددة و الحوافز،إلا أن كل المؤشرات تؤكد على حقيقة مرة هي أن الإستثمار لم يتقدم بل عكس ذلك إنعدم الإستثمار الأجنبي خارج قطاعات المحروقات و الحقيقة الثانية هي وجود العديد من رجال الأعمال الجزائريين يرفضون فكرة الإستثمار في بلدهم و يستثمرون في الخارج و الحقيقة الأخرى هي أن معظم المستثمرين المحليين يفتقرون

إلى عنصر الثقافة و المعرفة المتعلقة بالإستثمار بدءا بقوانينه و قواعده كما أن هناك عدة أمور تقف أمام تقدم الإستثمار في الجزائر ، و تمثلت اهم العوائق الموضحة في الشكل الموالي :

اهم عوائق الاستثمار من وجهة

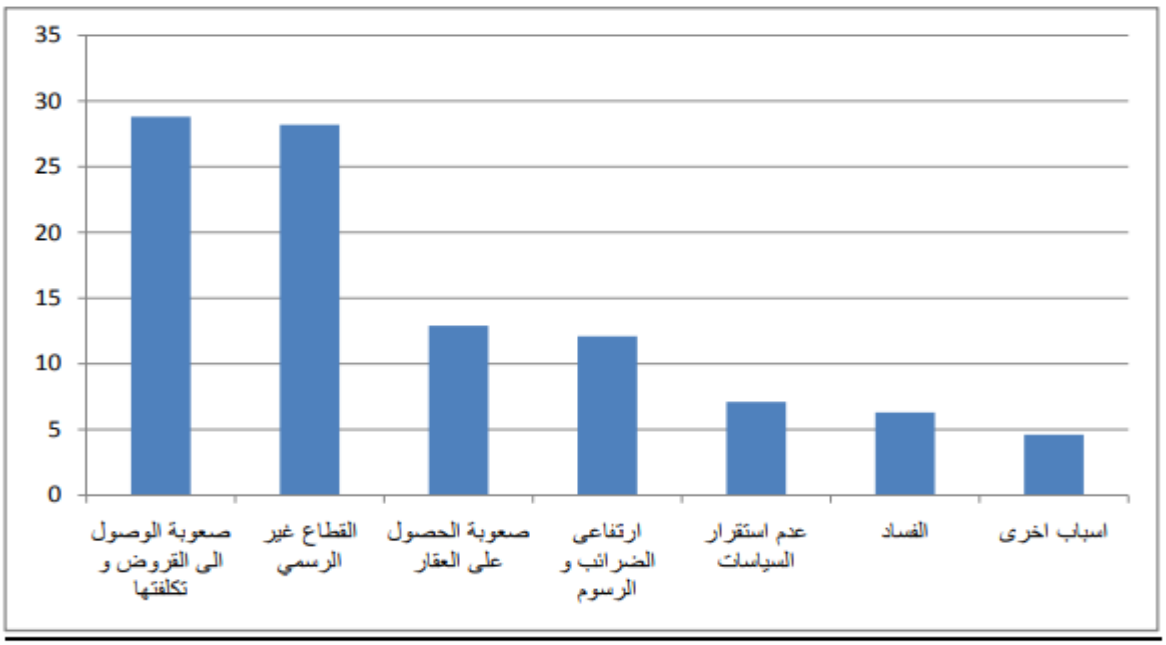

المرجع : ناجي حسين ، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة الاقتصاد المجتمع ،العدد غير ميوفر،ص16

نظر المؤسسات الجزائرية

ولقد اشتمل 600 مؤسسة الى تحديد سلسلة من العوائق و المصاعب التي تعترض المستثمرين و نلخصها في :

1. مشكلة الوصول الى القروض البنكية ؛
2. مشكلة العقار الصناعي ؛
3. مشكلة القطاع الموازي ؛
4. مشكلات ذات طابع اداري و تنظيمي ؛

- **الفرع الأول : مشكلة الوصول الى القروض البنكية**

بالنسبة للقروض البنكية تشكل المشكلة الكبير بالنسبة للمستثمرين في الجزائر فتمويل الاستثمارات يعاني من بطء شديد ، وهذا ما اكده 72 %من المستجوبين الذين قاموا بتغطية ذاتية لميزانية الاستغلال في المقابل 70 % ممن قاموا بتمويل استثماراتهم ذاتيا.

ان النظام البنكي الجزائري لا يزال دون المستوى المطلوب نتيجة لمجموعة من الاسباب آنقص الخبرة المهنية لدى المشرفين على البنوك الجزائرية ، و كذا الاعتماد على الطرق التقليدية في تسيير البنوك ، بالإضافة الى سيادة القطاع العمومي الذي لا يزال يهيمن على القطاع البنكي ، و الذي زاد الطين بلة الفضائح الاخيرة للبنوك و هي بنك الخليفة و البنك التجاري و الصناعي ، ادى الى التشكيك في نجاعة الجهاز البنكي و خلق نوع من التخوف لدى المستثمرين الاجانب في التعامل مع البنوك .

و الاكثر من ذلك فإن الخدمات التي تقدمها البنوك رديئة جدا ، يلزم تحصيل صك بنكي لدى نفس البنك و في نفس المدينة يتطلب مدة تتراوح في العادة ما بين 06 و 17 يوم ، وترتفع الى 33 يوم عندما يتعلق الامر ببنكين مختلفين و في مدينتين مختلفتين ، ومنه فإن اصلاح النظام البنكي و تحديث وسائل آثار لهذا القطاع اصبح ضروريا ليواكب الاصلاحات الاقتصادية ، و ذلك لتحقيق النتائج المرجوة لترقية الاستثمار المحلي و الاجنبي على حد سواء.

- **الفرع الثاني : مشكلة العقار الصناعي**

يمثل العقار الصناعي هاجسا كبيرا امام المستثمرين لهذا الوطنيين و الاجانب ، و لطالما تعثرت مشروعات و نفر مستثمرون لهذا السبب ، و مشكل العقار الصناعي ليس بالجديد في الجزائر

حيث آشفت التجربة التي مربها الاستثمار في اطـار المرسـوم التشـريعي رقـم 12/93 علـى أن العقار اصبح مع الوقت العائق الرئيسي امام الاستثمار .

و تتمثل المشاكل التي يواجهها المستثمرون للحصول على العقار الصناعي اساسا في :

- طول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي و التي تفوق السنة ؛
- ثقل الاجراءات و تقديم نفس الملفات امـام هيئـات ترقيـة الاسـتثمار ، هيئـات تخصـيص العقار ، و مرة اخرى امام مسيري العقار ؛
- تخصيص اراضي بتكاليف باهظة تشمل تكاليف التهيئة دون خضوع هذه الاراضي لأي تهيئة او في مناطق نشاط وهمية لعدم انشاءها بعد نظرا لوجود نزاع حول الملكية ؛

مما سبق يبقى الوصول للعقار اكبر الصعوبات و بشكل اهم المعوقـات امـام قـرار الاسـتثمار ن بحيث يتطلب الحصول على قطعة ارض مسارا طويلا مع موافقة عدة سلطات و هيئات ، وهـذا يقودنا الى اعتبار ان مشكل العقار في الجزائر هي مشـكلة ذات طـابع اداري و تنظيمـي ، فهـي ليسـت ناجمـة عـن عـدم وجـود العقـارات و انمـا فـي عـدم الاسـتغلال الكامـل للعقـارات بحيـث 50% منها غير مستغلة.

و منـه فـإن التخفيـف مـن عـدد الاجـراءات الاداريـة للحصـول علـى الاراضـي اللازمـة للمستثمرين الاجانب و المحليين على حد سواء ، تساهم في حل مشـكلة العقـار الصـناعي فـي الجزائر.

➢ الفرع الثالث : مشكلة القطاع الموازي

في الجزائر عددت وزارة التجارة 566 سوق موازيا ، ينشط فيها اكثر من 100 الـف متـدخل ، أي 10% من مجموع التجار المسجلين في السجل التجاري.

و اكدت الاحصائيات الرسمية ان القطاع الموازي في الجزائر يسيطر لوحده على 40 %من الكتلـة النقديـة المتداولـة فـي السـوق الوطنيـة ، وهـي نسـبة مرتفعـة جـدا تؤكـد عـدم نـتحكم السلطات الاقتصادية في هذه الظاهرة نتيجة التساهل في معالجة هذا الملف.

و بالتالي فإن الخسائر التي يسببها القطاع الموازي من خلال المنافسة غير الشرعية معتبـرة جدا ، و ان المنتجين الذين يعملون في اطار القانون يعانون وضعا مزريا غير مشـجع علـى الاطلاق.

كما أن عدم إنضمام الجزائر بعد إلى المنظمة العالمية للتجنرة OMC يعـد مـن بـين العوامـل الدافعة لعزوف المستثمرين الأجانب عن الجزائر .

بالإضافة إلى ذلك فإن عدم توفر الحرية الإقتصادية الكافية أو بالشكل الذي يطمح إليه أصحاب رؤوس الأموال الغير مقيمين يعد عائق للإستثمار الأجنبي، حيث أن معهد هيرتاج وبالتعاون مع صحيفة وال ستريت جورنال أصدر تقرير لسنة 2002 شمل مؤشر الحرية الإقتصادية لسنة 2001 والذي يتضمن 551 دولة من بينها 20 دولة عربية، ووفق المؤشر فإن 14 دولة تتمتع بحرية كاملة و 57 دولة تتمتع بحرية إقتصادية شبه كاملة بينما 71 دولة تعتبر ذات حرية إقتصادية ضعيفة و 31 دولة تشهد إنعدام الحرية الإقتصادية فيها، وقد صنف هذا المعهد وفق هذا المؤشر الجزائر في المرتبة العاشرة من ضمن الدول العربية بمستوى حرية إقتصادية ضعيفة :

- **اليد العاملة الجزائرية :** تعتبر اليد العاملة الجزائرية في نظر المستثمرين الأجانب غير منتجة أي ذات إنتاجية قليلة مقارنة بما تتقاضاه من أجر ويظهر ذلك من خلال مقارنة الجزائر بدول شرق آسيا أين إنتاجية اليد العاملة جد مرتفعة والأجر منخفض نوعا ما، بالإضافة إلى ذلك غياب الكفاءة في بعض الأحيان لهذا يضطر المستثمرين الأجانب للاستثمار في دول كدول جنوب شرق آسيا والعزوف عن الجزائر.
- **استغلال الموارد المحلية** : إن استغلال الموارد المحلية لا توجد عليها أية قوانين صريحة لحد الآن وهذا ما يشكل مخاوف لدى المستثمرين الأجانب والمحليين في استغلال هذه الموارد المحلية.
- **السوق المحلية** : رغم شساعة الموقع الجغرافي الذي تتميز به الجزائر إلا أن السوق المحلية تعتبر ذات حجم صغير مقارنة بأسواق أخرى ، لذا تعتبر السوق الجزائرية أقل جذب للمستثمرين وهذا بالمقارنة مع أسواق آسيا وأمريكا اللاتينية، ضف إلى ذلك معاناة الجزائر من بطأ النمو في أسواقها وأيضا عزلة الجزائر وعدم مشاركتها في تحالفات إقتصادية زاد من صغر حجم سوقها، إلا أنه مع بداية تطبيق مبادئ الشراكة مع الإتحاد الأوربي في جويلية 2005 وتفاوض الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة سوف يكون بادر خير بزيادة نمو السوق المحلية وزيادة استقطاب إستثمارات أجنبية أكثر فأكثر وذلك بزوال أغلب القيود الجمركية التي تعتبر عائقا كبيرا في وجه الاستثمارات الأجنبية.

➢ **فرع الرابع : مشكلات ذات طابع اداري و تنظيمي**

على الرغم من سلسلة التوجيهات و التوصيات بشأن تبسيط الاجراءات الادارية و تسريعالخدمات العمومية ، الا ان ثمة جملة من العوائق الادارية و التنظيمية رسخت انطباعا سيئا لدى المستثمرين يمكن اجمالها فيما يلي :

- ❖ غياب هيئة مكلفة بإدارة و تنظيم الاستثمارات الاجنبية فقط ؛
- ❖ رجل الاعمال ينتظر ازيد من اسبوعين للحصول على تأشيرة في الجزائر ؛
- ❖ المدة اللازمة لجمركة سلعة معينة و التي قدرت ب 16 يوم (وقد تصل 35 يوم في بعض الحالات)، هذه المدة لا تتجاوز 03 ايام في المغرب و 05 ايام في الصين ، و في اقصى الحالات لا تتعدى 12 يوم ؛
- ❖ ينتظر حوالي شهر لتصل بضاعة من الخليج الى الجزائر ، في الوقت الذي لا تتطلب و صولها لأي ميناء اوروبي حوالي الاسبوع ، بالإضافة الى ان اسعار الشحن من أي دولة عربية الى الجزائر تفوق بحوالي 03 مرات اسعار الشحن نحو أي بلد في العالم ؛
- ❖ استنادا لدراسة لبعض المؤسسات الدولية لعام 2002 ، اتضح ان عملية الفصل في نزاع لدى المحاكم الجزائرية يتطلب نحو 20 اجراء و حوالي 387 يوم الى جانب طول و تعقد الاجراءات القضائية[1] ؛

➢ فرع الخامس : مشكلة الفساد

يعتبر الفساد من المصطلحات العامة المتداولة و له تعاريف متعددة لعل اهمها : استخدام الوظيف العمومي لتحقيق مكاسب شخصية (تقرير التنمية في العالم 1996 (؛ الفساد هو استغلال السلطة لتحقيق مكاسب شخصية (تعريف منظومة الشفافية الدولية 2004) . ان العوائق الادارية و التنظيمية السابقة الذكر في الجزائر نجعل المستثمرين يقدمون الرشاوي الى الموظفينفي هذه الادارات من اجل تسهيل الاجراءات و تحسين الخدمات العمومية.

و حسب المسح الذي قام به البنك الدولي و شمل 557 مؤسسة في الجزائر سنة 2003 فإن الرشاوي المقدرة المدفوعة 75 % و متوسط نسبة الرشوة من المبيعات تقدر ب 8,6 %. و كشف تقرير لمرصد الاستثمار الشراكة الاوروموتوسطية ، عن تراجع الاستثمارات الاجنبية المباشرة بأزيد من 80 % مقارنة مع تراجعها خلال السداسي الاول من سنة 2011 ، بسبب ما وصفه المرصد بالتوقف المفاجئ للاستثمارات الاجنبية في قطاع المحروقات التي كانت

[1] - : محمد قويدري ، تحليل واقع الاستثمار الاجنبي المباشر و آفاقه في البلدان النامية مع الاشارة الى حالة الجزائر ، اطروحة دكتوراه ، آلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ،ص208

تمثل ما يعادل 90 % من الاستثمارات الاجنبية سنة 2011 على خلفية الفساد بشركة سوناطراك .

و اشار التقرير الى ان المستثمرين الاجانب اصبحوا اكثر ترددا في اقتحام السوق الجزائرية و خاصة من صدور القانون و التعديل الذي تضمنه قانون المالية الجديد الخاص بالاستثمارات و تحديد اقصى نسبة ب 49 % للمستثمر الاجنبي .

إذا فالرشوة تعتبر أحد العوامل التي يراعيها المستثمر في مشاريعه و تضاف في حسابات تكاليف وأعباء المشروع وأن هذا العامل هو يؤرق السلطات لاسيما الجهات التي تعمل على تحسين مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة فإن الإستثمار في الجزائر حسب تقرير الفريق المخصص من البنك العالمي مازال رهين البيروقراطية والرشوة وتدعو منظمة الشفافية العالمية إلى تكثيف الجهود لمحاربة الفساد و تبني سياسة النفس الطويل للوصول إلى بيئة أكثر شفافية في أداء الأعمال ، وتهتم المنظمة بمتابعة الإجراءات الوطنية التي تحارب الفساد مثل القوانين التي صدرت من أجل تحريم دفع الرشاوى من قبل الشركات الأجنبية المباشرة إلى كبار الموظفين و الحكوميين، وتوافق ذلك مع سياسات محاربة تبييض الأموال والعمل على زيادة الوعي بمحاربة الفساد على كافة الأصعدة، وبالإضافة إلى ظاهرة الرشوة التي تتفشى كثيرا في عالم المال و الأعمال فإن مشكل إرتفاع التكلفة الإدارية يعتبر هاجسا آخر حيث تحتل الجزائر المرتبة الأخيرة مقارنة بتونس والمغرب وهذا ما يؤدي إلى إبعاد المستثمرين الأجانب لارتفاع قيمة التكلفة الإدارية من جهة وطول مدة الانتظار لإنجاز المشروع وتعقيد الإجراءات من ناحية أخرى.

وبالرغم من أن الجزائر لم تدمج ضمن مؤشر الشفافية إلا أن المختصين يصفونها على أنها متوسط رصيدها المسجل ينطوي على وجود درجة فساد عالية خاصة وأن مؤشر الرشوة من أسوء مظاهر الفساد في الجزائر وهو ما سبب تأخر دخول الاستثمار الأجنبي المباشر بالقدر المطلوب.

- **الإمتيازات و الضمانات الخاصة لحماية الإستثمار الأجنبي في الجزائر**

لقد اكدت الحكومة الجزائرية على عزمها لتشجيع الاستثمارات الاجنبية المباشرة و حمايتها لتمكن المستثمر الاجنبي في المشاركة في بناء و تطوير و نمو الاقتصاد الوطني ، هذا من خلال الضمانات و الإمتيازات التي تضعها الجزائر من اجل اغراء المستثمرين الاجانب و هذه الضمانات و الحوافز منصوص و مذكورة في القانون و كذا من خلال الاتفاقيات المبرمة بين الجزائر و الدول الاخرى على المستوى الثنائي و متعدد الاطراف.

لقد إتخذت الجزائر سياسة النهوض بالإستثمار الأجنبي المباشر حيث فتحت الباب على مصراعيه لرأسمال الخاص الوطني و الأجنبي بهدف التنمية فهذا لا يخلو من وجود نزاعات بين الطرفين المحلي و الأجنبي و لذا تم إرسال قوانين لضمان الحماية على الأفراد و الممتلكات على مستويين الداخلي و الخارجي.

✓ الفرع الأول : الضمانات الممنوحة على مستوى الداخلي

جاءت هذه الضمانات من خلال النصوص القانونية التي تضمنها قانون النقد و القرض و جاءت ايضا من خلال الالتزامات الدولية للجزائر ، هذا ما يبينه الجدول التالي الذي يبرز مختلف الضمانات الممنوحة للمستثمرين الاجانب.

البيان	المعاملة	الأشكال التعسفية	حرية الاستثمار	التشريعات الالغائية والمراجعة	حرية التحويل	تسوية المنازاعات
نوع الحكم	عادلة	عدم جوازها	موجودة	لا تطبق	مضمونة	التسوية الودية اللجوء الى التحكيم

المصدر : فارس فوضيل ، اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر ، مصر و المملكة العربية السعودية ، مرجع سبق ذآره ، ص324

و بشأن ازالة كل المخاوف التي تنتاب المستثمرون الاجانب التي من شأنها ان تدفع بهم الى التردد عن اتخاذ القرار بالاستثمار فالضمانات متمثلة اساسا في نقطتين هما :

- الضمانات المنصوص عليها قانونا (الضمانات الممنوحة لحماية الاستثمار الاجنبي)؛
- الالتزامات الدولية للجزائر فيما يتعلق بالضمانات ؛

➢ **الفرع الأول : الضمانات المنصوص عليها قانونا (الضمانات الممنوحة لحماية الاستثمار الاجنبي)**

تتمثل الضمانات اساسا في المساواة الجبائية ، هي تحويل الاموال و الارباح الصافية و العائدات ، حيث تحث القوانين المتعلقة بتشجيع الاستثمار على ثلاثة انواع من الضمانات :

1- **الضمانات المالية** : تتمثل الضمانات المالية في حرية تحويل لرأس المال و عوائده او أي مدفوعات اخرى متعلقة بالاستثمار ،و لقد نصت كل الاتفاقيات على حرية التحويل ، غير انها لم تحدد كلها العملة التي يتم بها التحويل ، كما انها اختلفت في المهل المتاحة[1] .

و فيما يتعلق بمضمون التحويل فمثلا نصت الاتفاقية الفرنسية الجزائرية في المادة على (ان يمنح كل متعاقد في اقليمه او منطقته البحرية من طرف مواطني او شركات الطرف المتعاقد او لآخر او الشركات حرية التحويل)

- الفوائد و الارباح غير الموزعة و الارباح الصافية من الضرائب و المداخيل الجارية حيث حولت ما قيمته 5,7 مليار دولار بين 2001 و 2004 ، و ذلك في اطار تحويل فوائد الشركات الاجنبية التي تنشط في الجزائر في مختلف القطاعات.
- الفوائد الناجمة عن الحقوق المعنوية.

و جاء في الاتفاق المبرم مع ايطاليا ان التحويل يكون بالعملة التي يتم بها الاستثمار ، اما الاتفاق مع رومانيا فقد نص على ان يتم التحويل بالعملة التي يتم بها الاستثمار او بأي عملة اخرى قابلة للتحويل يتم الاتفاق عليها[2] .

اما فيما يتعلق بآجال التحويل ، فقد نصت كل الاتفاقيات على ان يتم التحويل بدون تأخير ماعدا الاتفاق المبرم مع المملكة الاسبانية ، اما الاتفاق المبرم مع رومانيا فقد نصت المادة 05 على انه لا يمكن ان تتجاوز اجل التحويل فأي حال من الاحوال مدة شهرين ابتداءا من تاريخ الايداع الملف.

بينما نجد الاتفاق المبرم مع المملكة الاسبانية فقد نصت المادة 01 على انه يتم التحويلات في مدة لا تتجاوز 03 اشهر و بعملية قابلة للتحويل بكل حرية

2- **الضمانات القانونية** : تتمثل الضمانات القانونية في التعويض عن التأمين او نزع الملكية وذلك بمرافقة اجراءات التأميم لأي سبب يدفع تعويض عاجل و عادل و فعلي خلال مدة معقولة ن و تتمثل الحماية القانونية في المبادئ التالية :

- يحظى الاشخاص الطبيعيون و المعنيون الاجانب بنفس المعاملة التي تحظى بها الاشخاص الطبيعيون و المعنيون الجزائريون من حيث الحقوق و الواجبات المتعلقة بالاستثمار (المادة 38 من المرسوم التشريعي 93-12).

[1] - عليوش قريوش آمال ، قانون الاستثمارات في الجزائر، الطبعة 01 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ص 109

58- مصطفى بودهان ، الاسس و الاطر الجديدة للاستثمار في الجزائر ، الطبعة 01 ، الملكية للطباعة و الاعلام ، سنة 2000 ص 108 ،

- لا تطبق المراجعات او الاجراءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في اطار هذا المرسوم الا اذا طلب المستثمر ذلك (المادة 39 المرسوم التشريعي (93-12)) و حسب هذه المادة ، المستثمر محمي من التغيرات التي تطرأ في التشريع الجزائري في المستقبل ، هذا ما يؤدي الى تجميد القانون الجزائري المتعلق بالاستثمارات ؛

3- **الضمان القضائي :**

(أ) – **القضاء الدولاتي :** ان الضمان القضائي للاستثمارات يتمثل في قضاء الدولة الجزائرية او اللجوء الى التحكيم الدولي ، فقد وجدت الدولة الجزائرية اتفاقيات ثنائية او متعددة الاطراف ابرمتها الجزائر مع دولة مستثمرة فيها هذا ما نصت عليه المادة 41 من المرسوم التشريعي (93-12) : (يعرض أي نزاع يطرأ بين المستثمر الاجنبي و الدولة الجزائرية اما بفعل المستثمر و اما نتيجة لإجراء اتخذته الدولة الجزائرية ضده على المحاكم المختصة الا اذا كانت هناك اتفاقيات ثنائية او متعددة الاطراف ابرمتها الدولة الجزائرية تتعلق بالصلح و التحكيم او اتفاق خاص ينص على شرط التحكيم او سمح للأطراف على اجراء الصلح باللجوء الى تحكيم خاص) .

(ب) : اللجوء الى التحكيم الدولي :

سواء كان ثنائي أو متعدد الأطراف و هذا كله من أجل حماية الإستثمارات الأجنبية وترقيتها على أساس المعاملة بالمثل و إقرار مبدأ اللجوء إلى التحكيم الدولي كإجراء قانوني معترف به دوليا للفصل في النزاعات التي يحتمل وقوعها بين الجزائر و متعامليها الأجانب و هذا ما جاء في المرسوم 93-12 الذي أقر مبدأ اللجوء إلى التحكيم الدولي ، و إن يخول للاطراف المتنازعة صلاحية إختيار طرق التحكيم و كذلك أن يقوم بإحترام إرادة الإختيار التي تتمتع بالحركة و الإستقلالية ، و هذه حسب ما أكدته المادة (458 مكرر فقرة 1) و التي ضبطت بمنطق التحكيم بحيث حولت للإطراف صلاحية الإختيار بين نمط الأول AD HOC)) و النمط الثاني المتمثل في التحكيم إحدى الهيئات الدولية وعلى سبيل المثال : الغرفة التجارية الدولية(CCI) .

- **الضمانات الممنوحة على المستوى الدولي**

من الضمانات الاساسية الممنوحة للمستثمرين على المستوى الدولي ، انضمام الجزائر الى الاتفاقيات الخاصة بتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات ، بين الدول و رعايا الدول الاخرى و الموافقة على الاتفاقية المتضمنة احداث الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

1- **انضمام الجزائر الى المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار(ICSID) :** من اجل حل منازعات الاستثمار بين الدول و المستثمرين الاجانب ، انشأت الاتفاقية الخاصة بتسوية منازعات الاستثمار بين الدول و بين مواطني الدول المتعاقدة الاخرى ، المبرمة في واشنطن في 25 اوت 1965 مركزا دوليا لتسوية منازعات الاستثمار

و يعتبر هذا المركز هيئة متخصصة في تسوية المنازعات التي تنشأ بين الدول المتعاقدة و المستثمرين الاجانب من الافراد او الشركات الخاصة ، و يقوم هذا المركز بإدارة التحكيم وفقا لما تنص عليه الاتفاقية .

و بالتالي فإن انضمام الجزائر الى هذا المركز يعتبر في حد ذاته ضمان للمستثمرين الاجانب حتى يكونوا مطمئنين لرؤوس اموالهم المستثمرة في الجزائر .

2- **المصادقة على اتفاقية انشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار :**

لقد تمت اتفاقية انشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في تاريخ 11 اكتوبر 1985 بسيول.

و بالمصادقة الجزائر على الاتفاقية المتضمنة احداث الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في 21 يناير 1995 ، يكون قد وفرت للمستثمرين الاجانب ضمان آخر لا يقل اهمية عن الضمانات الاخرى ، حيث يزيد من ثقة المستثمرين الاجانب و كذلك انضمام الجزائر الى المعاهدات الدولية المتعددة الاطراف و الثنائية المتعلقة بالاستثمارات الخارجية تكون قد حققت الشروط الاساسية لضمان الاستثمارات الاجنبية ، و مهدت الطريق الى ارساء قواعد اقتصاد السوق و تحرير الاقتصاد الوطني .

بادرت الجزائر إلى الإنضمام لبعض الإتفاقيات المتعلقة بإقرار التحكيم كسبيل شرع لحل النزاعات و تسوية الخلافات إلى جانب إستعدادها للاتفاقيات الإقليمية الأخرى البارزة على المستوى المغاربي ، العربي و الإسلامي و نذكر من بينها :

- إتفاقية الرياض الصادرة في 6 افريل 1983 و المتعلقة بالتعاون القضائي ؛
- الإتفاقية العربية لعمان الصادرة في 24 مارس 1987 و المتعلقة بالتحكيم التجاري ؛
- إتفاقية الإتحاد المغاربي الصادرة بتاريخ 4 نوفمبر 1998 و تضمنت إنشاء تحكيم دولي مغاربي؛

وكل هذه الإتفاقيات المبرمة في محتواها الصلح و التحكيم والتسوية و الإتفاق الخاص الذي نص على شروط التحكم و ذلك كله من أجل النزاعات و تسوية الخلافات التي يتحمل حدوثها من بين الأطراف التي أمضت على مثل هذه الإتفاقيات و على سبيل المثال نجد أن الإتفاقيات الثنائية التي أبرمتها الجزائر مع إسبانيا تسير حسب المادة 2 منها :

- إذا كان هناك نزاع لا يستطيع أن يكون قابلا للحل و التسوية بطريقة ودية (التراضني) في أجل 6 أشهر إعتبارا من إعلان تدوين نزاع المستثمر يستطيع بإختياره لدى كل من :

* محكمة التحكيم وفقا لقانون معهد التحكيم لغرفة التجارة بستوكهولم ؛

* مجلس التحكيم التابع لغرفة التجارة الدولية الموجود بباريس CCI ؛

* محكمة التحكيم AD.HOC محدد منن طرف قانون التحكيم التابع للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي CNUDCI

ومن خلال جل ما قرأناه من الإتفاقيات المبرمة مع عدد من الدول الأجنبية و جدنا الإهتمام القوي للسلطات الجزائرية فيما يتعلق بالتحكيم الدولي و ضمان الحماية القانونية لكلا من المستثمر تماشيا مع القوانين المحلية و الدولية المتعلقة بالتحكيم مع إقرار سياسة الإنفتاح على الرأسمال الخارجي سعيا منها تكييف الإقتصاد الوطني مع التحولات الإقتصاد العالمي .

- **الفرع الثاني : الحوافز الممنوحة للمستثمر الاجنبي**

بغرض تكريس ثقة اكبر في المستثمرين الاجانب خصوصا ، و تدعيما للسياسة الاستثمارية و فتح الباب امام المزيد من التدفقات الواردة الى الجزائر وضعت تحفيزات تدعم ذلك . حافز الاستثمار هو ميزة اقتصادية قابلة للتقدير بقيمة نقدية تقدمه الدولة المضيفة للاستثمارات الاجنبية ، الوافدة اليها او لبعض هذه الاستثمارات و يتم تحديدها و فق لمعيار موضوعي او جغرافي[1]

و يضم قانون الاستثمار مجموعة من الاعفاءات و الحوافز تختلف باختلاف المناطق ونوعية المشروع .

1- النظام العام :

تستفيد الاستثمارات و لمدة 03 سنوات من اعفاءات ضريبية لنقل الملكية ، بالنسبة للمشتريات العقارية و بعض من الرسوم على القيمة المضافة للسلع و الخدمات الموظفة مباشرة في انجاز الاستثمار سواء آانت مستوردة او من السوق المحلية ، و تطبيق نسبة منخفضة تقدر ب 9 % كرسوم جمرآية على السلع المستوردة للمشروع.

و حسب ما جاء في اصدار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تمنح الحوافز كما يلي :

في مرحلة انجاز المشروع لمدة 03 سنوات :

- الاعفاء من دفع حقوق نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في اطار المشروع ؛
- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة قدرها 2 % فيما يخص العقود التأسيسية و الزيادات في رأس المال ؛

[1] - كروش امينة ، دلال مسعودة ، الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر و دوره في التنمية الاقتصادية (2002- 2007)،مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس تخصص نقود مالية و بنوك ، جامعة المدية ، (2007-2008) ، ص65.

- الاعفاء من الضريبة على القيمة المضافة للسلع و الخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز المشروع

مرحلة الانجاز لمدة 10 سنوات :

- الاعفاء من الضريبة على ارباح الشركات و من الرسم على النشاط المهني ؛
- الاعفاء ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الممتلكات العقارية التي تدخل في اطار الاستثمار ؛
- الاعفاء من حقوق التسجيل و مصاريف الاشهار العقاري على الملكية العقارية التي تدخل في اطار الاستثمار العقاري و آذا مبالغ الاملاك الوطنية بالنسبة لعميات التنازل عن الاصول العقارية الممنوحة بهدف انجاز مشاريع الاستثمار ؛

2- نظام المناطق الخاصة

منح قانون الاستثمار حوافز و اعفاءات اضافية للمشاريع التي تنشأ في اطار المناطق الخاصة مثل المناطق المراد تطويرها و المناطق المعدة للتوسع الاقتصادي ، و الاعفاءات و الحوافز هي :

- تكفل الدولة كليا او جزئيا بأشغال اساس البناء ؛
- يتم التنازل عن الاراضي الحكومية بأسعار منخفضة للغاية ، يمكن ان تصل الى حدود الدينار الرمزي ؛
- رفع مدة اعفاء من الضريبة على الارباح بالرسم المهني الى فترة تتراوح بين 5 و 10 سنوات ؛
- تتكفل الدولة جزئيا او كليا بمساهمة ارباب العمل في الضمان الاجتماعي ؛
- بعد انتهاء فترة الاعفاء يطرأ خفض اضافي على ارباح المستثمر بنسبة نصف الخفض في النظام العام.

3- نظام الجنوب

تمنح حوافز اضافية للاستثمارات في مناطق الجنوب ، تخفيض الضريبة على ارباح الشركات

ب 20 % الى 30 % بالنسبة لتلك المؤسسات المنشأة في الجنوب الكبير او الهضاب العليا .

حيث اكد مؤخرا مدير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ان الشركات الاجنبية الراغبة في الاستثمار في الهضاب العليا و الصحراء تستفيد من التخفيضات التالية :

- تخفيض بنسبة 50 % من الضرائب؛
- دفع دينار واحد للمتر المربع لمبلغ املاك الدولة لمدة 10 سنوات و تخفيض نسبة 50 % بعد هذه المدة بالنسبة للامتياز العقاري الموجه للمشاريع الاستثمارية ؛
- تخفيض قدره 5,4 %من نسبة الفوائد المطبقة على القروض البنكية الممنوحة ؛
- تخفيض قدره 5,4 %على نسبة الفوائد المطبقة على القروض البنكية لتحديث المؤسسات المختصة في السياحة و الفندقة ؛
- اعفاء من دفع حقوق الملكية خلال 03 سنوات ؛

➢ المبحث الثاني : دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في الفترة (2022/2010)

يتطلب بناء النموذج القياسي تحديدا واضحا للظاهرة المراد تفسيرها، أو التنبؤ بها، وكذا تحديد العوامل التي لها دور في تفسيرها، و ينطوي هذا التحديد على القيام بعملية تجريد للظاهرة محل الاهتمام عن غيرها من الظواهر التي قد تتشابه معها أو ترتبط بها إلى جانب استيعاب بعض العوامل التي لا تؤثر إلا تأثيرا محدودا عليها، وصولا إلى جوهر الظاهرة، و تحديدا لأهم المتغيرات الحاكمة لسلوكها و عملية التجريد أو التبسيط هذه تكون مرغوبة طالما أنها لا تخل بشيء جوهري في الظاهرة.

بعد أن تطرقنا إلى الجانب النظري للإستثمار ، سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى الجانب التطبيقي للموضوع وذلك من خلال بناء نموذج قياسي لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر (القيام بدراسة قياسية وتحليلية، تهدف هذه الدراسة إلى تحديد العالقة بين المتغيرات الاقتصادية وأثارها المحتملة على الاستثمار في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1996-2007 ، ومدى تأثير المتغيرات المستقلة (محددات الاقتصادية) على المتغير التابع (حجم الاستثمار في الجزائر) وذلك من خلال المطالب التالية:

1- مبادئ منهجية حول الدراسة القياسية

2- النماذج الانحدارية الخطية

3- دراسة قياسية إحصائية لمحددات الاستثمار الأجنبي في الجزائر (باستعمال البرنامج EVIEWS)

➢ المطلب الأول : مبادئ منهجية حول الدراسة القياسية

يمثل هذا الجزء مثابة الإطار النظري لأساسيات الدراسة القياسية التي سوف نعتمدها تحديد محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. بحيث أننا سنتطرق فيه إلى مفهوم نموذج الانحدار الخطي المتعدد كما سوف نتطرق إلى المراحل المختلفة التي يمر بها إعداد هذا النموذج، و أخيرا سنتناول بعض المشاكل القياسية التي تصادف عملية بناء النموذج القياسي.

✓ نموذج الانحدار الخطي المتعدد

سوف نتطرق في هذا الجزء إلى تحديد مفهوم كل من النموذج القياسي و نموذج الانحدار المتعدد.

1- مفهوم النموذج القياسي

إن الظواهر الاقتصادية بصفة عامة غاية في التشابك والتعقيد و من هنا تتضح الغاية من استخدام النماذج و ذلك لأجل تسهيل عمليات حل المشاكل الواقعية، سواء كانت بسيطة أم معقدة، إذ ما قام متخذ و القرار بالتركيز على الخصائص و الأسباب الرئيسية لهذه المشاكل بدلا من دراسة و فحص كل تفاصيل دقائق المشكلة الواقعية، و هذا التجريد أو التقريب للواقع العملي و الذي يمكن إعداده في أشكال متنوعة هو ما يعرف باسم النموذج، و منه يمكن أن نعرف النموذج بأنه " تمثيل أو تجريد مبسط للواقع العملي في صورة مجموعة من المعادلات و الرموز الرياضية فهو يبين العلاقة المباشرة وغير المباشرة التي تربط العناصر الرئيسية للمشكلة و الأفعال و ردودها الموجودة في الواقع " . كذلك يمكن تعريف النموذج بمعناه المجرد بأنه " محاكاة علمية لطبيعة الأشياء أو صياغة مفاهيميه". وهذه الصياغة هي صياغة تشكيلية، وذلك باستخدام التحليل. و النموذج اصطلاحا هو " عينة أو مصغر أو قالب ممثل أو شيء مقارب، أو تحويل الظاهرة أو العملية إلى رموز و علاقات و معادلات "

و تستخدم النماذج في معظم العلوم لأن الظواهر عادة ما تكون معقدة في الواقع العملي إلى درجة أنه يستحيل دراستها إلا من خلال تمثيلها في نماذج لغرض تبسيطها. و هناك العديد من النماذج وكل منها يتلاءم و طبيعة الظاهرة المدروسة، فنجد النماذج الهندسية، النماذج المادية و النماذج الجبرية .

و يعرف النموذج الاقتصادي " بأنه مجموعة من العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية لتمثيل ظاهرة معينة بصورة خالية من التفاصيل و التعقيدات و لكنها ممثلة للواقع بهدف تعليلها أو التنبؤ بها و السيطرة عليها"، ويهدف النموذج إلى تقدير قيم عددية لمعلمات علاقة بين متغيرات اقتصادية بغية التنبؤ أو تحليل هيكل اقتصادي أو تقييم سياسة اقتصادية، و يستخدم النموذج الاقتصادي الرموز الرياضية.

كما يعرف النموذج الاقتصادي بأنه مجموعة من العلاقات الاقتصادية التي توضع عادة بصيغ رياضية تسمى معادلة، أو مجموعة معادلات هيكلية، و التي تعكس أو تشرح سلوك أو آلية العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية التي تبين عمل منشأة أو قطاع أو اقتصاد بلد معين"

و هناك مجموعة من الخصائص التي يجب أن تتوافر في النموذج الاقتصادي و التي نذكر منها أن يكون مطابقا للنظرية الاقتصادية، بحيث يصف الظاهرة الاقتصادية بشكل صحيح.

- قدرته على توضيح المشاهدات الواقعية، بحيث يكون متناسقا مع السلوك الفعلي للمتغيرات الاقتصادية التي تحدد العلاقة بين هذه المتغيرات.
- دقته في تقدير المعلمات، حيث يجب أن تتطابق هذه التقديرات مع القيم الواقعية للمتغيرات.
- قدرة النموذج على التنبؤ بحيث يعطي تنبؤات مرضية للقيم المستقبلية للمتغيرات المعتمدة
- يجب أن يبرز النموذج الاقتصادي العلاقات الاقتصادية بكل بساطة شريطة أن لا يكون على حساب الدقة في التقدير

و يعرف النموذج الاقتصادي القياسي أو ما يطلق علية باختصار النموذج القياسي "بأنه نموذج اقتصادي يعبر رمزيا عن طبيعة العلاقات الاقتصادية للظاهرة المدروسة و بصورة أقرب إلى الدقة، مستخدما في ذلك العوامل المحددة أو المؤثرة على سلوك الظاهرة المدروسة جزئيا أو كليا بضمه العامل غير المحدد و المتمثل بالمتغير أو الحد العشوائي"

2- مفاهيم حول نموذج الانحدار الخطي المتعدد

يعد الانحدار الخطي المتعدد من الأساليب المتقدمة والتي تضمن دقة الاستدلال من أجل تحسين نتائج البحث عن طريق الاستخدام الأمثل للبيانات في إيجاد عالقات سببية بين ظواهر موضوع البحث .

والإنحدار الخطي المتعدد هو عبارة عن إيجاد معادلة رياضية تعبر عن العالقة بين متغيرين أو أكثر وتستعمل لتقدير قيم سابقة ولتنبؤ قيم مستقبلية، وهو عبارة أيضا عن انحدار للمتغير التابع Y على العديد من المتغيرات المستقلة $X_1+X_2+....X_K$

لذا فهو يستخدم في التنبؤ بتغيرات المتغير التابع الذي يؤثر فيه عدة متغيرات مستقلة. ويتم استخدامه لشرح العالقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، بحيث يمكن أن تكون العالقة مستمرة أو متقطعة.

المعادلة الخطية في الانحدار الخطي المتعدد :

$$Y=\beta_0 +\beta_1X_1+\beta_2X_2+\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots e$$

أو بالصيغة التالية

$$Y = \sum_{j=1}^{k} \beta jXij + Ui$$

حيث ان :

Y: المتغير التابع

β_0 :قيمة الثابت

β_1: ميل الانحدار y على المتغير المستقل الأول

β_2 : ميل الانحدار y على المتغير المستقل الثاني

X_1 : المتغير المستقل الأول **X_2:** المتغير المستقل الثاني

e: و يسمى أيضا بحد الخطأ العشوائي و هو يضم تأثير كل العوامل المعروفة (وغير المدرجة) و غير المعروفة على المتغير التابع و هو الذي يحول النموذج الاقتصادي إلى نموذج قياسي .

➢ **المطلب الثاني : النماذج الانحدارية الخطية**

يتم صياغة النموذج القياسي عن طريق تحويل العلاقات الاقتصادية إلى صيغة قياسية تتناسب مع الواقع الاقتصادي, ولأجل هذا تعد مرحلة تعيين النموذج و مرحلة تقدير معلماته من أهم مراحل القياس الاقتصادي وهذا لكثرة الأخطاء التي قد تتعرض لها كإغفال بعض المتغيرات أو نقص البيانات أو استخدام شكل رياضي غير مناسب.

- **مراحل إعداد النموذج القياسي**

يمر النموذج القياسي ب أربعة مراحل :

1- **مرحلة تعيين النموذج .**
2- **مرحلة جمع البيانات وتقدير معلمات النموذج .**
3- **مرحلة الاختبار وتقييم معلمات النموذج .**
4- **مرحلة التطبيق والتنبؤ بالنوذج**

1-3 مرحلة تعيين النموذج :

➢ **تحديد متغيرات النموذج :**

يقصد بها صياغة العلاقات الاقتصادية محل البحث في صورة رياضية حيث يمكن قياس معاملتها باستخدام ما يسمى بالطرق القياسية، فالنظرية الاقتصادية تفيد في وضع الهيكل النظري للنموذج والتي هي مجموعة مبادئ متفق عليها لشرح أو تفسير ظاهرة اقتصادية ؛ وأما الرياضيات فلصياغة هذه النظرية في إطار رياضي في شكل معادلات، إضافة إلى العمليات الرياضية المختلفة في البحث في خصائص النموذج، أما الإحصاء فيتم من خلاله استغلال المعطيات الميدانية وتنطوي هذه المرحلة على (النظرية الاقتصادية ، المعلومات المتاحة من دراسات سابقة و المعلومات المتاحة عن الظاهرة بوجه خاص)

كمثال عن ذلك : عند دراسة الأغنام فاننا نستعين بالنظرية الاقتصادية لتحديد بعض المتغيرات التي ينطوي

عليها النموذج ، حيث الطلب يتحدد بسعر السلعة وأسعار السلع البديلة أو المكملة والدخل والذوق . فيكون

المتغير التابع هو الكمية المطلوبة D1 والمتغيرات التفسيرية (المستقلة): سعر حليب الأغنام P1 ، سعر حليب الأبقار P2 ، الدخل Y ، الذوق S بالإضافة للعديد من المتغيرات التي نجدها في دراسات تمت على سلع مشابهة مثل التعرفة الجمركية على الحليب المستورد M

$$D1= f (P1,P2,Y,S,M)$$

ولكن وعلى الرغم من ذلك فأنه لا يمكن بشكل عام ادراج جميع المتغيرات التفسيرية التي تؤثر على الظاهرة محل البحث في النموذج وذلك لصعوبات كثيرة أهمها عدم توافر بيانات عن بعض المتغيرات

➢ **تحديد الشكل الرياضي للنموذج :**

وهو عدد المعادلات التي يحتوي عليها سواء كانت معادلة واحدة أو مجموعة من المعادلات و درجة خطية النموذج (خطي أو غير خطي) ودرجة تجانس كل معادلة (فقد تكون متجانسة او غير متجانسة من درجة معينة)، فالنظرية الاقتصادية لا توضح الشكل الرياضي.

ولهذا السبب يلجأ إلى تجريب الصيغ الرياضية المختلفة عند القياس ثم يختار الصيغة التي يتوقع أن تعطي نتائج أكثر معقولية من الناحيتين الاقتصادية و الاحصائية .

➢ **تحديد التوقعات القبيلة :**

أي تحديد توقعات نظرية مسبقة عن إشارة وحجم معلمات العالقة الاقتصادية، فعلى سبيل المثال إذا كانت دالة الطلب لسلعة ما تأخذ الصيغة الخطية التالية :

$$D1 = b + b1\ P1 + b2\ P2 + b3\ Y + u$$

او

$$Q_d = \beta_0 + \beta_1 P + \beta_2 P_a + \beta_3 Y + U$$

حيث :

P: تمثل سعر السلعة D

P_a: سعر السلعة a

Y : الدخل

D1 : المتغير التابع

P1 ، P2 ، Y ، u : المتغيرات المستقلة

b1 ، b2 ، b3 : معلمات النموذج

حيث يتوقع أن تكون قيمة β_1 سالبة وفقا لقانون الطلب ، و β_2 موجبة إذا كانت السلعتين c و d بدليتين ، وتكون سالبة إذا كانت السلعتين مكملتين ، أما بالنسبة β_3 فتكون قيمتها موجبة إذا كانت السلعة d سلعة عليا وسالبة إذا كانت السلعة دنيا

2-3 مرحلة جمع البيانات وتقدير معلمات النموذج

يعتمد في عملية التقدير على بيانات فعلية و واقعية تتعلق بمتغيرات النموذج وعلى طرق قياسية تستخدم في عملية التقدير وتتضمن هذه الخطوة بمرحلتين :

❖ **تجميع البيانات :**

(سلاسل زمنية، بيانات قطاعية، بيانات سلسلة قطاعية، بيانات تجريبية، بيانات أخرى) وقد يتم إعداد البيانات قبل تحليلها بطرق مختلفة أهمها :

✓ **الأرقام القياسية** : يشير الرقم القياسي لمتغير ما في فترة معينة (t) لنسبة القيمة المطلقة لهذا المتغير في الفترة (t) إلى قيمة نفس المتغير في سنة الأساس مضروب ب 100 أي:

$$I_t = \frac{Xt}{X0} \times 100$$

و تستخدم الأرقام القياسية عادة في قياس معدلات التغير في متغيرات النموذج .عبرالزمن. فعلى سبيل المثال إذا كانت إنتاجية عنصر العمل في مؤسسة ما و خلال الفترة 2015 إلى 2020 كما هي مبينة في الجدول رقم (1 - 3)، فإذا تم اختيار سنة 2015 كسنة أساس يمكن عرض تطور .

انتاجية العمل بالمؤسسة باستخدام الأرقام القياسية المبينة في الجدول رقم (1 - 3) . **و يتضح من هذا الجدول أن إنتاجية العمل زادت خلال الفترة 2015-2020 بنسبة 125% أي أن التطور السنوي للانتاجية يقدر ب 25 % ويستخدم هذا الأسلوب في العديد من المجالات ومن أبرزها قياس التغيرات في المستوى العام للأسعار ومعدلات التضخم والبطالة .... الخ**

السنة	إنتاجية العمل	الرقم القياسي لإنتاجية العمل 2002 =100%
2015	4000	100
2016	5000	125
2017	6000	150
2018	7000	175
2019	8000	200
2020	9000	225

ولكن يلاحظ أنه وإن كان استخدام أسلوب الأرقام القياسية يوضح معدل التغير في قيمة المتغير ويساعد على إجراء مقارنة بين معدلات التغير في الظواهر المختلفة إلا انه لا يخبرنا شيئا عن الفرق في المستوى بين المتغيرات .

✓ **القيم الحقيقة :**

من المفيد الإشارة هنا إلى أن هناك فارق جوهري بين القيمة النقدية للمتغير و القيمة الحقيقية له، فالقيمة النقدية تشير إلى قيمة هذا المتغير معبرا عنها بوحدات نقدية ووفقا للأسعار الجارية أما القيمة الحقيقية للمتغير فهي القيمة النقدية له معبر عنها بوحدات نقدية بالأسعار الثابتة (أسعار سنة الأساس)، فالقيمة الحقيقية إذا تعزل أثر التغير في الأسعار الجارية. فعلى سبيل المثال نجد التغير في القيمة النقدية للناتج المحلي الإجمالي لدولة معينة يمكن إرجاعها إلى أحد السببين أو كليهما السبب الأول هو التغير في الأسعار الجارية و هو تغير اسمي، و السبب الثاني هو تغير الكميات المنتجة و هو تغير حقيقي.

و من الممكن استخدام الأرقام القياسية لتحويل القيم النقدية للمتغير إلى قيم حقيقية وفق الصيغة التالية: القيمة الحقيقية للمتغير = (القيمة النقدية للمتغير / الرقم القياسي للأسعار) × 100

❖ **اختيار طريقة القياس الملائمة :**

يوجد هنالك عدة طرق قياسي، يمكن استخدامها في تقدير قيم المعالم ويمكن تصنيفها إلى نوعين -:

النوع الأول : طرق المعادلة الواحدة وهي تطبق على كل معادلة من معادلات النموذج على حدة ونجسد من أهمها :

- طريقة المربعات الصغيرة (OLS)
- طريقة المربعات الصغرى الغير المباشرة (ILS)
- طريقة المربعات الصغرى بمرحلتين (SLS2)
- طريقة التقدير المختلط
- طريقة المتغيرات المساعدة

النوع الثاني : طريقة المعادلات الآنية

وتطبق هذه الطرق على مجموعة المعادلات في النموذج ونجسد من اهمها :

- طريقة المربعات الصغرى بثلاث مراحل (ILS)
- طريقة الإمكانية العظمى بالمعلومات الكاملة (SLS2)
- طريقة الامكان الاعظم (L.H

بعد عرض جميع الخطوات الواجب إتباعها لكي نقوم بعملية التقدير سوف نبين فيما يلي كيفية حساب المعلمات المقدرة بالنسبة لنموذج الانحدار الخطي المتعدد.

رأينا فيما سبق أن نموذج الانحدار الخطي المتعدد يكتب بالصيغة

$$Y_i = \beta_0 + \beta_1 X_{1i} + \beta_2 X_{2i} + \beta_3 X_{3i} + \beta_4 X_{4i} + \ldots\ldots + \beta_k X_{ki} + U_i$$

ويمكن كتباته في شكل مصفوفات

$$\begin{pmatrix} Y_1 \\ Y_2 \\ \vdots \\ \vdots \\ Y_n \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} 1+ & X_{11} + & X_{31}+ & +\ldots\ldots & X_{k1} \\ 1+ & X_{12}+ & X_{32}+ & \ldots\ldots+ & X_{k2} \\ \vdots & \vdots & \vdots & \vdots & \vdots \\ \vdots & \vdots & \vdots & \vdots & \vdots \\ 1+ & X_{1n}+ & X_{3n}+ & \ldots\ldots+ & X_{kn} \end{pmatrix} . \begin{pmatrix} \beta_0 \\ \beta_1 \\ \vdots \\ \vdots \\ \beta_k \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} Y_1 \\ Y_2 \\ \vdots \\ \vdots \\ Y_n \end{pmatrix}$$

وباختصار تكتب الجملة بالشكل التالي :

$$Y = X\beta + e$$

3- 3 مرحلة الاختبار وتقييم معلمات النموذج

في هذه المرحلة قد نواجه عدة مشاكل منها مشكلة عدم ثبات التباين او التغاير، او الارتباط الذاتي أو التعدد الخطي ، وعليه في هذه الحالة ان نعالج هذه المشاكل قبل البدء في عملية التقييم .وبعدها نقوم بتقييم المعلمات المقدرة ، أي تحديد ما إذا كانت مقبولة من الناحية الإحصائية ، وما إذا كانت قيم هذه المعلمات لها مدلول أو معنى من الناحية الاقتصادية وهذا بالاعتماد على المعايير التالية :

أولا : المعايير الاقتصادية : تتعلق بحجم وإشارة المعلمات المقدرة ، لأن النظرية الاقتصادية تضع قيودا مسبقة على حجم واشارة المعلمات ، فإذا ما جاءت هذه المعلمات على عكس ما تقرره النظرية مسبقا فإن هذا يمكن أن يكون مبررا كافيا لرفض هذه المعلمات ، وفي هذه الحالة يجب عرض هذه المبررات بوضوح ، وبالرغم من ذلك فإنه في بعض الحالات يأتى اختالف المعلمات المقدرة عما تقرره النظرية مسبقا نتيجة لقصور في البيانات المستخدمة في تقدير النموذج ومن الأمثلة الاقتصادية التي توضح هذه

النقطة نجد النظرية الكينزية للاستهلاك، حيث يفترض كينز أن الاستهلاك في المدى القصير يتحدد بالدخل وفقا للمعادلة:

$$c = co + by$$

و حسب كينز فإن Co التي تمثل الاستهلاك التلقائي تكون دوما أكبر من الصفر، و قيمة b التي تمثل الميل الحدي للاستهلاك تكون محصورة بين الصفر و الواحد.

و هكذا فإن النظرية الكينزية للاستهلاك قد وضعت معايير اقتصادية خاصة بإشارة و حجم المعلمتين (co ،b) ، و يتعين على أي محاولة لقياس دالة الاستهلاك في الأجل القصير أن تعطي نتائج تتفق هذه ، مع المعايير حتى يمكن قبولها اقتصاديا.

ثانيا : معايير إحصائية

تعتبر هذه المعايير من المعايير المهمة في دراسة قياس العالقة الاقتصادية وذلك للتعرف على معنوية التقديرات ومدى مطابقتها مع منطوق النظرية الاقتصادية و تمثيلها للمجتمع الذي تنتمي اليه ، ويطلق عليها اختبارات الدرجة الأولى تهدف إلى اختبار جودة التوفيق و مدى الثقة الإحصائية في التقديرات الخلاصة بالمعلمات .

وتنقسم المعايير الاحصائية الى نوعين من الاختبارات :

1- اختبار جودة التوفيق :

ويتم ذلك باستخدام معامل التحديد و يعتبر من أهم المعاملات التي تقيس القوة التفسيرية لنموذج الانحدار المتعدد، فهو مقياس يوضح نسبة التباين في المتغير التابع Y من قبل المتغيرات المستقلة X أي يشرح نسبة الانحرافات الكلية أو المتغيرات التي تحدث في المتغير التابع Y ،والمشروحة بواسطة تغيرات المتغير المستقل X ، ولكن نجد دائما من عيوب معامل التحديد انه يبالغ في حقيقة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع ، و لذلك تم استخدام معامل التحديد المعدل R^2 Adjusted لعالج ذلك وهو مرجحا فقط بدرجات الحرية للخطأ ولذلك عادة مايكون معامل التحديد المعدل أقل من أو يساوى معامل التحديد ، ويتم حسابه رياضيا كما يلي :

$$\sum_{i=1}^{n} e_t^2 = e, e = y'y - \hat{\beta}'.x'y$$

$$SST=SSE+SSR$$

$$R^2 = \frac{SCR}{SCT} = \frac{\hat{\beta}xy}{y'y}$$

SST : مجموع المربعات الإجمالي التي تحدث في المتغير التابع Y SSR : مجموع مربعات الانحدار

SSE : مجموع مربعات البواقي

2- اختبارات المعنوية :

بعد تقدير قيم المعالم من بيانات العينة لا بد من اختبار الى أي مدى يمكن الاعتماد عليها كأساس جيد للوصول لمعلمات المجتمع وسوف يتم ذلك من خلال اختبار مدى ملائمتها الإحصائية باستخدام اختبارات المعنوية ويوجد هناك ثلاثة اختبارات يمكن استخدامها لهذا الغرض وهي :

*** اختبار ستيودنت t :**

يستخدم اختبار ستيودنت لتقييم معنوية المعلمات المقدرة ، وفي نموذج الانحدار المتعدد يتم إجراء هذا الاختبار وفق المعادلة :

$$\boldsymbol{\gamma_t = \beta_0 + \beta_1 x_{1t} + \beta_2 x_{2t} + \cdots + \beta_k x_{k.t} + \varepsilon - t}$$

ولتكن β_0، β_1، β_2 ..... β_k المعلمات المقدرة للنموذج

لاختبار العلاقة الموجودة بين المتغير التابع Y والمتغير التفسيري x_i

- نقوم بوضع الفرض الخاص بمعنوية المعلمات المقدرة الذي يكتب على الشكل

$$\begin{cases} \boldsymbol{H_0 : \beta_k = 0} \\ \boldsymbol{H_1 : \beta_k \neq 0} \end{cases}$$

- نقوم بحساب إحصاءة ستيودنت بالعلاقة التالية

$$t = \left| \frac{\widehat{\beta_\iota}}{\hat{\delta}\hat{\beta}_i} \right|$$

$\hat{\beta}_i$: مقدرة β_i

$\hat{\delta}\hat{\beta}_i$: الانحراف المعياري ل : $\hat{\beta}_i$

الاحصاءة T المحسوبة تتبع توزيع ستيودنت بدرجة حرية تساوي (n-k)

- بعد إيجاد قيم المحسوبة لكل المعلمات المقدرة ، نقوم بمقارنها مع قيم الجدولية ، التي نتحصل عليها من جدول توزيع ستيودنت بدرجات حرية (n-k) و مستوى معنوية مناسب (α).

- إذا كانت القيمة المطلقة لـt المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية (وهذا بالنسبة لكل معلمة مقدرة على حدا) فهذا يعني أن قيمة t المحسوبة تقع في منطقة الرفض، أي أنه يتم رفض فرض العدم القائل بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المفسر و المتغير التابع، و يتم قبول الفرض البديل، أي أن العلاقة المقدرة بين المتغير المفسر و المتغير التابع هي علاقة حقيقية و غير راجعة للصدفة.

- إذا كانت القيمة المطلقة لـ t المحسوبة أقل من قيمة t الجدولية فهذا يعني أن قيمة t المحسوبة تقع في منطقة القبول، أي أنه يتم قبول فرض العدم القائل بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المفسر و المتغير التابع، ويتم رفض الفرض البديل، أي أن العلاقة المقدرة بين المتغير المفسر و المتغير التابع هي علاقة راجعة للصدفة .

*** اختبار فيشر F:**

نهدف من هذا الاختبار الى معرفة مدى معنوية النموذج الكلية ، وهو ما يعني اختبار العلاقة الخطية بين المتغيرات المستقلة على المتغير التابع ، واختبار مدى صحة الشكل الرياضي المختار للنموذج ، ويتم هذا من خلال اختبار الفرض التالي :

$$H_0: \beta_0 = \beta_1 = \cdots = \beta_k = 0$$

$$H_1: \beta_k \neq 0$$

تنص الفرضيات على :

الفرضية الأولى تنص على عدم معنوية العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل .

الفرضية الثانية تنص على وجود علاقة جوهرية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة .

يتم حسابها رياضيا :

$$F = \frac{R^2/k-1}{(1-R^2)/n-k}$$

بعد حساب قيمة فيشر يتم مقارنتها مع القيمة الجدولية F_{tab} حيث القيمة الجدولية بعد حساب قيمة فيشر يتم مقارنتها مع القيمة الجدولية تتبع توزيع طبيعي عند مستوى معنوية (5%، 1 %) ودرجة الحرية (n-k-1'k) ويكون القرار رفض الفرضية H_0 إذا كانت F المحسوبة اكبر من F الجدولية أي معنوية العلاقة المقدرة والعكس في حالة F المحسوبة أقل من F الجدولية نرفض H_1 أي عدم معنوية العلاقة المقدرة .

3- الاختبارات القياسية

تهدف الدراسة القياسية إلى اختبار صلاحية المعايير الإحصائية، ولهذا يطلق على المعايير القياسية المستخدمة في الدراسة القياسية باختبارات الرتبة الثانية ومن بين هذه الإختبارات يمكن عرض ما يلي :

1- اختبار الامتداد الخطي :

إن التداخل الخطي ينصب على العلاقة بين المتغيرات المستقلة فيما بينها فقط ، سواء كانت العلاقة بين متغيرين أو أكثر من المتغيرات المستقلة في النموذج، وليس على العلاقة بين متغير مستقل ومتغير تابع أو بين متغير مستقل ومتغير عشوائي. أضف إلى ذلك، أن مشكلة التداخل الخطي ليست في وجود هذا التداخل، وإنما في درجته التي تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح. وقد لوحظ عن طريق الدراسات الاقتصادية التطبيقية أن أغلب المتغيرات المستقلة مرتبطة مع بعضها، وقد لا يكون هناك خوف من هذا الارتباط عندما يكون صغيراً، لأنه موجود كحاصل تحصيل نتيجة لنسق تغيرات الحجوم الاقتصادية معاً بالتزايد أو النقصان، عندما تكون بيانات الدراسة لسلسلة زمنية، على الرغم من احتمالية ظهور هذا الارتباط في بيانات المقاطع العرضية أيضا، فيقبل النموذج ويعد مجتازا للاختبار القياسي فيما يتعلق بطبيعة ودرجة ذلك الارتباط بين المتغيرات المستقلة .

ويرجع ظهور مشكلة التعدد (الامتداد) الخطي لعدة أسباب منها :

- تميل المتغيرات الإقتصادية لأن تتغير معاً عبر الزمن نظراً لأنها تتأثر جميعها بنفس العوامل، فعلى سبيل المثال : تزداد المتغيرات الإقتصادية في أوقات الرواج أو النمو الإقتصادي السريع، فزيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات يصاحبها زيادة في الإنتاج وزيادة في العمالة وزيادة في الدخل وزيادة في الإستثمار والإستهلاك والإدخار وارتفاع الأسعار والعكس يحدث في فترات الكساد؛
- يحدث الإمتداد الخطي بسبب صغر حجم العينة بحيث يصبح عدد المشاهدات قريباً من عدد المتغيرات التفسيرية إلى ظهور مشكلة الإمتداد الخطي المتعدد، وتسمى المشكلة بمشكلة صغر حجم العينة.

ومن أجل الكشف عن الامتداد الخطي يمكن ذكر ما يلي :

✓ **اختبار كلاين Test de Klein :**

يذكر كلاين أن وجود الإمتداد الخطي المتعدد يمثل مشكلة خطيرة فقط إذا تحقق الشرط التالي :

$$R^2{}_{X_1.X_2} \geq R^2{}_{Y.X_1.X_2}$$

حيث :

$r_{X1,X2}$: معامل الارتباط بين المتغيرين التفسيرين X_1,X_2

$R^2{}_{Y.X_1.X_2}$: معامل التحديد المتعدد لمعادلة الانحدار .

X_1,X_2 : متغيرين تفسيرين

$R^2{}_{X_1.X_2}$: مربع معامل الارتباط بين X_1,X_2

أي أنه وفقا لهذا الإختبار إذا كان لدينا عدد من المتغيرات التفسيرية (K) فإن مشكلة الإمتداد الخطي المتعدد تكون خطيرة إذا كان مربع معامل الإرتباط البسيط بين أي متغيرين مستقلين أكبر من معامل التحديد الكلي لمعادلة الإنحدار.

✓ **اختبار دربن واتسون Durbin watson :**

يتم تحديد هذا المشكل في النموذج المقدر حيث يسمح لنا بكشف الارتباط الذاتي بين الأخطاء ، ويقوم هذا الاختبار على مجموعة من الشروط وهي :

- أن يستخدم هذا الاختبار في حالة الارتباط الذاتي من الرتبة الأولى .
- أن تحتوي معادلة الانحدار الأصلية بالنموذج على معلمة مقطعية (العنصر الثابت) .
- يتعين ألا يحتوي نموذج الانحدار الأصلي على المتغير التابع كمتغير تفسيري ذو فجوة زمنية .
- لا بد أن يكون حجم العينة أكثر من 15 حتى يمكن إجراء هذا الاختبار .

ولإجراء هذا الاختبار نتبع الخطوات التالية :

تحديد الفرضيات :

$$H_0: \rho = 0$$

$$H_1: \rho \neq 0$$

H_0 : تمثل فرضية العدم

H_1: تمثل وجود ارتباط ذاتي

يتم حساب DW بالعلاقة التالية :

$$DW = \frac{\sum_{t=2}^{n}(e_t - e_{t-1})^2}{\sum_{t=2}^{n} e_t^2}$$

حيث : e_t القيمة المقدرة لمعامل المتغير العشوائي ، بعد حساب قيمة DW يتم مقارنتها مع القيمة الجدولية ويتم قبول ورفض الفرضيات حسب الشكل أدناه

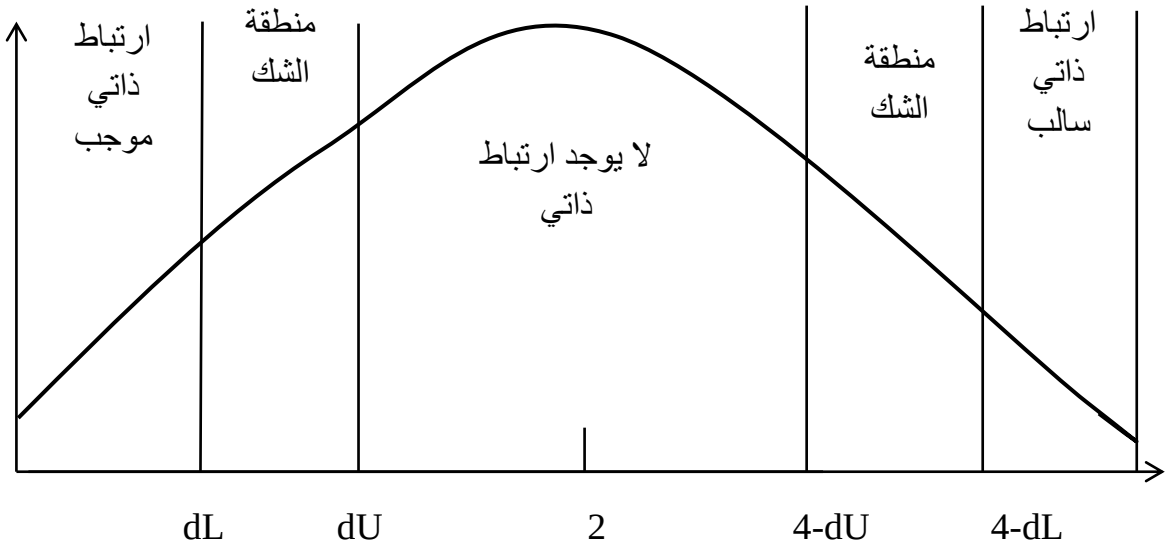

من خلال الشكل يتم تحديد قبول ورفض الفرضيات السابقة

- ✓ عندما 0<DW < dL او 4 > 4-dU<DW في هذه الحالة نقبل H1 وبالتالي وجود ارتباطي ذاتي .
- ✓ عندما dU<DW < 4-dU في هذه الحالة نقبل H0 وبالتالي عدم وجود ارتباطي ذاتي .
- ✓ عندما 0<DW < d1 في هذه الحالة نقبل H1 وبالتالي وجود ارتباطي ذاتي .
- ✓ عندما 4-dU<DW < 4-dL ، dL<DW < dU لا يمكن الرفض أو القبول لأن في منطقة الشك .

✓ **اختبار White**

يعتمد هذا الاختبار على إيجاد علاقة بين مربعات البواقي e_t^2 والمتغيرات المستقلة X_t ومربع هذه المتغيرات المستقلة X_t^2 : ويكون التقدير وفق الصيغة التالية :

$$e_t^2 = \beta_0 + a_1 x_1 t + \beta_1 x_{1t}^2 + a_2 x_{2t} + \cdots + a_k x_{kt} + \beta_k x_{kt}^2 + v_t$$

في حالة معنوية أحد معالم هذا الانحدار نقبل فرضية عدم ثبات التباين ونجري هذا الاختبار بالاعتماد على : LM

$$LM = n.R_2$$

حيث : n : حجم العينة .

R2: معامل التحديد .

K: عدد المعلمات باستثناء الحد الثابت .

➢ **المطلب الثالث : تقييم معلمات النموذج الخطي (باستعمال البرنامج EVIEWS)**

سنقوم بتجميع البيانات التي تخص هذه المؤشرات في الجدول الموالي :

السنوات	IDE[1] مليون دولار	GDP[2] مليار دينار	INF[3]	IBS[4]	dz/$ TCH[5]
2015	**270**	**2570**	**18.69**	**38**	**54.75**
2016	**206**	**2780.2**	**5.73**	**38**	**57.71**
2017	**501**	**2830.5**	**4.95**	**38**	**58.74**
2018	**507**	**3238.2**	**2.64**	**30**	**66.57**
2019	**438**	**4123.5**	**0.34**	**30**	**75.26**
2020	**1196**	**4260.8**	**4.23**	**30**	**77.22**
2021	**1065**	**4541.9**	**1.42**	**30**	**76.68**
2022	**633.8**	**5266.8**	**2.3**	**30**	**77.39**

الجدول يمثل تجميع البيانات الخاصة بالمتغيرات المستقلة والمتغير التابع

المصدر : من إعداد الطالب باعتماد على احصائيات من المديرية العامة للضرائب

نلاحظ من خلال الجدول أن البيانات المستخدمة هي بيانات سلسلة زمنية لأنها توضح مدى تطور المؤشرات عند نقاط زمنية مختلفة.

بالاعتماد على النموذج الخطي التالي :

$$IDE_t = \beta_0 + \beta_1 GDP_t + \beta_2 INF_t + \beta_3 IBS_t + \beta_4 TCH_t + U_t$$

بعد إدخال البيانات السابقة في برنامج EVIEWS لغرض تقدير نتائج النموذج من خلال تطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية كانت النتائج كما يلي:

Dependent Variable is IDE

Date: 03/01/2023 Time: 12:51

Sample: 2015 2022

Included observations: 12

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
C	134.7196	1240.845	0.108571	0.9147
GDP	0.221092	0.045314	4.879081	0.0001
INF	-6.383743	5.812068	-1.098360	0.2865
IBS	-2.436121	23.08954	-0.105508	0.9171
TCH	-3.848890	5.655126	-0.680602	0.5048

R-squared	0.906464	Mean dependent var	469.7739
Adjusted R-squared	0.995753	S.D. dependent var	607.8111
S.E. of regression	0.031036	Akaike info criterion	10.84065
Sum squared resid	0.017338	Schwarz criterion	11.08750
Log likelihood	52.74005	Durbin-Watson stat	1.841042
F-statistic	43.60984	Prob(F-statistic)	0.000000

المصدر : من اعداد الطالب ، بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS

ووفقا للجدول أعلاه كانت نتائج تقدير النموذج الخطي على النحو التالي :

$$IDE_t = 134.71 + 0.22GDP - 6.37INF - 2.43IBS - 3.84TCH$$

(0,1) (4,87) (-1,09) (-0,1) (-0,68)

R^2=0.906 N=23 F=43.60

DW=1,84 Prob = 00000

مع العلم أن :

(): لقيم الموضوعة بين قوسين تمثل الإحصائية t وسيتم اعتمادها في جميع النتائج

R^2: معامل التحديد

N : عدد المشاهدات

DW : إحصائية داربن واتسن

F : إحصائية فيشر

ob Pr : احتمال الخطأ .

اختبار معلمات النموذج المتحصل عليه

يتم اختبار معلمات النموذج من الناحية الاقتصادية لتحديد مدى مطابقتها للتوقعات المسبقة ومن الناحية الإحصائية لتحديد مدى معنويتها الإحصائية

- **اختبار المعلمات من الناحية الاقتصادية من خلال مقارنة إشارة هذه المقدرات مع التوقعات المسبقة .**

✓ الناتج المحلي الإجمالي : (GDP) تدل الإشارة الموجبة في معادلة الانحدار المتعدد على أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر(B_1) المقدر بالنسبة لمعامل هذا المتغير وGDPعلاقة طردية, وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات القبلية ومنطق النظرية الاقتصادية, حيث أن الأثر الحدي يساوي 0.22 أي أن تغيير GDP بوحدة واحدة فان الاستثمار الأجنبي المباشر سوف يتغير ب 0.22 ومنه هذا المتغير مقبول من الناحية الاقتصادية؛

✓ التضخم (INF) : تدل الإشارة السالبة في معادلة الانحدار المتعدد المقدر بالنسبة لمعامل هذا المتغير B_2 على أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر (IDE) و (INF) علاقة عكسية, وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات القبلية ومنطق النظرية الاقتصادية حيث أن إذا زاد INF بوحدة واحدة سينخفض الاستثمار الأجنبي المباشر ب 6.38 ومنه هذا المتغير مقبول من الناحية الاقتصادية

✓ الضريبة على أرباح الشركات (IBS) : تدل الإشارة السالبة في معادلة الانحدار المتعدد المقدر بالنسبة لمعامل هذا المتغير B3 على أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و IBS علاقة عكسية وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات القبلية ومنطق النظرية الاقتصادية

حيث أنه إذا زاد IBS بوحدة واحدة سينخفض الاستثمار الأجنبي المباشر ب 2.43 ومنه هذا المتغير مقبول من الناحية الاقتصادية؛

- ✓ سعر الصرف الحقيقي (TCH) : تدل الإشارة في معادلة الانحدار المتعدد المقدر بنسبة لمعامل هذا المتغير B_4 على أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و TCH علاقة عكسية وهذا ما لا يوافق

التوقعات القبلية ومنطق النظرية الاقتصادية حيث إذا زاد TCH بوحدة واحدة سينخفض الاستثمار الأجنبي المباشر ب 3.84 ومنه هذا المتغير مرفوض من الناحية الاقتصادية.

من خلال الدراسة الاقتصادية للنموذج تبين أن كل من الناتج المحلي الإجمالي والتضخم و الضريبة على أرباح الشركات هي متغيرات تفسيرية مقبولة من الناحية الاقتصادية إلا أن سعر الصرف الحقيقي هو متغير تفسيري مرفوض من الناحية الاقتصادية و ذلك لعدم توافق إشارة معامل هذا الأخير و منطق النظرية الاقتصادية.

لاختبار المعنوية الكلية للنموذج نعتمد على بعض المعايير الإحصائية لمعرفة مدى جودة توفيق النموذج

- **معامل التحديد R^2 :**

يقدر معامل التحديد ب $R^2=0.906$ والذي يدل على أن 90.6% من التغير الناتج مفسر من قبل المتغيرات المستقلة (الناتج المحلي الإجمالي,التضخم,الضريبة على أرباح الشركات,سعر الصرف الحقيقي) و هذا ما يدل على أن هناك ارتباط قوي بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة و هذا يعني أنه جيد و مقبول.

- **إحصائية فيشر**

يستخدم هذا الاختبار لدراسة معنوية كل المعلمات في آن واحد حيث تستخدم الإحصائية الفرضية التالية :

$$H_0: B_0 = B_1 = B_2 = B_3 = B_4 = 0$$

$$H_1: B_0 \neq B_1 \neq B_2 \neq B_3 \neq B_4 \neq 0$$

حيث لدينا : F المحسوبة هي 43.60 و F الجدولية هي 2.93

بما أن F المحسوبة أكبر من Fالجدولية إذن سوف ترفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة, أي يوجد عل الأقل متغير واحد لا يساوي الصفر إذن النموذج ككل له معنوية .من خلال اختبار المعلمات من الناحية الاقتصادية و الإحصائية التي قمنا بها نلاحظ أن النموذج غير جيد, و حتى لا يؤدي بنا الأمر إلى التأشير و بصورة خاطئة على عدم معنوية المتغيرات المستقلة نتيجة انخفاض الإحصائية t و إزالتها من النموذج, تجري

اختبارات التعدد الخطي قصد الاستطلاع إذا ما كان هناك ارتباط بين المتغيرات المستقلة أولا وخاصة أنه لدينا معامل التحديد R^2 مرتفع جدا .

- **اختبار وجود التعدد الخطي :**

من بين فرضيات النموذج الخطي المتعدد هو عدم وجود علاقة خطية بين المتغيرات المستقلة وللتأكد من ذلك نعتمد على الاختبار التالي :

- اختبار FIRSH : ووفقا لهذا الاختبار يتم إتباع الخطوات التالية :

سوف نقوم باختبار كل متغير مفسر على حدى من أجل معرفة مدى تأثير كل من هذه المتغيرات

- انحدار الاستثمار الأجنبي المباشر على GDP نحصل على النموذج التالي :

$$IDE_t = 162.24 + 0.2GDP_t$$

(-2.53) (13.4)

R^2=0.891 N=23 F=172.72

DW=1.53 Prob = 00000

من خلال النموذج نلاحظ أن الاستثمار الأجنبي المباشر يرتبط بعلاقة طردية بالناتج المحلي الإجمالي, وهذا يتوافق مع توقعاتنا إذن معامل B1 له معنوية اقتصادية أما من الناحية B1 المحلي الإجمالي, وهذا يتوافق مع توقعاتنا إذن معامل الإحصائية نقبل معلمة الناتج المحلي الإجمالي, وهذا لأن إحصائية ستودنت |t|=13.4 أكبر من 2 أما فيما يخص بمعامل التحديد R^2 نجده يساوي 89.1 % مما يؤكد على الارتباط القوي بين المتغير المستقل والتابع, كما أن إحصائية فيشر F يساوي 170.78 وهي أكبر من F الجدولية والمقدرة ب 4.32 بدرجة حرية 21.1 وبمستوى معنوية 5 % إذن معامل B1 له معنوية إحصائية واقتصادية .

خلاصة الفصل الثاني

من خلال ما سبق ذكره تبين لنا :

أن مكونات المناخ الاستثماري متعددة وتتساوى من حيث الأهمية، وتعتبر تلك المكونات من أهم العوامل المؤثرة في البيئة المشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر، وهي تشمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية وكل هذه العوامل تؤخذ بعين الاعتبار عند اتخاذ قرار الاستثمار.

أن الجزائر وبعد فشل كل سياسات التعديل الذاتية التي تبنتها دون اللجوء إلى المساعدات الخارجية، عرفت توجهات سياسية جديدة أدت إلى انتهاج سياسة اقتصادية من خلال العلاقات الخارجية في إطار ترقية وتطوير الاستثمار الأجنبي، وهي بذلك تحاول إدماج اقتصادها في الاقتصاد العالمي والانسجام مع الوضع السائد لتحقيق حرية السوق والمنافسة وتحرير التجارة الخارجية وهو ما عجل بالإصلاح التشريعي. أن المنظومة التشريعية تعتبر إحدى العوامل التي تحفز المستثمرين الأجانب على القيام بالاستثمار في أي دولة، لذا قامت الجزائر بإحداث عدة تطورات وتعديلات على القوانين والتشريعات والهيئات تماشيا مع الأوضاع الاقتصادية والظروف السياسية التي شهدتها، والتي تضمن من خلالها استقطاب الاستثمارات الأجنبية. وقد شكلت الحوافز إحدى الأساليب المستعملة من طرف الدولة لجذب المستثمر الأجنبي وتوجيهه نحو القطاعات الاقتصادية المستهدفة. ومن تلك الحوافز ذكرنا الحوافز الجبائية والجمركية، والحوافز ذات الطبيعة المالية غير الضريبية مثل تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالنفقات والمصاريف الأساسية. بالإضافة إلى حوافز أخرى والتي تتعلق بتشريعات وعلاقات العمل وسياسة الصرف الأجنبي.

أن قوانين الاستثمار في الجزائر أقرت الضمانات اللازمة لتشجيع وحماية المستثمر وكسب ثقته. ومن هذه الضمانات ذكرنا ضمان المساواة بين جميع المستثمرين في الحقوق والواجبات، وضمان أحكام العقود والاتفاقيات المبرمة وضمان تحويل رأس المال المستثمر، وضمان إمكانية اللجوء إلى القضاء والتحكيم الدولي .

لقد تناولنا في هذا الفصل دراسة قياسية للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التعرف على منهجية القياس الاقتصادي والنماذج الانحدار(بسيط, متعدد) والمشاكل التي قد نواجهها وكيفية معالجتها, وحاولنا تطبيق ما تعرفنا عليه من خلال بناء نموذج قياسي يحدد أثر المؤشرات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من أجل الوصول إلى أهم هذه

المؤشرات, ومن أجل معرفة نوع العلاقة بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة, استعملنا نموذج الانحدار المتعدد عن طريق استخدام النماذج خطية حيث توصلنا في الأخير إلى :

- مؤشر الناتج المحلي الإجمالي و التضخم لهما المعنوية الإحصائية والاقتصادية في النموذج ؛
- مؤشر الضريبة وسعر الصرف ليس لهما معنوية إحصائية و اقتصادية في النموذج؛
- تحقق كل فرضيات النموذج؛
- استقرار النموذج المتحصل عليه خلال فترة الدراسة؛
- النموذج المتحصل عليه له مقدرة جيدة على التنبؤ

خاتمة عامة

أصبح ينظر الى الاستثمار الأجنبي المباشر الشكل التمويلي البديل للمديونية ، ومن القضايا الجوهرية و الحديثة التي لفتت اهتماما بالغا من طرف الدول الحكومات نظرا لما تحققه من مكاسب لكل من الدول المضيفة و المستثمرة.

فدراسة الاستثمار الاجنبي المباشر بشكل عام و في الجزائر بشكل خاص كان يهدف الى معرفة حاجة الدول اليه و الجهود المبذولة من طرف الدول في سبيل تحقيقه ، بما في ذلك حلق مناخ استثماري مناسب و الذي يخص جميع الظروف السياسية و الاجتماعية و خاصة الاقتصادية و اهم العراقيل التي تواجه الدول المستثمرة.

ان الاستثمار الاجنبي المباشر يتدفق للدول المضيفة في اشكال مختلفة هي في الحقيقة مرهونة من حيث تطبيق السياسات الدول المضيفة ، و استراتيجيات الشركات المهيمنة و بما تطلبه التحديات الجديدة التي تمر بها الساحة العالمية .

ومن خلال القراءة الواضحة لمناخ الاستثمار و الاحصائيات التي استندنا اليها على العموم ان مستوى أداء و امكانات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر و مستوى جاذبيتها له مازال يحتاج الى التحسين اكثر خاصة و انها تتمتع بالكثير من الامكانيات البشرية و المادية و الطبيعية و ينقصها فقط بذل المزيد من المجهودات و استغلال تلك الامكانيات في سبيل النهوض بالتنمية فيها و افساح المجال اكثر لمساهمة القطاع الخاص بما فيه المستثمرين الاجانب و استقطاب حجم كبير و الاستفادة اكثر منه.

و على ضوء ذلك توصلنا الى استخلاص النتائج التالية :

- ان الاستثمار الاجنبي المباشر يتمتع بخصائص تجعله يتميز الامر الذي ادى الى ظهور نظريات مختلفة لتفسيره
- ان الاستثمار الاجنبي المباشر يجري في اشكال متعددة ، و ان الاندماج و التملك يعتبر من الاشكال الحديثة ، الذي عرف خلال السنوات الاخيرة تزايد مدهشا فيما يخص صفاته و عملياته.
- باعتبار ان الاستثمار الاجنبي المباشر وجه من اوجه حركات رؤوس الاموال الدولية مست شتى انحاء العالم ووسيلة لاختراق الاسواق الدولية و فرصة لنمو اقتصادات الدول المضيفة له ، فمن الطبيعي ان تكن له ايجابيات و سلبيات في نفس الوقت.

- أن الجزائر ابدت ارادة قوية و بذل جهود معتبرة لتطوير و ترقية الاستثمار ، و ذلك بسن التشريعات و القوانين المحفزة للاستثمار ،و بعث مؤسسات المؤطرة له ، و تخصيص الاموال الازمة لتطويره ، و المشاركة في مختلف الملتقيات و المعرض و الندوات سواء كانت اقليمية او دولية.
- ان بيئة اداء الاعمال في الجزائر مازالت ضعيفة و تعاني من بعض المشاكل التي تكبح الاستثمارات كمشكل العقار الصناعي ، صعوبة الحصول على القروض البنكية ، و مشكل القطاع الموازي المعتبر و الرشوة و الفساد المتنامي .
- على الرغم من محدودية النتائج المحققة خلال عشرية الاصلاح الاقتصادي و التي انعكست بالإجاب على الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية ، حيث تقلص معدل البطالة و تحسن مستوى الدخل ، الا ان ركود الاستثمارات الاجنبية و تباطؤ وتيرة الاصلاحات حال دون تحقيق النتائج المرجوة .

و بناء على ما تقدم يمكن اقتراح التوصيات و التي تقوم على النتائج السابقة :

- بالرغم من تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية والتي تعتبر من بين أهم العوامل الأساسية المتموقعة ضمن مناخ الاستثمار، إلا أن البيانات الإحصائية اثبت أن حصة الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تبقى ضعيفة، ومنه الاستثمار الأجنبي المباشر لم يرقى لمستواه المطلوب.
- من خلال البيانات الإحصائية التي استندنا إليها أثبتت على العموم أن مستوى أداء وإمكانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومستوى جاذبيتها له ما زال يحتاج إلى التحسين أكثر خاصة وإنها تتمتع بالكثير من الإمكانيات البشرية و المادية, وينقصها فقط بذل المزيد من الجهود و استغلال تلك الإمكانيات في سبيل النهوض بالتنمية فيها وبإفساح المجال أكثر لمساهمة القطاع الخاص بما فيه المستثمرين الأجانب.
- تعتبر المؤشرات الاقتصادية عامل ضروري لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ولكنها غير كافية، حيث تعتبر (البيروقراطية والرشوة والروتين الإداري وضعف هياكل الاستقبال...الخ (من العوامل الأساسية في طرد الاستثمار الأجنبي المباشر.
- يتسم نموذج الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر باللوغاريتمية مع المتغيرات المفسرة من خلال نتائج النموذج وجدنا أن نسبة 89%من التغير الحاصل في الاستثمار الأجنبي المباشر تفسره التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي و معدلات التضخم، وما تبقى من نسبة تشير إلى وجود متغيرات أخرى تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر.

- من خلال النموذج نستنتج أن المؤشرات التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر تتمثل في الناتج المحلي الإجمالي و التضخم وهي تتماشى مع النظرية الاقتصادية, من خلال تحليل النموذج, حيث انه إذا زاد الناتج المحلي الإجمالي ب 1% سوف يرتفع الاستثمار الأجنبي المباشر ب1.48 % أما إذا انخفض معدل التضخم ب 1 % سوف يرتفع الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 0.61%.
- يعد الناتج المحلي الإجمالي أكثر المؤشرات تأثير على الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا من خلال إحصائية ستودنت المحسوبة.

تم بحمد الله